



اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة
The Jordanian National Commission for Women



**التقرير الوطني الدوري
للمملكة الأردنية الهاشمية
لإتفاقية القضاء
على جميع أشكال التمييز
ضد المرأة**



This report has been produced within the framework of the UN joint programme “Support the Submission of the 6th National Periodic Report to the Committee on the Elimination of Discrimination against Women (CEDAW)”, generously supported by United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women (UN Women), the United Nations Population Fund (UNFPA), and United Nations Children’s Fund (UNICEF)

**التقرير الوطني الدوري السادس
للمملكة الأردنية الهاشمية
لإتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز
ضد المرأة**

يأتي إعداد المملكة الأردنية الهاشمية للتقرير الدوري السادس استجابة للالتزامات الدولية، وعملاً بأحكام المادة ١٨ من الاتفاقية ليقدم للجنة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة حول تنفيذ اتفاقية سيداو، وقد تولت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة كآلية وطنية بإعداد التقرير بأسلوب تشاركي مع الجهات الرسمية وغير الرسمية، وحيث أن الجهود التي بُذلت خلال الأعوام السابقة لا تقتصر على جهود الجهات الرسمية؛ على أهميتها، وإنما تتعداها إلى تلك التي تميّزت بها، وفي أكثر من مجال، مؤسسات المجتمع المدني والهيئات المستقلة، فقد حرص هذا التقرير على تأكيد أهمية الدور الذي تضطلع به هذه الجهات في الدفع باتجاه إزالة العقبات أمام تحقيق المساواة، وذلك من خلال تسليط الضوء على أبرز نشاطاتها وإنجازاتها بحسب مجالات الاتفاقية، بالإضافة إلى دعم ومساندة الهيئات والمنظمات الدولية العاملة في المملكة.

وقد عُقدت العديد من ورش العمل قبل اعتماد التقرير وإرساله إلى وزارة الخارجية وشؤون المغتربين التي عرضته للمراجعة من قبل لجنة منسقي حقوق الانسان في الوزارة؛ التي بدورها سلمته بصيغته النهائية للجنة الاتفاقية.

وقد استعرض التقرير التقدم المحرز على صعيد الامتثال للالتزامات الدولية منذ تقديم التقرير الدوري الخامس والمتعلق بحقوق النساء على صعيد المشاركة في الحياة العامة مدعماً بالمؤشرات حيثما أمكن، ومستجيباً للتوصيات العامة للجنة القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة وملاحظاتها الختامية، حيث تم تسجيل تقدم ملحوظ في عدد من المحاور التي تناولتها الاتفاقية.

وترى اللجنة الوطنية بأن تحقيق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص والإيمان بمبدأ المواطنة الكاملة الفاعلة في إطار الحقوق والواجبات؛ يتطلب توافر الإرادة السياسية لدى الحكومة لتحقيق ذلك على أتم وجه مما يتطلب بذل مزيداً من الجهود للتغلب على التحديات والمعوقات على كافة الصعد. ومن هنا فإن عملية إعداد هذا التقرير جاءت كفرصة للتقييم الذاتي، وكمدخل للمراجعة الجادة لدى كفاية وفاعلية الجهود المبذولة من قبل جميع الأطراف ذات العلاقة - خاصة الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني - لمواجهة التحديات، كما يتيح التقرير فرصة للنقاش المفتوح والبناء والجاد، يتناول عدداً من التحديات التنموية الأشد إلحاحاً كما يراها وتراها اللواتي يعشنها يوماً بيوم، ويؤدي دوراً مهماً في تشكيل الأولويات الوطنية التنموية وتأطيرها على مدى السنوات القادمة.

أملين أن تكمل جهودنا جميعاً، في المرحلة المقبلة بالتوفيق لتحقيق المزيد من التقدم والازدهار والرفعة وفق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ التي التزم بها الأردن، ضمن الرؤية الوطنية في ظل حضرة صاحب جلاله الملك عبد الله الثاني المعظم.

الأمينة العامة للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة

د. سلمى النميس

التقرير الوطني الدوري السادس للمملكة الأردنية الهاشمية لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

مقدمة

يأتي إعداد التقرير الدوري الرسمي السادس للمملكة الأردنية الهاشمية، والذي يقدم للجنة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في الأمم المتحدة حول تنفيذ الاتفاقية، استجابة للالتزامات الدولية، وعملاً بأحكام المادة ١٨ من الاتفاقية، وقد تولت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة عملية إعداده بأسلوب تشاركي مع الجهات الرسمية وغير الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني والهيئات والمنظمات الدولية العاملة في المملكة ومختلف الجهات المعنية، وقد عُقدت العديد من ورش العمل، تم فيها عرض مسودة التقرير قبل اعتماده بالصيغة النهائية، كما تم إرسال مسودة التقرير إلى مختلف الجهات والوزارات المعنية لبحثه ومناقشته بما فيها مجلس الأمة ودائرة قاضي القضاة.

وقد استعرض التقرير التقدم المحرز على صعيد الامتثال للالتزامات الدولية بمراعاة حقوق الإنسان منذ تقديم التقرير الدوري الخامس في نهاية عام ٢٠٠٩ المتعلقة بحقوق النساء على صعيد المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وفي الحياة العامة، كما تم استعراض التشريعات والسياسات والاستراتيجيات والخطط الوطنية ذات الصلة، وجهود الهيئات العاملة في سبيل تحقيق التنمية الشاملة المستدامة ومدى مراعاتها للنوع الاجتماعي مدعماً بالمؤشرات حيثما أمكن، مستجيباً إلى:

- ١- المبادئ التوجيهية والتوصيات العامة الملحقة بالاتفاقية الصادرة عن لجنة القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة في الأمم المتحدة.
- ٢- الملاحظات الختامية المقدمة من لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في الجلسة الخامسة والخمسون عند مناقشتها للتقرير الوطني الدوري الخامس للأردن بتاريخ ٢٣/٢/٢٠١٢.
- ٣- المبادئ التوجيهية المنسقة لتقديم التقارير إلى هيئات رصد المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان تاريخ ٢٩/أيار/٢٠٠٨.
- ٤- نصوص مقررات وبرنامج عمل بكنين لترجمة نصوص وأحكام الاتفاقية.
- ٥- الأهداف الإنمائية للألفية خاصة الهدف الثالث الخاص بالمساواة بين الجنسين.

ففي ضوء التزامه السياسي والتنموي وأولوياته الوطنية، عمل الأردن ضمن السياسات والاستراتيجيات والخطط الوطنية، على تنفيذ برنامج الإصلاحات التي تُرجمت على أرض الواقع إلى مجموعة من المبادرات، بهدف تسريع عجلة التغيير والإصلاح وتعزيز حقوق الإنسان، وسجل تقدماً ملحوظاً في عدد من المحاور التي تناولتها الاتفاقية سواء في التشريعات أو الإجراءات التي اتخذت لتحقيق المساواة بين الجنسين والارتقاء بوضع النساء في كافة المناطق في المملكة؛ في المدينة والريف والبادية وفي مخيمات اللاجئين، وفقاً لأحكام الدستور والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها المملكة.

إن توفر الإرادة السياسية لدى الدولة لتحقيق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص يأتي من منطلق الإيمان بمبدأ المواطنة الكاملة الفاعلة في إطار الحقوق والواجبات، وهنالك إدراك بأن تحقيق ذلك على أتم وجه يتطلب بذل مزيد من الجهود للتغلب على التحديات الخارجية والداخلية، ومن هنا فإن عملية إعداد هذا التقرير جاءت كضرورة للتقييم الذاتي، وكمدخل للمراجعة الجادة لمدى كفاية وفاعلية الجهود المبذولة من قبل جميع الأطراف ذات العلاقة لمواجهة التحديات، لإحراز مزيداً من التقدم في هذا المجال، كما أنه يساهم في إيجاد نقاش وحوار وطني من خلال استعراض دوري لتنفيذ التزامات المملكة بموجب المعاهدات المصادق عليها، بهدف تعزيز حماية حقوق الإنسان للجميع.

الوثيقة الأساسية المشتركة

١. حقق الأردن تقدماً في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وإفساح المجال أمام النساء والشباب لأخذ دورهم في تحقيق التنمية المستدامة، إيماناً منه بأهمية استثمار طاقات جميع مكونات المجتمع؛ رجالاً ونساءً، شباباً وشيوخاً، للعمل بجد لتحقيق النمو والازدهار والتصدي للتحديات التي تعترض مسيرة التنمية والإصلاح، بالإضافة إلى تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص كشريك للحكومة في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الأمن الاجتماعي. فقد نجح الأردن في قراءة التقلبات واستشراف المستقبل وأخذ مواقف جعلت البلد في منأى عن المخاطر، حيث شكل الربيع العربي فرصة مناسبة لمواصلة النهج المتمثل بالسير قدماً بالإصلاحات التدريجية القائمة على شمول الجميع والتعددية واحترام الآخرين؛ والتي تُرجمت على أرض الواقع إلى سياسات استجابت للمطلب الشعبي في التغيير والإصلاح على كافة الصعد؛ سواء المتمثلة بالبنية السياسية أو التشريعية، كما نجح الأردن في ردم الفجوة الجندرية في قطاعي الصحة والتعليم؛ حيث بلغ مؤشر الفجوة في التحصيل العلمي والتعليم ٠,٩٩١٥، وفقاً لتقرير المنتدى الاقتصادي العالمي السنوي لعام ٢٠١٣ وبلغ مؤشر الصحة وفرص الحياة ٠,٩٧٠٦، إلا أن هناك حاجة لبذل مزيد من الجهود في إطار التمكين الاقتصادي والمشاركة السياسية للمرأة.

٢. كما يواصل الأردن تعاونه وحواره البناء مع لجان وهيئات المعاهدات الدولية؛ حيث قامت الحكومة الأردنية بتقديم التقرير الوطني الدوري الثالث إلى لجنة مناهضة التمييز العنصري في آذار ٢٠١٢، والتقرير الدوري الرابع إلى لجنة حقوق الإنسان للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في تشرين أول ٢٠١٠، والتقرير الدوري الثاني الجامع للتقارير الثاني والثالث والرابع إلى لجنة مناهضة التعذيب في نيسان ٢٠١٠، والتقريرين الأولين الخاصين بالبروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل في عام ٢٠١١، وكذلك التقريرين الرابع والخامس لاتفاقية حقوق الطفل في عام ٢٠١١. وناقش تقريره الوطني الثاني لآلية الاستعراض الدوري الشامل أمام مجلس حقوق الإنسان في ٢٤/١٠/٢٠١٣ حيث قدمت الدول المشاركة ١٧٣ توصية حظيت بـ ١٢٦ توصية منها بموافقة الأردن، ووعده بدراسة ١٣ توصية، كما لم تحظ ٣٤ توصية بالدعم، وقد أعلنت المملكة عن توجه الحكومة للتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري لعام ٢٠٠٦. كما قدم الأردن تقريره الوطني الثالث لسكترارية الاتفاقية الدولية لتغير المناخ الذي خصصه لقضية النوع الاجتماعي.

٣. في ضوء التزامه السياسي والتنموي وأولوياته الوطنية، عمل الأردن ضمن السياسات والاستراتيجيات والخطط الوطنية، بتنفيذ برنامج الإصلاحات التي تُرجمت على أرض الواقع إلى مجموعة من الإنجازات بهدف تعزيز حقوق الإنسان منها:

٣.١. التعديلات الدستورية لعام ٢٠١١ والتي اشتملت على تعديل ٤٢ مادة من الدستور؛ عززت الحريات السياسية والمدنية، وتم التأكيد على أن الأسرة هي أساس المجتمع، وأن القانون يحفظ كيانها الشرعي ويقوي أواصرها وقيمها، وأن القانون يحمي الأمومة والطفولة والشيخوخة، ويرعى النشء وذوي الإعاقات ويحميهم من الإساءة والاستغلال. وكما اشتملت التعديلات على إنشاء المحكمة الدستورية لنباط بها النظر في القضايا المتعلقة بالطعن في دستورية القوانين والأنظمة النافذة، وحق تفسير نصوص الدستور، واستحدثت درجتين من درجات التقاضي في القضاء الإداري، وعلى إنشاء الهيئة المستقلة للانتخاب لتشرف على العملية الانتخابية النيابية وأي انتخابات أخرى وإدارتها في كل مراحلها.

٣.٢. صدرت مجموعة من القوانين والأنظمة، وجرى تعديل على العديد منها باتجاه تعزيز وتحقيق المزيد من الحماية لحقوق الإنسان وحقوق المرأة منذ تقديم التقرير الدوري الخامس حيث تم التعرض لها في التقرير كل في مجال الحق الذي تحميه، ومن أبرزها: قانون الجمعيات المعدل رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٩، قانون أصول المحاكمات الجزائية المعدل رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٩، قانون مراكز الإصلاح والتأهيل المعدل رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٩، قانون العمل المعدل رقم (٢٦) لسنة ٢٠١٠، قانون الأحوال الشخصية المؤقت رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٠، قانون العقوبات المعدل رقم (٨) لسنة ٢٠١١، قانون الاجتماعات العامة المعدل رقم (٥) لسنة ٢٠١١، قانون البلديات رقم (١٣) لسنة ٢٠١١، قانون نقابة المعلمين الأردنيين رقم (١٤) لسنة ٢٠١١، قانون الانتخاب لمجلس النواب المعدل رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٢، قانون الهيئة المستقلة للانتخاب رقم (١١) لسنة ٢٠١٢، قانون المحكمة الدستورية رقم (١٥) لسنة ٢٠١٢، قانون الأحزاب السياسية رقم (١٦) لسنة ٢٠١٢، قانون التنفيذ الشرعي لسنة ٢٠١٣، قانون الضمان الاجتماعي رقم (١) لعام ٢٠١٤، وقانون القضاء الإداري رقم (٢٧) لسنة ٢٠١٤. ونظام الخدمة المدنية رقم (٨٢) لسنة ٢٠١٣، نظام المركز الوطني للعناية بصحة المرأة رقم (٤) لسنة ٢٠١١، نظام ترخيص دور رعاية المسنين والأندية الخاصة بهم رقم (٨١) لسنة ٢٠١٢، نظام مكاتب الإصلاح والتوفيق الأسري رقم (١٧)

عام ٢٠١٣، نظام إعفاءات الأشخاص المعوقين رقم (١٤) لسنة ٢٠١٣. ويجري العمل على إعداد مشاريع لقوانين: الأحداث، حقوق الطفل، تشكيل المحاكم الشرعية والنيابة العامة لديها، أصول المحاكمات الشرعية، الحماية من العنف المنزلي، العمل، البلديات، واللامركزية، الانتخابات النيابية، حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وقانون لحماية كبار السن، وتعمل مجموعة من منظمات المجتمع المدني على إعداد مسودة لقانون إطاري للمساواة وحظر التمييز. ويعرض على مجلس الأمة مجموعة من القوانين المعدلة منها قانون معدل لقانون التقاعد المدني، وقانون معدل لقانون العمل، وقانون الأحزاب السياسية وغيرها من القوانين.

٣.ج. لتعزيز التعاون ودعم تبادل المعارف والخبرات في رصد مراعاة حقوق الإنسان وتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة؛ يعمل المنسق الحكومي لحقوق الإنسان في رئاسة الوزراء على تنسيق الجهود وزيادة التعاون والاتصال الحكومي مع المركز الوطني لحقوق الإنسان ومؤسسات المجتمع المعنية بحقوق الإنسان، وعلى رصد ومتابعة جميع التقارير والملاحظات الصادرة عن هذه المؤسسات. هذا وتم تشكيل لجنة لصياغة خطة وطنية شاملة لحقوق الإنسان برئاسة وزير العدل وعضوية رئيس ديوان التشريع والرأي والمفوض العام لحقوق الإنسان ونقيب الصحفيين والمنسق الحكومي لحقوق الإنسان والأمانة العامة للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة والتي ستعتمد نهجاً يضمن مشاركة فعالة لمنظمات المجتمع المدني وخاصة المنظمات غير الحكومية والمنظمات النسائية، ودوراً رئيسياً للمؤسسات الحكومية، مما يشكل فرصة لتوسيع مفهوم المساواة، ولتعزيز حقوق النساء وفرصهن في المشاركة في التنمية المستدامة.

٣.د. يسعى الأردن إلى دمج النوع الاجتماعي وتكافؤ الفرص في خطته الوطنية، حيث تم إشراك اللجنة الوطنية لشؤون المرأة في اللجان التوجيهية لكل من الخطة الاقتصادية العشرية التي تقوم الحكومة بوضعها في الوقت الحالي، بالإضافة إلى إشراكها في جميع فرق العمل ضمن الخطة الاقتصادية العشرية والخطة الوطنية لمواجهة تحديات اللجوء من دول الجوار. كما تم تحديد ما يخص قضايا النوع الاجتماعي في الموازنة العامة للدولة.

٣.هـ. يقوم المركز الوطني لحقوق الإنسان بدورة في حماية حقوق الإنسان فهو يتمتع بموجب القانون رقم (٥١) لسنة ٢٠٠٦ بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري واستقلال تام في ممارسة الفعاليات الفكرية والسياسية والإنسانية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان ونشر ثقافتها ومراقبة أوضاعها وتقديم المشورة والمساعدة القانونية لمحتاجيها، واتخاذ الإجراءات الإدارية والقانونية اللازمة لمعالجة الشكاوى المتعلقة بالانتهاكات والتجاوزات على حقوق الإنسان للحد منها ووقفها وإزالة آثارها، وإعداد الدراسات والأبحاث وتوفير المعلومات وعقد الندوات والدورات التدريبية وإدارة الحملات وإعلان المواقف وإصدار البيانات والمطبوعات وإعداد التقارير اللازمة.

٣.و. تعمل وحدة حقوق المرأة في المركز على رصد ومتابعة واقع حقوق النساء وتلقي طلبات المساعدة والشكاوى من النساء والهيئات النسائية من خلال؛ المقابلة الشخصية- التي احتلت المرتبة الأولى من بين وسائل الاتصال- والفاكس والبريد الإلكتروني والصحف والخط الساخن، ويعمل على دراسة الشكاوى وتحديد سبل التعامل معها وإحالتها للجهات المختصة أو المعالجة المباشرة مع وحدة متابعة وإنهاء حالات التجاوز بمختلف الوسائل؛ بما فيها العمل مع المؤسسات الحكومية والهيئات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني، استقبل المركز عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ عدة شكاوى كانت نسبة شكاوى النساء منها ٢٩٪ و ٣٦٪، ونسبة طلبات المساعدة ٨٠٪ و ٣٠٪ على التوالي. ولتخفيف معاناة النساء تم تدريب شبكة محامين من ضباط الارتباط في كافة المحافظات على رصد الشكاوى.

٣.ز. كما يقوم المركز الوطني لحقوق الإنسان بدوره بزيارات لدار الوفاق الأسري ومراكز ذوي الإعاقة وكبار السن والفتيات الجانحات ومراكز الإيواء والتوقيف ومراكز إصلاح وتأهيل النساء، ويقدم التقارير والتوصيات لوزارتي التنمية الاجتماعية والداخلية التي تبادر بمعالجتها. أصدر المركز تقريراً تناول «أوضاع الفتيات في نزاع مع القانون وموائمتها مع المعايير الدولية وأسباب جنوحهن»، والتقرير الدوري الأول حول «أوضاع المسنين في المملكة في الجوانب القانونية والصحية والاجتماعية» و«عمالة الأطفال من منظور حقوق الإنسان»، وأصدر العديد من التوصيات حول «حماية النساء من العنف مسؤولية من؟»، و«العنف ضد المرأة في الاتفاقيات الدولية»، و«التحرش الجنسي جريمة ضد الأخلاق والآداب العامة»، و«حقوق الطفل والعنف ضد المرأة في المواقع الإلكترونية». ونفذ برامج التوعية في مختلف الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لجميع فئات المجتمع وفي جميع المناطق؛ خاصة التوعية باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في المدارس والجامعات والنفابات والوزارات والدوائر الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني.

٣.ج. وقد استضاف المركز المؤتمر الدولي الحادي عشر للجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان حول "حقوق الإنسان للنساء والفتيات: تعزيز المساواة على أساس النوع الاجتماعي: دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان" والذي عقد في عمان من ٥ إلى ٧ تشرين ثاني ٢٠١٢، وقد تبنى المؤتمر بيان عمان وبرنامج عمل يتضمن خطط العمل الإقليمية التي أقرتها مجموعات العمل الإقليمية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛ لتكون دليلاً إجرائياً لعملها في مجال حماية وتعزيز حقوق النساء والفتيات والمساواة بين الجنسين. تحمل خطة العمل مهاماً محددة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تتمثل في: مراجعة التشريعات الوطنية التي تميز ضد المرأة في الحقوق أو في المعاملة، ومراقبة السياسات تحليلاً وتقييماً، ورصد وتوثيق انتهاكات حقوق النساء والعمل على إزالتها، وإلزام الحكومات بتطبيق التزاماتها المتعلقة بحقوق المرأة على المستوى الوطني والعالمي، وتفعيل دور المؤسسات الوطنية من خلال تعزيز التنسيق بينها وبين كافة الشركاء الدوليين والوطنيين، بما في ذلك الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني؛ والتي بادرت لعقد اجتماعها التحضيري للمؤتمر في عمان على مدار يومي ٤ و٥ تشرين ثاني قبيل موعد المؤتمر الرئيسي، وبعد الانتهاء من المؤتمر قام المركز بنشر "بيان عمان" على موقعه الإلكتروني باللغتين العربية والانجليزية ومن خلال مختلف وسائل الإعلام. وأعد برشور تعريفي للبيان تم توزيعه على المجتمع المحلي من خلال تنفيذ ٤٩ زيارة للمناطق النائية؛ حيث تم رصد وتوثيق انتهاكات حقوق النساء، ورفع بذلك تقريراً لمجلس الوزراء والذي قام بتعميمه على الوزارات والجهات ذات العلاقة.

٣.ط. نفذ المركز الوطني لحقوق الإنسان مشروع تعزيز الإصلاح الانتخابي للانتخابات البرلمانية والبلدية ضمن حملة "بالمشاركة العامة يتحقق الإصلاح" خلال عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤، وقام بتنفيذ عدة زيارات للمخيمات للاطلاع على أوضاع اللاجئين السوريين، وأعد تقارير عن أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقدم توصيات للجهات ذات العلاقة لتحسين ظروفهم المعيشية. ونفذ مشروع حول تدريب المحامين على استخدام الاتفاقيات الدولية في جميع محافظات المملكة وذلك خلال عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤، حيث تم التطرق إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة مع التركيز على حقوق المرأة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٣.ي. ويشارك المركز في أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي من خلال لجنة تمكين المرأة الاقتصادي والاجتماعي، والتي تهدف الى رسم السياسات العامة للجهات ذات العلاقة لتمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً من خلال التأكيد على تنفيذ برامج توعوية تهدف الى رفع وعي المجتمع المحلي (الرجال والنساء) على أهمية مشاركة النساء في التنمية، مع التركيز على المناطق النائية. وتم إصدار كتيب حول حقوق وواجبات المرأة النزيهة على حساب مشروع "المرأة النزيهة" والممول من هيئة الأمم المتحدة للمرأة والذي يهدف إلى توعية النزيلات بحقوقهن وواجباتهن، وتم توزيع الكتيب على النزيلات في مراكز الإصلاح والتأهيل.

٣.ك. كما يقوم المركز بإعداد التقرير السنوي لأوضاع حقوق الإنسان في المملكة؛ والذي يرصد انتهاكات حقوق الإنسان بما فيها حقوق النساء والأطفال وكبار السن وذوي الإعاقة من جميع الجوانب.

٤. شكل مجلس الوزراء لجنة وزارية لاتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة الملاحظات الواردة في تقرير أوضاع حقوق الإنسان لعام ٢٠١٢ الصادر عن المركز الوطني لحقوق الإنسان برئاسة وزير العدل، وأبدي أعضاء اللجنة التوصيات والملاحظات المتعلقة باتخاذ إجراءات قابلة للتحقيق فوراً خاصة وأن لدى الأردن توجهها لدعم قضايا حقوق الإنسان.

٥. أنشأ المركز الوطني لحقوق الإنسان مرصد وطني لحقوق المرأة ضمن موقعه الإلكتروني في أيار ٢٠١٢ كألية مؤسسية متخصصة لرصد ومتابعة أوضاع حقوق النساء؛ بالتعاون والتنسيق مع كافة الأطراف ذات العلاقة؛ سواء اضعى السياسات أو منفذتها، وذلك استجابة لمذكرة التفاهم الخاصة بمجابهة العنف ضد المرأة؛ الموقع بين المركز ووزارتي التنمية الاجتماعية والداخلية، وإدارة حماية الأسرة واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة.

٦. تقدم الأردن ٢٣ مركز وفق تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٤؛ فقد احتل المرتبة ٧٧ في التقرير، بينما كان يحتل المرتبة ١٠٠ في تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٣، إلا أنه يواجه العديد من التحديات للاحتفاظ بمستوى الإنجازات التي تحققت، والتي بدأت تتأثر سلباً بالهجرات القسرية المتتالية إلى الأردن نتيجة لعدم الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة المحيطة ودول الجوار، وكان آخرها التهجير القسري للسوريين الذين يواصلون اللجوء منذ بداية الأزمة السورية عام ٢٠١١، فقد احتضن الأردن أكثر من ٦٤٥ ألف لاجيء من المسجلين رسمياً لدى المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، غالبيتهم من النساء والأطفال، ويزداد عددهم يومياً بشكل مضطرب، مما كان له أثر سلبي على الجهود التنموي للدولة، ونظراً لكون الأردن على أعتاب تحول ديموغرافي تاريخي يعرف بالفرصة السكانية - والتي تتميز بالانخفاض الجوهري

في نسبة صغار السن من السكان وتزايد كبير في نسبة السكان في الأعمار المنتجة، مما فرض واقعا ديموغرافيا يؤثر بالضرورة على المشاريع والبرامج وخطط العمل المعدة، وانعكاساتها على تعديل الأولويات الوطنية، الى جانب الكلفة المالية الكبيرة وحالة غير مسبوقة من الضغوط على الموازنة العامة للدولة، وعلى البنية التحتية والموارد الاقتصادية والقطاعات المرهقة والشححة أصلاً، وزيادة الأعباء المالية وغير المالية للمحافظة على المستوى الصحي والتعليمي والاقتصادي، حيث يواجه التعليم تحديات كبيرة جراء الضغوط التي تتعرض لها المدارس خاصة في المناطق الحدودية جراء ازدحام الصفوف أو انخفاض مدة الحصة في المدارس التي اضطرت إلى اللجوء إلى نظام الفترتين لاستيعاب أكبر قدر ممكن من اللاجئين السوريين في سن الدراسة، بالإضافة لتعرض البنية التحتية القائمة لضغوط هائلة خاصة في ضوء محدودية موارد الدولة عدا عن الآثار الاجتماعية والأسرية على المجتمعات المضيفة خاصة في المناطق الشمالية. ويمكن إجمال الآثار المترتبة على ذلك بارتفاع في أجور المساكن، مزاحمة السوريين للأردنيين ومناقتهم في فرصة العمل المحدودة أصلاً، وعلى وجه الخصوص فرص العمل الفنية، زيادة ارتفاع معدلات الجريمة، وزيادة ظاهرة التسول الذي يمارسه ١٥% من غير الأردنيين أغلبهم من السوريين، وغيرها من الآثار.

٧. يشكل التحدي الأكبر أمام الحكومة الأردنية والهيئات والمنظمات الدولية والإنسانية؛ أن ربع عدد اللاجئين يعيش في المخيمات، ويستقر الباقى منهم خارج المخيمات - كنقطة عبور أولى لهم - في المدن والمناطق الريفية خاصة إقليم الشمال الذي يشهد أكبر نزوح للاجئين السوريين بنسبة تبلغ ٤٣% من مجموع اللاجئين السوريين، مما يشكل عقبة أمام تحديد وتقييم احتياجاتهم وتوفير الخدمات اللازمة لهم.

٨. تقوم الحكومة الأردنية بتحويل اللاجئين السوريين الذين يواصلون دخول الأردن عبر المعابر الحدودية غير الرسمية من مراكز الاستقبال الحكومية إلى مخيم الزعتري منذ آب ٢٠١٢، وفي كانون الأول من عام ٢٠١٣ بدأت المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عملية تسجيل منتظم مشترك مع الحكومة في مركز التسجيل والفحص في رابع السرحان.

٩. يعد مخيم الزعتري، الذي يستوعب حالياً ما يقرب من ١١٥ ألف لاجئ ثاني أكبر مخيم في العالم، كما افتتح في نهاية نيسان ٢٠١٤ مخيم مخيزن الغربية في الأزرق كسادس مخيم لجوء سوري في المملكة بالشراكة مع إدارة شؤون اللاجئين السوريين التابعة لمديرية الأمن العام، ويأتي إنشاء هذا المخيم بهدف الاستعداد لتدفق اللاجئين الجدد، يأخذ بعين الاعتبار الدروس المستفادة من مخيم الزعتري في جوانب البنية التحتية والتنظيم والناحية الأمنية، بما في ذلك الحاجة إلى اللامركزية والخدمات لتحسين سلامة النساء والفتيات، وليستوعب ٥٠ ألف شخص مع إمكانية توسعته لاستضافة ما يصل إلى ١٣٠ ألف شخص، حيث سيتم استقبال اللاجئين السوريين مباشرة في المخيم بعد عملية تسجيلهم في منطقة رابع السرحان من أجل التخفيف من معاناتهم. ويعتبر مخيم مريجب الفهود للاجئين السوريين مخيماً مسانداً للمخيمات الأخرى حيث يقيم فيه ٣٨٥١ لاجئ معظمهم من النساء والأطفال وذوي الإعاقة والمرضى، وهو يشتمل على مراكز حرفية، ومراكز تدريب مهنية، وعيادات طبية، ومدرسة أساسية، وملاعب.

١٠. تقوم الوزارات والمؤسسات الوطنية والمنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة العاملة في الأردن بدور في تقديم خدمات شاملة لمنع العنف الجنسي المبني على النوع الاجتماعي في مخيمات اللاجئين بما في ذلك إدارة الحالة، وتقديم الخدمات الطبية والنفسية والقانونية للناجين من العنف.

١١. أجريت العديد من التقييمات وتحليل للبيانات؛ لفهم أفضل للتحديات وإدارة الحالات المتعلقة بالعنف الجنسي والمبني على النوع الاجتماعي الذي يواجه النساء والفتيات، حيث يشكل الاعتداء الجسدي القضية الأبرز داخل مجتمع اللاجئين السوريين، وهو ناتج في الغالب عن زيادة التوتر الناجم عما تعرضوا له من عنف جراء ظروف اللجوء. إن العنف الجسدي من قبل الأزواج والأقارب هو من أكثر أنواع العنف الذي يتم الإفصاح عنه من قبل اللاجئات السوريات، وتعتبر حالات العنف المنزلي هي الأكثر انتشاراً وأقل إفصاحاً عنه خاصة للفتيات اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٢-١٨ سنة نتيجة العادات والتقاليد وخصوصية العلاقات الأسرية للأسر السورية، وذلك وفق دراسة أجريت عام ٢٠١٣ في مخيم الزعتري.

١٢. الزواج المبكر هو ممارسة مقبولة ثقافياً للعديد من اللاجئين السوريين في الأردن، والذي يعود للثقافة والعرف السائدين لديهم، ولظروف اللجوء، والخلل في البنية الاجتماعية، وتدني مستوى المعيشة، وعدم قدرة الوالدين على تأمين الحماية والأمن للفتيات، خاصة وأن هناك اعتقاداً لدى الوالدين أن في الزواج المبكر حماية للفتيات؛ إضافة إلى أنه يقلل من العبء المالي على العائلة. تشير الإحصائيات إلى أن ٢٤٧٠ حالة زواج منها ٥٠٢ حالة زواج أطفال دون ١٨ سنة تمت بين السوريين بنسبة تعادل ٢٠% حتى نهاية ٢٠١٣. إن معظم عقود الزواج المبكر للاجئين السوريين أجريت وسجلت في سوريا، علماً بأنه لا يتم تسجيل كافة عقود زواج السوريين في السجلات الرسمية كما هو مطلوب وفقاً

لما ينص عليه القانون الأردني، يعزى ذلك إما للتهرب من المتطلبات القانونية لإتمام عقود الزواج، أو لصعوبة الحصول على الوثائق المطلوبة لإتمام المعاملات، أو لما يشاع عن الكلف المالية لتوثيق العقود أو إجراءات أمنية، مما يترتب على عدم توثيق عقود الزواج مشكلات وتحديات تتمثل في عدم توثيق الحقوق الزوجية وتوثيق الولادات والنسب، مما يستدعي بذل المزيد من الجهد في مجال التوعية ومراجعة التشريعات والإجراءات.

١٣. تتخذ تدابير محددة لمنع الزواج القسري والمبكر من خلال عقد جلسات توعية مع قادة المجتمع المحلي وأولياء الأمور، وإشراك الفتيات اللاجئات في إدارة الوقاية. وقد تم إنشاء محكمة شرعية في مخيم الزعتري، وافتتاح مكتب تابع لمحكمة المفرق الشرعية في المخيم؛ وذلك لتوثيق عقود الزواج لإثبات الزواج، والنسب، ولعدم استغلال النساء. كما استحدثت دائرة الأحوال المدنية مكتباً لها في المخيم لتوثيق الولادات، حيث منحت ٣ آلاف شهادة ولادة لأبناء اللاجئيين السوريين. وتأكيداً من الحكومة الأردنية على توفير الحماية والرعاية للمرأة والأطفال؛ فقد تم افتتاح فرع تابع لإدارة حماية الأسرة في مخيم الزعتري. وأنشأت فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية، تهدف بشكل رئيسي إلى تنفيذ إستراتيجية الحد من المخاطر والتخفيف من عواقب الزواج المبكر والقسري. وقد افتتح في الضليل شمال شرق الأردن «مركز الإرشاد والدعم» لخدمة النساء الأردنيات واللاجئات السوريات للمساعدة في مجال العنف القائم على النوع الاجتماعي؛ وللكشف عن الانتهاكات التي يتعرضن لها، وتقديم الخدمات المناسبة.

١٤. وضعت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والوزارات المعنية في عام ٢٠١٣ «إجراءات العمل الوطنية الموحدة للطوارئ»، لضمان أن يتم منع العنف الجنسي المبني على النوع الاجتماعي بفعالية والتصدي له، وبما يتماشى مع المعايير الدولية. وتقوم المفوضية العليا لشؤون اللاجئين بإعداد التقارير لضمان جمع البيانات وتحليلها وتسجيلها. يتم الإفصاح عن الاغتصاب والاعتداء الجنسي من قبل النساء والفتيات كذلك من الرجال والفتيان الذين يطالبون بدورهم بخدمات الحماية، ووفق دراسة تقييمية لمنظمة كير تفيد بأن ٢٨٪ من السوريين كان الخوف من العنف بما فيه العنف المبني على النوع الاجتماعي من أهم دواعي وأسباب اللجوء، وأبدت اللاجئات تخوفهن من التعرض للتحرش الجنسي، كما أن الوصم الاجتماعي والخوف من الأهل والمجتمع يكون عائقاً أمام الإفصاح عن العنف الجنسي. من هنا برزت الحاجة إلى المزيد من الموارد لضمان إمكانية توفير الخدمات المتخصصة في جميع المواقع في الأردن، ذلك أن الوقاية والاستجابة للعنف الجنسي وغيره من أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي تحتاج إلى الارتقاء بها، ووضعها على الأولوية من قبل المجتمع الدولي، بما في ذلك زيادة التمويل والدعم لجعل الخدمات في متناول جميع الناجين من النساء والفتيات اللاجئات؛ بمن فيهم الفتيان والرجال وفقاً لمبادئ عدم التمييز.

١٥. يوفر الفريق العامل بشأن العنف الجنسي المبني على النوع الاجتماعي بالتعاون مع الهيئات والمؤسسات الوطنية التنسيق الشامل في عدة مجالات (الحماية، وأنشطة الاستجابة أو التصدي) ويعمل على تحسين نوعية الخدمات المقدمة للتصدي للعنف بكافة أشكاله وتعزيز السياسات والتشريعات المراعية لحقوق الإنسان، وعلى بناء قدرات الجهات المعنية، إلا أنه وعلى الرغم من استجابة القطاعات المتخصصة فلا تزال هناك صعوبة تواجه مصادر جمع المعلومات عن اللاجئين الذين يعيشون مع المجتمعات المضيفة في المناطق خارج المخيمات؛ الحضرية والريفية.

١٦. في وزارة التنمية الاجتماعية؛ استقبلت دار الوفاق الأسري ١١٦ امرأة سورية عام ٢٠١٣، وتعاملت دار رعاية الفتيات الرصيفة مع ٤ حالات من الفتيات اللاجئات ممن هن بحاجة للرعاية والحماية. ويقدم «معهد العناية بصحة الأسرة، الخدمات الطبية للاجئين السوريين؛ التي تشمل؛ الرعاية الصحية الأولية والثانوية داخل العيادات ويشمل؛ (الطب العام، النسائية، والتغذية، عيادة الأطفال، المختبر)، ورعاية الصحة الإنجابية (متابعة ما قبل الحمل، متابعة الحوامل، النفاس، تقديم وسائل تنظيم الأسرة وغيرها)، والتشخيص والتأهيل للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة. بالإضافة إلى عقد جلسات مشورة فردية حول الصحة الإنجابية، وتنظيم الأسرة، والعنف القائم على النوع الاجتماعي. وتقدم لضحايا العنف الأسري والعنف المبني على النوع الاجتماعي خدمات الإرشاد القانوني والاجتماعي والنفسي والتوعية والتثقيف.

١٧. هناك جهود واسعة النطاق لتحسين الأمن في المخيمات، وتحسين الإضاءة في الأماكن العامة، وتصميم المرافق الصحية بشكل يقلل المخاطر على المستوى الأمني والاجتماعي. ويعمل مقدمي الخدمات على ضمان تأمين المساعدات الطبية والدعم النفسي والحماية وبناء قدرات مقدمي الخدمات للاجئين الناجين من العنف الجنسي التي تشمل؛ التدريب على الرعاية الصحية السريرية لحالات الاغتصاب، مع تقديم الدعم النفسي والاجتماعي، والحماية لمن لا مأوى لهم، والخدمات القانونية والوقاية من العنف الجنسي. كما تقدم العديد من منظمات الأمم المتحدة والمؤسسات الوطنية الدعم لإدارة حماية الأسرة وللشرطة ولإدارة المخيمات لضمان تحسين وصول اللاجئين للحماية.

١٨. في مجال الخدمات المجتمعية يقوم فريق مكون من أخصائيين بزيارات منزلية أولية لمتابعة الأطفال ممن هم بدون معيل ومناح رعاية، مع تقديم الدعم للعائلات الداعمة أو الرعاية للأطفال، حيث قامت الجهات الحكومية ومنظمة اليونيسيف بإجراءات إدماج ٥٠٠ طفل سوري في أسر بديلة، إضافة إلى زيارات منزلية متخصصة لتقديم خدمات طبية وتثقيفية حول العنف المبني على النوع الاجتماعي والصحة الإنجابية. وينفذ مسح ميداني للناجين من العنف المبني على النوع الاجتماعي والصحة الإنجابية، بالإضافة إلى بناء قدرات منظمات المجتمع المدني العاملة مع اللاجئين السوريين حول (ميثاق العمل المهني، الصحة الإنجابية، العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، اللاجئين وحالات الطوارئ، الخدمات النفسية الأولية والعناية بالناجين).

١٩. تعاملت الأجهزة المختصة وخاصة العسكرية والأمنية بكفاءة عالية مع تطورات تدفق اللاجئين عبر الحدود الرسمية وغير الرسمية. وفي سبيل تمكين المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من القيام بواجباتها؛ وقعت الحكومة الأردنية عام ١٩٩٨ مذكرة تفاهم مع المفوضية تتضمن؛ تعريفاً لمصطلح اللاجئ يتطابق مع تعريف اللاجئ كما ورد بالاتفاقية الخاصة باللاجئين لعام ١٩٥١، وإقراراً بمبدأ عدم جواز رد أو طرد أي لاجئ بأي صورة عندما تكون حياته أو حريته مهددتان، والذي يعتبر الركيزة الأساسية لنظام الحماية للاجئ. هذا وتعمل المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشراكة كاملة مع الأجهزة الحكومية في القيام بواجباتها. تتضمن مذكرة التفاهم بالإضافة لمبدأ عدم الرد أو الطرد؛ الاستجابة والتعاون لحالات الطوارئ عند حدوث حالات تدفقات للاجئين على نطاق كبير، والسماح لمكتب المفوضية من مقابلة ملتمسي اللجوء، وإيجاد حل دائم للاجئ؛ إما بالعودة الطوعية لبلده الأم أو بإعادة توطينه في بلد ثالث، وضمان حقوقه في ممارسة الشعائر الدينية، وعدم التمييز على أي أساس، وحقه في التقاضي والمعونة القضائية وفق نفس المعاملة التي يتمتع بها المواطن الأردني، والعمل وممارسة المهن ضمن حدود القانون، والإعفاء من غرامات الإقامة وضريبة المغادرة، وهي بذلك تكون قد غطت جميع ما ورد في الاتفاقية. كما وقعت المملكة على الاتفاقية العربية لتنظيم أوضاع اللاجئين والتي ركزت على احترام القانون الدولي الخاص باللاجئين.

٢٠. يقوم الأردن باستقبال اللاجئين انطلاقاً من التزامه الدولي والإنساني، نيابةً عن المجتمع الدولي الأمر الذي يستدعي ضرورة قيام الأخير بتحمل مسؤولياته القانونية والأخلاقية في إطار مبدأ تقاسم الأعباء لتمكين المملكة من مواصلة دورها الإنساني في تقديم الخدمات للاجئين السوريين إضافة لدعم المجتمعات المحلية المستضيفة لهم.

الجزء الثاني

الوثيقة الخاصة بالمعاهدة

وضع المملكة تجاه تنفيذ أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

الجزء الأول

المادتان الأولى والثانية: التمييز ضد المرأة والسياسات المتبعة للقضاء على التمييز ضد المرأة

١. حول توصية لجنة الاتفاقية رقم (١٤): بإدراج كلمة الجنس في المادة السادسة من الدستور، نكرر في هذا المجال بما ورد في التقارير السابقة، ونضيف: أن عدم ذكر الجنس في هذه المادة لا يعد بأي شكل من الأشكال أساساً للتمييز بين المواطنين، فكافة الحقوق المنصوص عليها بالدستور الممنوحة للذكر هي ذات الحقوق الممنوحة للأنثى، بالإضافة إلى أنه صدر عن اللجنة الملكية لتعديل الدستور عام ٢٠١١ التأكيد على أن لفظ الأردنيين أينما ورد يشمل المرأة والرجل دون تمييز، وذلك في إطار مناقشة المادة السادسة من الدستور والتي تنص على المساواة وعدم التمييز بين الأردنيين.

٢. وفيما يتعلق بتوصية لجنة الاتفاقية رقم (١٢): تطبق الاتفاقيات بشكل مباشر وتحظى بالأولوية وتكون جزء لا يتجزأ من التشريع بالتصديق عليها ونشرها في الجريدة الرسمية، ويسعى الأردن لإنفاذ الالتزامات الناشئة عن هذه الاتفاقيات في نظامه القانوني، وتطبق كافة السلطات أحكامها بما فيها القضاء فيما يعرض عليه من منازعات، ووفقاً لقرارات محكمة التمييز فإن المعاهدات والاتفاقيات الدولية لها الأولوية في التطبيق، وقد اعزز رئيس الوزراء بضرورة إجراء عملية مراجعة شاملة للتشريعات والتي تحتاج إلى مواءمة مع الاتفاقيات والعهود والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان التي صادقت عليها المملكة.

٣. تم تشكيل ملتقى البرلمانيات الأردنيات عام ٢٠١٣ والذي حدد أولوياته بوضع أجندة تشريعية لكل دورة برلمانية تحدد فيها القوانين ذات الأولوية لتلبي احتياجات المواطنين والمواطنات، ومراجعة وإجراء التعديلات اللازمة على التشريعات كافة خاصة ما يتعلق منها بالمرأة وحقوق الإنسان بما يحفظ حريات الأفراد وحقوقهم ويحقق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص، واقتراح قانون إزالة جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتعديل قانون العقوبات بالأخص المواد المتعلقة بقضايا النساء.

٤. وفيما يتعلق بالتوصيتين رقم (٢٨) و(٢٦) للجنة الاتفاقية؛ وعن القضاة والمدعين العامين والمحامين ممن تلقوا تدريباً على الاتفاقية؛ عقدت وزارة العدل ورش عمل تدريبية حول تطبيق الاتفاقية في النظام القانوني اشترك فيها ٣٠ من القضاة والمدعين العامين والحكام الإداريين وضباط الأمن العام. وه دورات لـ ٧٠ من القضاة والمدعين العامين حول التعديلات على قانون العقوبات. وعام ٢٠١١ عقدت ٧٦ دورة تدريبية في مواضيع بدائل عقوبة السجن والتدريب بالتعاون مع فريق الدمج الأسري والمجتمعات المحلية. وعام ٢٠١٢ عقدت ٨٦ دورة حول تعزيز النهج التشاركي في الحد من العنف الأسري، والتدريب على الدليل الإرشادي للمدعين العامين لتقصي الجرائم، وتطبيقات الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان في المحاكم. وعقدت دائرة قاضي القضاة ورش عمل للقضاة الشرعيين وأعاون القضاء الشرعي في مجال التعريف بالاتفاقية حيث شارك بها ٩٠ قاضياً ومائة من أعاون القضاء الشرعي في مختلف أقاليم المملكة في العام ٢٠١٣، ونفذ المجلس الوطني لشؤون الأسرة مشروعاً لتدريب محامين شرعيين وكنسيين على توظيف الاتفاقيات الدولية في الإجراءات والمرافعات القضائية. كما أقر في أيار ٢٠١٣ منهاج «الاجتهاد القضائي في تطبيق معايير حقوق الإنسان في المحاكم العربية» في الاجتماع الإقليمي لمدرء المعاهد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. واعتمد المعهد القضائي كمرجعية للتدريب في مجال حماية الأسرة بالتنسيق مع الجهات المعنية، وأدخلت مادة العنف الأسري في منهاج المعهد، وجرى التنسيق مع المعهد لغايات التدريب على مفاهيم الجنس لموظفي الفئة العليا من الكادر الإداري في وزارة العدل. وأعد منهاج متخصص بعدالة الأحداث لتدريبه لطلبة دبلوم الدراسات القضائية، وأعد دليل تدريبي حول قضايا الأحداث لتكوين قاعدة مدرّبين وطنية ونواة للتدريب المستمر.

٥. أعدت اللجنة الوطنية لشؤون المرأة بالتعاون مع إحدى منظمات المجتمع المدني دليل استخدام سيداوأ أمام القضاء، وقد تبنت عدة منظمات مجتمع مدني هذا الدليل لرفع قضايا نموذجية متعلقة بحقوق الإنسان وتطبيق الاتفاقيات الدولية أمام المحاكم من خلال المحامين الذين تلقوا التدريب على استخدام الدليل؛ ولا زالت تلك القضايا قيد النظر في المحاكم.

٦. القانون المعدل لقانون العقوبات لسنة ٢٠١١ شدد العقوبات على جرائم العنف البدني والجنسي؛ كجرائم الاغتصاب وهتك العرض والخطف والتحرش الجنسي. كما أن القواعد القانونية تجرم كافة الأفعال التي تشكل عنفاً يرتكب ضد المرأة، واستحدث القانون المادة ١٥٣ مكررة شددت العقوبة على مرتكبي جرائم تهريب الأشخاص عبر الحدود، وجرائم القوادة والخطف. وإذا كان المحكوم عليهما بعقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنتين؛ زوجين قبل وقوع الجرم فيجوز للمحكمة بناءً على طلبهما ولسبب مبرر أن تقضي بتنفيذ العقوبة بحقهما على التوالي، وتدعو لائحة المطالب لعام ٢٠١٣ تعديل القانون لجهة وضع تعريف للتحرش الجنسي، وإلغاء المادة ٦٢ التي تجيز أنواع التأديب التي يوقعها الوالدان بأولادهم على نحو لا يسبب إيذاءً أو ضرراً لهم ووفق ما يبيحه العرف العام، ومراجعة المواد في القانون التي تنطوي على تمييز ضد المرأة.

٧. فيما يتعلق بجريمة الاغتصاب الزوجي؛ فقانون العقوبات يجرم كل إيذاء ويعاقب عليه؛ بما فيه إيذاء الزوج البدني والجنسي والنفسي لزوجته ويعتبر القانون أن نتائج أفعال الإكراه كالضرب أو الجرح وغيرها من أفعال فهي مجرمة ضمن جرائم الإيذاء، وتعتبر المحاكم الشرعية الواقعة بالإكراه وبالإيذاء ضرراً يمكن الزوجة من المطالبة بإنهاء العلاقة الزوجية، كما يمكنها من المطالبة بالأثر المالي المترتب على الأذى أو الضرر المادي.

٨. وحول التوصية رقم (٢٨) للجنة الاتفاقية؛ فيما يسمى الجرائم المرتكبة بداعي الانتقام للشرف بإضافة المادة ٣٤٥ مكررة لقانون العقوبات تم استبعاد ما يسمى الجرائم المرتكبة بداعي الانتقام للشرف من الاستفادة من العذر المخفف الوارد في المادتين (٩٧) و(٩٨) إذا وقع الفعل على من لم يكمل الخامسة عشرة من عمره ذكراً كان أو أنثى، كما لم يتم الأخذ بالعذر المخفف خلال عامي ٢٠١٠ و٢٠١١ ولا في أي حكم من أحكام المحاكم. وتشير إحصائيات قرارات المحاكم الصادرة في قضايا القتل التي تم الادعاء فيها أنها وقعت بدافع الشرف والتي تم الأخذ فيها بالأسباب المخففة؛ أن العقوبة فيها لم تقل عن ١٠ سنوات. وفي عام ٢٠١٣ نظرت المحاكم في عشر قضايا مرتكبة بداعي الشرف صدر الحكم في إحداها بالإعدام، وفي أخرى ٢٠ سنة سجن مع الأشغال الشاقة، وبقية القضايا لا زالت قيد النظر.

٩. وحول التوصية رقم (٢٧) للجنة الاتفاقية؛ قبل الأردن عند مناقشة تقريره الوطني الثاني لآلية الاستعراض الدوري الشامل أمام مجلس حقوق الإنسان في ٢٤/١٠/٢٠١٣؛ إلغاء المادة ٣٠٨ من قانون العقوبات وإلغاء أية تشريعات تميز ضد المرأة، كما تضمنت لائحة المطالب لعام ٢٠١٣ التوصية بإلغاء المادة ٣٠٨، وبإصدار ٢٠ نائباً بتقديم اقتراح نهاية عام ٢٠١٣ لإلغاء هذه المادة، وقد صدرت الفتوى رقم ٢٧٥٨ عن «مجلس الإفتاء» بدائرة الإفتاء العام جاء فيها؛ أن تزويج المعتصب ممن اغتصبها مكافأة له عن جريمته، ولا يقر ذلك عرف ولا شرع ولا قانون. ونفذ المجلس الوطني لشؤون الأسرة جلسة نقاشية ضمت عدد من المختصين من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة بحثت في أثر زواج مرتكبي جرائم الاعتداء على العرض من الضحايا من جميع جوانبها النفسية والاجتماعية والقانونية والشرعية.

١٠. وبشأن إنشاء محكمة خاصة بالعنف الأسري؛ تم التوسع في استحداث أجنحة الأسرة في جميع محاكم البداية في المملكة والتي تضم قاعة محكمة مختصة للنظر بقضايا الأحداث. كما صدر نظام مكاتب الإصلاح والتوفيق الأسري لسنة ٢٠١٣ والصادر بموجب قانون أصول المحاكمات الشرعية؛ وبشرت بعض المكاتب أعمالها؛ الأمر الذي من شأنه إيجاد معايير إضافية لحماية النساء من العنف وضمان حصولهن على حقوقهن، ونص على إنشاء مكتب الإصلاح والتوفيق الأسري في كل محكمة شرعية بهدف إنهاء النزاعات الأسرية بالطرق الودية وبالتوعية والتثقيف بالحقوق والواجبات الزوجية وتقديم الإرشاد الأسري، وبموجب النظام تم افتتاح مكتب إصلاح أسري مركزي للنزاعات الأسرية العابرة للحدود (للزيجات المختلطة) لمحاولة إنهاء النزاعات إن وجدت ببسر وطرق بديلة عن التقاضي ما أمكن، وقد جرى التعميم بذلك على سفارات الدول من خلال وزارة الخارجية وشؤون المغتربين.

١١. وحول توصية اللجنة رقم (٢٥) ما إذا كانت المصالحة الأسرية في حالات العنف المنزلي تؤدي إلى معاودة إيذاء النساء المعنفات؛ فإن إسقاط الحق الشخصي في بعض الجرائم يخفف من العقوبة بشرط أن يكون الإسقاط ممن يملك هذا الحق وأن يكون في حالة قانونية تخوله ممارسته، كما أن المحكمة هي من تقدر قيمة هذا الإسقاط وأثره على الفعل الجرمي هذا من جانب، ومن جانب آخر فقد تم إعداد مشروع قانون جديد للحماية من العنف الأسري من شأنه أن يعالج هذا الأمر في الأفعال التي تحدث ضمن نطاق الأسرة ويمكن من حماية حقيقة للأسرة بشكل عام والمرأة بشكل خاص ويراعي كافة الجوانب بهذا الخصوص كما أن الإحالة إلى اللجان المنصوص عليها في مشروع القانون يتم بموافقة الطرفين وبشروط تضمن حماية حق المرأة. كما أن القانون اشترط الرقابة القضائية على نتيجة أعمال اللجنة المشكلة للواقعة بتراضي الطرفين. وبخصوص التبليغ عن العنف فإن عدة جهات تقوم على استقبال شكاوى المعنفات كمكتب الشكاوى في اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، والمركز الوطني لحقوق الإنسان، وتقدم منظمات المجتمع المدني المساعدة القانونية للمعنفات والترافع في قضاياهن

أمام المحاكم. كما أن الحقوق المالية للمرأة والحق في البيت الأسري سواء وجد العنف أم لا مكفولة بحكم قانون الأحوال الشخصية وكذلك حقوقها المعنوية المتعلقة بالأبناء. كما أقر نظام مكاتب الإصلاح والتوفيق الأسري لسنة ٢٠١٣ والصادر بموجب قانون أصول المحاكمات الشرعية وباشرت بعض المكاتب أعمالها الأمر الذي من شأنه إيجاد معايير إضافية لحماية المرأة من العنف وضمان حصولها على حقوقها.

١٢. وحول توصية لجنة الاتفاقية رقم (١٠) بشأن إنفاذ قانون جوازات السفر؛ فإن القانون المعدل لقانون جوازات السفر لسنة ٢٠١٣، ألغى المادة (١٢) والتي كانت تشترط موافقة الزوج أو الولي على منح جواز سفر للزوجة، ونص على منح جواز سفر دبلوماسي مستقل لزوج حامل جواز السفر الدبلوماسي.

١٣. وفيما يتعلق بالتوصية رقم (٢٦)؛ عن إجراءات جمع بيانات عن العنف ضد النساء والفتيات بشكل منهجي: تعاملت إدارة حماية الأسرة مع حالات العنف الأسري والاعتداء الجنسي من خلال البدء بنظام المتبع الآلي للحالات ضمن مشروع الأتمتة المنفذ من المجلس الوطني لشؤون الأسرة، يضمن جودة واستجابة المؤسسات مقدمة الخدمة للضحايا وللحالات بالسرعة الممكنة بنهج تشاركي يقوم على التنسيق فيما بينها لتقديم نوع الخدمات الواجب تقديمها وتحديد أدوار ومسؤوليات الأطراف المشاركة في تقديم خدمات شمولية ويؤسس لقاعدة بيانات لتسجيل الحالات ومتابعتها وتقييم الاستجابات. الجهات المربوطة بالنظام: إدارة حماية الأسرة، وزارات: التنمية الاجتماعية، الصحة، التربية والتعليم، ومؤسسة نهر الأردن. تعاملت مكاتب الخدمة الاجتماعية في الإدارة وأقسامها بالمحافظات عام ٢٠١٣ مع ٤٧٤٦ حالة عنف أسري، منها ٢٢٩٨ لأطفال دون ١٨ سنة (١٣١١ إناث و٩٨٧ ذكور)، و٢٤٤٨ لإناث بالغات، تبين أن ٧٩٪ و٤٨،٤٪ من الحالات هم من فئات الإناث والأطفال، مما يشير إلى ارتباط العنف بجنس الفرد وسنه، وتعقد الإدارة دورات تدريبية حول حقوق الإنسان والوقاية من العنف المبني على النوع الاجتماعي في الأزمات والاستجابة له.

١٤. أنشأ مكتب الشكاوى في اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة عام ٢٠٠٩ قاعدة بيانات محوسبة للتقارير الكمية والنوعية حول شكاوى النساء عن حالات العنف والتمييز ضد المرأة بهدف تأسيس سجل إحصاء وطني، وتم تحديث القاعدة وربطها مع الجهات الشريكة من مؤسسات رسمية وأهلية. وتقود اللجنة سنويا فعاليات حملة ١٦ يوما مناهضة العنف ضد المرأة، وقد أوصت الحملة لعام ٢٠١٣ على مواصلة العمل على تنقية التشريعات مما تبقى فيها من نصوص تمييزية والاعتراف القانوني التام بمواطنة النساء، وأن يجري العمل بنهج متعدد الأبعاد لضمان حماية وتأهيل النساء ضحايا العنف، وضمان حقهن في الوصول للعدالة.

١٥. أطلق عام ٢٠١٣ منتدى أمانة الديمقراطي للنساء في المجتمعات الانتقالية وتحت الاحتلال بهدف حماية ومساندة النساء والفتيات لضمان الحرية والعدالة والمساواة بين الجنسين في ظل قوانين تحمي الحقوق والحريات، ينبثق عن المنتدى منتديات محلية على مستوى الدول تضم منظمات نسوية وحقوقية وناشطين في مجال حقوق الإنسان، ستركز استراتيجية عمل المنتدى على الرصد والتوثيق للعنف والانتهاكات ضد النساء من خلال بناء وحدات متخصصة في كل بلد شريكة فيه بما فيها الأردن؛ وبناء قدرات الفعاليات النسائية والناشطة وإطلاق حملات إعلامية موسعة ومؤثرة، حيث ستطلق حملة حول موضوع تزويج القاصرات والحملة الثانية استهداف النساء كأدوات حرب.

١٦. تقدم الأونروا من خلال مشروع نظام التعامل مع العنف المبني على النوع الاجتماعي؛ الخدمة المجانية للاجئات الفلسطينيات وتستقبل الأطفال والرجال المعنفين؛ فقد خصصت ودربت فرق عمل للتعامل مع الحالات من كوادر قسم الإغاثة والخدمات الاجتماعية المتواجدة في المخيمات؛ وتتكون من موظفي دوائر الصحة والتعليم والإغاثة والخدمات الاجتماعية ومتطوعين من مركزي البرامج النسائية والتأهيل، وتقدم أقسام الأونروا المساعدة للحالات وخدمات الاستشارات القانونية والاجتماعية والنفسية والتمثيل القانوني أو توفير المأوى والمتابعة من خلال الزيارات المنزلية والخدمات الطبية الأولية والاستشارة فيما يتعلق بالصحة الإنجابية وغيرها. تم التعامل مع ما يزيد عن ٢٢٠ حالة عنف منذ بداية عام ٢٠١٣، حصلت ما يزيد عن ١٥٠ حالة على خدمات متنوعة أو التحويل إلى الجهات المتعاونة معها. وتتنوع الحالات المكتشفة كالتالي: الإساءة الجسدية ٦٨٪، الزواج المبكر/القسري ٧٪، التهديد بالقتل ٨٪، الحرمان من توفير الموارد أو الفرص والخدمات ١١٪، الإساءة الجنسية ١٣٪، والنفسية ٤٤٪، والإهمال ١٥٪ (مع ملاحظة إمكانية تعرض الفرد لعدة أنواع من العنف).

المادة الثالثة: التدابير المتخذة لكفالة تطور وتقدم المرأة الكاملين

١٧. أعدت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة الإستراتيجية الوطنية للمرأة (٢٠١٣-٢٠١٧) بأسلوب تشاركي مع مختلف الجهات المعنية قطاعيا وجغرافيا ومع مؤسسات المجتمع المدني، وصادق عليها مجلس الوزراء في كانون الثاني ٢٠١٣، تضمنت مجموعة من الأهداف لتحقيقها والإجراءات الواجب اتخاذها لكل محور فيها، وعممت على كافة الجهات لمباشرة العمل بموجبها. كما تعد اللجنة الخطة الوطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ المرأة والأمن والسلام والقرارات اللاحقة، لترسل لمجلس الوزراء لإقرارها ولتعميمها على الجهات المعنية لمباشرة العمل بموجبها وتحقيق ما يرد فيها من أهداف.

١٨. لتفعيل مبادئ الحوكمة المؤسسية والتي هي من سمات الحكم الرشيد؛ قامت الحكومة الأردنية بتشكيل اللجنة العليا للنزاهة الوطنية عام ٢٠١٢ من نخبة من المختصين برئاسة رئيس الوزراء، بهدف وضع منظومة للنزاهة، يتم خلالها التفاهم على مفهوم تعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة سواء أكان ذلك في القطاع العام أم القطاع الخاص، بما يضمن إدارة المال العام ووضع الضوابط التي تمنع أي هدر فيه، وتعزيز إجراءات الشفافية والمساءلة في القطاع العام في كل المجالات المختلفة، وتمكين أجهزة الرقابة وتعزيز قدراتها المؤسسية لردع ومكافحة الفساد وتعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة داخل القطاع العام، بالإضافة إلى تطوير الأطر التي تنظم العلاقة التشاركية بين القطاعين العام والخاص.

١٩. استحدثت هيئة شباب كلنا الأردن/ صندوق الملك عبد الله الثاني للتنمية وحدة تواصل وتمكين المرأة عام ٢٠١٣ لتعزيز التشبيك مع مؤسسات المجتمع المدني؛ للعمل على دعم المشاركة الاقتصادية والسياسية النسوية، وتوفير فرص اقتصادية داعمة للمرأة، وتعزيز دور الفتاة ذات الإعاقة. وتعد ضابطات ارتباط المرأة في الهيئة - بعد تأهيلهن ببرنامج تدريب مدربين في مجال الإرشاد الأسري - دورات توعية في مجتمعاتهن المحلية عن أهمية دور الفتاة وترسيخ مكانتها في عملية صنع القرار وكذلك القضايا التي تمس المجتمع.

٢٠. لضمان إتاحة سبل العلاج والحماية الفعالة للنساء والفتيات ضحايا العنف ينفذ برنامج الرعاية المصاحبة والرعاية اللاحقة ضمن مشروع "دعم المؤسسات العقابية في الأردن"، الذي تم تجربته وتطويره وتحديثه في بعض مراكز الإصلاح والتأهيل الخاصة بالنساء بالتعاون مع إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل ومنظمات المجتمع المدني، بهدف إعداد النزيلات اللاتي أشرفن على إنهاء مدة محكوميتهن للإفراج عنهن ومتابعة إعادة إدماجهن في المجتمع، وتنظيم الرعاية اللاحقة.

٢١. أطلقت عام ٢٠١١ "خطة عمل النوع الاجتماعي والتغير المناخي في الأردن" و"الدليل التدريبي للنوع الاجتماعي والتغير المناخي" بالتعاون ما بين اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة ووزارة البيئة والاتحاد الدولي لحماية الطبيعة، كما خصص الأردن التقرير الوطني الثالث المقدم لسكرتارية الاتفاقية الدولية للتغير المناخي "لقضية النوع الاجتماعي".

المادة الرابعة: التدابير الإيجابية المؤقتة لتعجيل المساواة

٢٢. لتعزيز المشاركة السياسية للنساء خصص قانون الانتخاب لمجلس النواب لسنة ٢٠١٢ للنساء ١٥ مقعدا بالإضافة للمقاعد التي يحصلن عليها في الدوائر الانتخابية العامة أو المحلية. ورفع قانون البلديات لعام ٢٠١١ النسبة المخصصة للنساء في المجالس البلدية من ٢٠% إلى ٢٥% مما أسفر عن فوزهن بنسبة ٣٥,٩% في انتخابات عام ٢٠١٣، ونص قانون الأحزاب السياسية لعام ٢٠١٢ أن لا تقل نسبة النساء العضوات في الحزب عن ١٠%، وتمت مراعاة مشاركة النساء عند تشكيل اللجان والهيئات؛ فقد شاركت خمس سيدات في لجنة الحوار الوطني لاقتراح قانون انتخاب مجلس النواب وقانون للأحزاب، وسيدة في اللجنة الملكية لتعزيز منظومة النزاهة الوطنية.

٢٣. أنشأت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة قاعدة بيانات «من هي» للتعريف بالخبرات النسائية المؤهلة في كافة المجالات لتسهيل ترشيحهن ولتعيينهن في الهيئات والوظائف العامة. ولتعزيز العدالة وتكافؤ الفرص عقدت اللجنة عام ٢٠١٣ ورش عمل لأعضاء مجلس الأمة في عدة مجالات منها: عرض للألحة المطالب للعام ٢٠١٣، الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي؛ التوعية حول الاتفاقية والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان واتفاقيات منظمة العمل الدولية رقم ١٠٠ المساواة بالأجر لدى تساوي قيمة العمل ورقم ١١١ المساواة في الاستخدام والمهنة والتعديلات المطلوبة على قانون العمل.

٢٤. استحدثت الأمانة العامة لمجلس النواب مديرية مؤسسات المجتمع المدني عام ٢٠١٢ يتبع لها قسم «منظمات المرأة والدفاع عن حقوق الإنسان» وفق خطة حددت مهام القسم في أرشفة وتدوين البيانات والمعلومات المعنية بالمرأة وحقوق الإنسان لتشكيل قاعدة معلوماتية وللتواصل وتبادل الخبرات مع البرلمانات والجمعيات والمنظمات الدولية وإنشاء صفحة التواصل الاجتماعي.

٢٥. باستعراض خصائص طلبات التوظيف والمعينين في القطاع العام للفترة (٢٠١٢-٢٠٠٠) يلاحظ تضاعف أعداد المتقدمين حوالي ٢,٧٩ مرة للإناث و ٣,١٨ مرة للذكور، بلغ مجموع المعينين ١١٨٨٢٧ معيناً بمتوسط سنوي حوالي ٩ آلاف معين تتوزع بالتساوي تقريباً بين الذكور والإناث؛ مع وجود أفضلية بسيطة لصالح الإناث. بلغت نسبة الإناث المعينات من مجموع المعينين لعام ٢٠١٢ من الجامعيات ٤٨٪ وحملة الدبلوم ٦١٪، وهذا يتفق مع التعجيل بالمساواة الفعلية بين الجنسين. وعين في الوظيفة العامة من ذوي الإعاقة ٥٤ من الذكور و٧٩ من الإناث، ويراعي ديوان الخدمة المدنية عند التعيين في الوظيفة العامة الحالات الإنسانية، وقد حظيت الإناث بالنسبة الأعلى بنسبة بلغت ٧٩,٨٪ من مجموع المعينين. وعلى هامش توقيع الديوان لاتفاقية مع جمعية الأسر التنموية عام ٢٠١٢ فقد تم فتح نافذة لمشروع ازدهار أحد مشاريع الجمعية المعنية بتمكين المرأة الأقل حظاً اقتصادياً واجتماعياً وتعليمياً، بتوفير فرص عمل تدريبية توائم حاجات سوق العمل حيث تم توفير فرص عمل وتعيين ٣٥٠ متدربة.

المادة الخامسة: تعديل الأنماط الاجتماعية والثقافية القائمة على فكرة تفوق أو دونية أحد الجنسين

٢٦. أنشئ في جامعة اليرموك مركز دراسات المرأة عام ٢٠١١، إضافة لمركز دراسات المرأة في الجامعة الأردنية، يهدف لإجراء دراسات متخصصة حول قضايا المرأة وما ينبثق عن هذه الدراسات من برامج توعوية وتدريب. وبمناسبة إجراء الانتخابات البلدية أعد المركز برنامجاً تدريبياً للنساء عضوات المجالس البلدية المنتخبات في مجال التمكين الذاتي والإداري والقيادة والمشاركة السياسية لتشارك به ١٦٠ سيدة؛ بدأ العمل فيه في ٢٠١٣/١٢. وأجرى دراسة بحثية حول دور التنشئة الأسرية والتعليمية المؤسسية في ترسيخ ثقافة العمل التطوعي، ونظم برنامجاً تدريبياً للفتيات على اللياقة البدنية.

٢٧. تشجع الحكومة الأردنية وسائل الإعلام لتلعب دوراً في رسم صورة إيجابية للنساء والقضاء على القوالب النمطية التقليدية من خلال برامج متخصصة، بحيث تشارك فيها النساء في مقابلات وندوات إعلامية تناقش القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وينشر موقع اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة (www.women.jo) مواضيع حول قضايا المرأة المطروحة في وسائل الإعلام المختلفة. كما أنشأت إذاعة فرح الناس لمعالجة وطرح قضايا المرأة والتنمية والتركيز على البرامج الموجهة للشباب، وأطلقت مبادرات تشجيعية كجائزة الإعلام المساند للمرأة، وبالتعاون مع معهد الإعلام الأردني يتم إدماج بعد النوع الاجتماعي في برامج ومناهج المعهد وتدريب الإعلاميين على مراعاة بعد النوع الاجتماعي في ممارستهم للمهنة. وعينت امرأة رئيسة تحرير صحيفة يومية باللغة العربية. وتنتهج وزارات التنمية الاجتماعية والصحة والعمل والتربية والتعليم ومؤسسة نهر الأردن سياسة إعلامية شاملة تركز على وسائل الإعلام المختلفة، وتعقد محاضرات موجهة لطلاب المدارس والجامعات والمجتمعات المحلية لتغيير الاتجاهات السلبية نحو النساء إلى اتجاهات إيجابية، وتعليم النساء والفتيات المهارات التي تمكنهن من الدفاع عن أنفسهن واحتواء المواقف وطرق التبليغ بوقوع الإساءة بالحضور شخصياً للإدارة والمراكز الأمنية وغيرها من الوسائل. كما يقوم المجلس الوطني لشؤون الأسرة بتفعيل دور شبكة الإعلاميين لحماية الأسرة من العنف من أجل كسب الدعم والتأييد لقضايا حماية الأسرة.

٢٨. تنفذ وزارة التربية والتعليم مجموعة من الأنشطة اللامنهجية لجميع الطلبة والكوادر التعليمية للتوعية بقيم ومبادئ حقوق الإنسان، وإدماج مفهوم النوع الاجتماعي في مختلف المدارس. كما ساهمت مؤسسات المجتمع المدني بمشاريع لتدريب الطلبة من الجنسين على الممارسات والسلوك الإيجابي وكانت هناك قصص نجاح كثيرة. كما تتضمن المناهج المدرسية مفاهيم خاصة بالتكافل الأسري وتنظيم الأسرة والآثار المترتبة على ذلك، ويتم القضاء على أي مفهوم نمطي عن دور الرجل والمرأة في جميع مستويات التعليم وأشكاله عن طريق تشجيع التعليم المختلط وغيره من أنواع التعليم، وقد تضمنت خطة عمل الحكومة للأعوام (٢٠١٣-٢٠١٦)؛ تطوير المناهج والكتب المدرسية لتتلاءم مع الحاجات المتغيرة للفرد والمجتمع، ومتابعة إدخال المفاهيم التربوية المعاصرة ضمن المناهج، كالتربية الصحية والسكانية والبيئية والمهنية، والعمل على إبراز صورة متوازنة للأسرة بشكل عام، وللمرأة بشكل خاص. كما تلتزم وزارة التربية والتعليم بتوخي العدالة والتكافؤ بين الجنسين بمنح الفرص لكلا الجنسين في التعليم وتضمين منظور النوع الاجتماعي في خططها واستراتيجياتها وإدخال المفاهيم المعاصرة مثل التربية السكانية، النوع الاجتماعي، حماية الطفل من الإساءة وحقوق الإنسان في مناهجها؛ لتمكين الطلبة من التعامل بشكل بناء مع النواحي الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، وللإسهام - بالتعاون والعمل المشترك مع المؤسسات والمنظمات ذات العلاقة - في بناء مجتمع معاصر منفتح على الثقافات العالمية وإكسابهم سلوكيات واتجاهات إيجابية في حياتهم اليومية تأكيداً لما جاء في قانون التربية والتعليم ومؤتمرات التطوير التربوي.

٢٩. يتم التعامل في إدارة حماية الأسرة بالشراكة مع وزارة التنمية الاجتماعية مع حالات العنف؛ بالسرية والخصوصية من قبل موظفين مختصين مؤهلين من الناحية الاجتماعية والنفسية والطبية والإدارية. فقد أنشأت الوزارة مكاتب للخدمة الاجتماعية تقدم خدمة العيادات الطبية، للطب الشرعي والنفسي بالتعاون مع وزارة الصحة. تتلقى حالات العنف الأسري هذه الخدمات في أقسام الحماية في معظم محافظات المملكة، مع توفير مأوى ومكان آمن متكامل يقدم جميع الخدمات المتخصصة والمصنفة حسب الجنس والعمر. كما تقدم الدعم النفسي والاجتماعي، التأهيل الأسري، الدعم والتمكين الاقتصادي، التعليم والتدريب، الجوانب الترفيهية والرياضية والثقافية، والدعم القانوني والصحي من خلال دار رعاية الفتيات الرصيفة ودار اليافعات في عمان التي تعمل على تأهيل من أكملن ١٨ عاما اجتماعيا وأكاديميا وتربويا ليتحملن المسؤولية.

٣٠. تعمل دار الوفاق الأسري كمركز للخدمات المتكاملة لمجابهة لعنف الأسري بمنهجية عمل مبتكرة تتيح للضحايا وأسرههم الالتقاء بفريق مؤهل متعدد التخصصات من الجهات مقدمة الخدمة ذات العلاقة لمساعدة الضحايا ومرتكبي العنف في أن واحد على كسر حلقة العنف الأسري وحماية الأبناء من الآثار السلبية الناتجة، وبناء علاقات أسرية سليمة تحقق الأمن الاجتماعي، وقد حصلت الدار عام ٢٠١٣ على الجائزة التي تمنحها الأمم المتحدة في مجال الخدمة العامة على مستوى حماية المرأة، وتشمل خدمات الدار المتكاملة على خدمة الاستضافة، الخدمات الاجتماعية، الإرشاد النفسي، الخدمات الطبية العلاجية والقانونية، الشرطة، التوعية، وتم توسعة الدار لتستقبل ٨٧٦ حالة يرافقه ١٦٥ طفلا حتى بداية ٢٠١٤ مَحَوَّلَة من وزارة التنمية الاجتماعية منهن ٩٥ لاجئة سورية - مما يعكس رفع نسبة الافصح عن العنف- وتستقبل الدار جميع الحالات المحولة من إدارة حماية الأسرة أو مديريات التنمية العاملة بالميدان بغض النظر عن جنسية المنتفعة. ويعد استحداث دار للوفاق الأسري ضمن إقليم الشمال الذي يشهد أكبر نزوح للاجئين السوريين بنسبة ٤٣٪؛ تشكل نسبة النساء منها ٤٨٪ بدعم من اليونيسيف إنجازاً لوزارة التنمية الاجتماعية لعام ٢٠١٤. إضافة لبرنامج حماية الفتيات المتغيبات عن الأسر من الوقوع ضحايا للعنف والإساءة بوقف تحويلهن إلى مراكز الاصلاح والتأهيل واستقبالهن في دار الوفاق الأسري والعمل مع الأسرة بتقديم الإرشاد والتوعية وإعادة العلاقات مع الأسرة، والمساهمة في حل المشاكل الاجتماعية التي تنتج عن التغيب وأخذ الضمانات القانونية اللازمة.

٣١. ترعى وزارة التنمية الاجتماعية ٣٣٠ مسناً في دور رعاية المسنين و٢٠٠٠ من الأشخاص المعوقين بالمراكز الإيوائية والنهارية، وأعدت دراسات إعفاء جمركي ل ١٠٩٣٣ شخصاً من ذوي الإعاقة. وقد سجلت ٣٦٧ جمعية في عام ٢٠١٣ في سجل الجمعيات بينها ٢٠٨ جمعية خيرية ليرتفع العدد إلى ٢٤٨١ جمعية، وتقدم الوزارة الدعم المادي لبعض الجمعيات.

٣٢. افتتح المجلس الوطني لشؤون الأسرة بالتعاون مع جمعية محلية عام ٢٠١٢ مركز للإرشاد الأسري في منطقة معان جنوب الأردن بهدف تقديم الاستشارات الأسرية والنفسية والزوجية التي تسهم في الحد من المشاكل التي تواجه أفراد الأسرة، استقبال المركز ١٠٠ حالة منذ بداية العام ٢٠١٣ معظمها من السيدات حيث تقدم الخدمات الإرشادية حول العلاقة بين أفراد الأسرة. كما يقوم المجلس بتنسيق وتوجيه جهود المؤسسات الوطنية العامة والأهلية المعنية بحماية الأسرة من العنف بكافة صورته وأشكاله، وتمكينها من القيام بدورها في تماسك المجتمع.

٣٣. أقام المجلس الأعلى للشباب مؤتمراً للفكر التنويري في عامي ٢٠١٠ و٢٠١٢ بمشاركة ٢٥٠٠ شابة، ركز على أهمية دور المرأة في الحياة والمجتمع وفي بناء الأسرة ضمن الوسطية والاعتدال، وعقدت ورش حول العنف ضد المرأة وأدب الحوار بمشاركة مراكز الشباب، إضافة إلى عقد مديرية التوجيه الوطني ورش عمل حول دور المرأة في الإعلام والبيئة والمهارات اللازمة في اتخاذ القرار بمشاركة ٢٠٠٠ فتاة من الجامعات، وأقام مركز إعداد القادة خلال عام ٢٠١٣ دورة متخصصة حول التمكين القيادي للمرأة بالتعاون مع جامعة الدول العربية.

٣٤. انضمت المملكة الأردنية الهاشمية في شباط ٢٠١٤ رسمياً لأكثر من ٦١ دولة إضافة إلى الاتحاد الأوروبي لمبادرة الأمم المتحدة للالتزام بالقضاء على العنف ضد المرأة تأكيداً منه على الالتزام بذلك ووضع على رأس أولوياته، وستتخذ خطوات حقيقية تشمل إصلاحات لتحسين البيئة التشريعية وتطوير آليات توفر المعلومات حول مدى انتشار هذه الظاهرة، وإعداد استراتيجيات للقضاء على العنف ضد المرأة، واستجابة لذلك أعدت وزارة التنمية الاجتماعية بالتعاون مع اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة الإستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي (٢٠١٤-٢٠١٧)، سيتم وضع خطة عمل تنفيذية لها تشمل على أنشطة تستهدف النساء والرجال.

المادة السادسة : الاتجار بالبشر

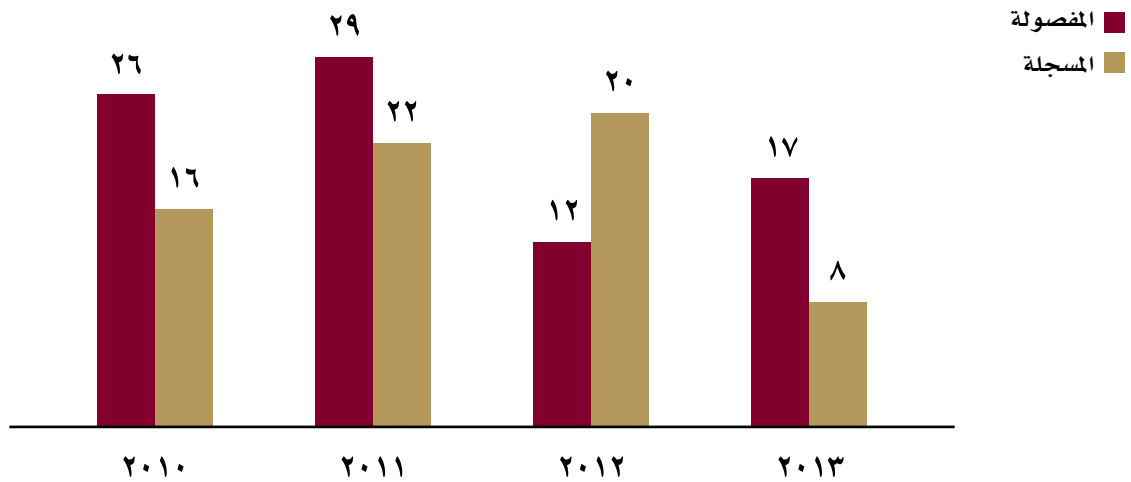
٣٥. بالإشارة للملاحظة لجنة الاتفاقية رقم (٢٩): من أن القانون لا يعرف بشكل كاف الاتجار بالبشر، لقد عرفت المادة ٣ من قانون منع الاتجار بالبشر؛ جرائم الاتجار بالبشر بما يتفق مع المعايير الدولية. كما أطلقت الاستراتيجية الوطنية لمنع الاتجار بالبشر (٢٠١٠-٢٠١٣) ووضعت لها خطة عمل مرنة للتكيف مع هذه الجريمة، وأوجدت آليات مناسبة لجمع المعلومات حولها. تضمنت الاستراتيجية عدة محاور، يشمل محور الوقاية؛ رسم سياسات شاملة للجريمة ونشر الوعي والتدريب التخصصي. ويشمل محور الحماية؛ تعزيز وسائل التعرف على الضحايا والمتضررين من الجريمة وحمايتهم ودعمهم، ويشمل محور الملاحقة القضائية؛ تعزيز سيادة القانون وإيجاد قضاء متخصص واستحداث جهاز تنفيذي مؤهل لمكافحة الجريمة. ومحور بناء الشراكات والتعاون المحلي والإقليمي والدولي؛ يشمل تعزيز الشفافية والنهج التشاركي. صدر نظام دور إيواء المجني عليهم والمتضررين من جرائم الاتجار بالبشر عام ٢٠١٢، ووافق مجلس الوزراء على إنشاء دار إيواء لضحايا الاتجار بالبشر في ٢٠١٣/٢/٥ سيفتتح نهاية عام ٢٠١٤ واعتماد دار الوفاق الأسري مؤقتا لإيواء النساء الضحايا. وأنشأت وحدة مكافحة الاتجار بالبشر في مديرية الأمن العام بالتعاون مع وزارة العمل.

٣٦. فصلت المحاكم في ٦٦ قضية منذ صدور القانون عام ٢٠٠٩ كما يبين الرسم البياني رقم (١). وقد أعدت اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر تقريرها الوطني الأول "خلال العامين ٢٠١٢ و٢٠١٣ مقارنة بالعامين ٢٠١٠ و٢٠١١" بين أن نسبة الضحايا من الذكور تبلغ ٥٤٪ أعلى منها لدى الإناث البالغة ٢٧٪ لعام ٢٠١٣، كما أن نسبة الجناة من الذكور ٣٨٪ ومن الإناث ٧٪، وبلغ عدد القضايا المرصودة ١٧ قضية مقارنة مع ١٢ قضية لعام ٢٠١٢ و٢٩ لعام ٢٠١١ و٢٦ لعام ٢٠١٠، احتلت فئة عاملات المنازل النسبة الأعلى من عدد القضايا حيث بلغت ٣٨٪، وشكلت اللجنة فريق لدراسة أوضاع عاملات المنازل في دور الإيواء في السفارات حيث يستقبل الخط الساخن على مدار الساعة المكالمات بلغات العاملات، وأشار التقرير إلى تسجيل ١٦ حالة إيواء عام ٢٠١٢ و٣٦ حالة عام ٢٠١٣ إضافة إلى ٦ حالات إيواء ذكور في فنادق. وأعد مناهج تدريبية حول جريمة الاتجار بالبشر لطلبة دبلوم المعهد القضائي ومادة تدريبية حول هذه الجريمة. فعّلت وزارة العمل نظام العاملين في المنازل، وشكلت لجنة تضم ممثلين عنها وعن وزارة الداخلية ونقابة أصحاب مكاتب العاملين في المنازل والمركز الوطني لحقوق الإنسان وسفارات الدول المرسله للعمالة؛ لمتابعة مشاكل العاملين في المنازل وحلها أو تحويلها للقضاء. وأعدت نشرات بلغات العمال لتعريفهم بحقوقهم وأرقام هواتف للاتصال بها عند مواجهة أي مشكلة. وضعت وزارة العدل مسودة نظام وطني للإحالة بهدف التعرف على الخدمات التي تقدمها المؤسسات الرسمية وغير الرسمية المعنية الممثلة في اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر للتعرف على الضحايا.

شكل رقم (١)

يبين عدد قضايا الاتجار بالبشر المسجلة والمفصولة لدى المحاكم الأردنية

للأعوام ٢٠١٠ - ٢٠١٣



٣٧. تم تدريب ٨٠ من القضاة والمدعين العامين ورجال الأمن ومفتشي العمل حول جريمة الاتجار بالبشر؛ سبل مكافحتها وتوفير الحماية القانونية وكيفية التعرف على الضحايا، والأنماط الشائعة، وعقدت ورشة تدريبية متخصصة حول تقنيات التحقيق مع الضحايا والشهود في قضايا الاتجار شارك فيها ٢٢ من القضاة والمدعين العامين. و٩ دورات عام ٢٠١٠ حول مواضيع الاتجار بالبشر ل ١٣٩ قاض، وندوات حول بدائل عقوبة السجن والقانون الدولي للاجئين، وورش توعية ل ٧٠ من القاضيات والمدعين العامين، ودورة بناء قدرات للعاملين في الشرطة من الأردن ودول المنطقة بالتعاون مع جامعة الدول العربية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، صممت ونفذت برامج تدريبية للقضاة والمدعين العامين وضباط الأمن العام والمحامين والإعلاميين والعاملين لدى البعثات الدبلوماسية وأصحاب مكاتب الاستقدام حول مواضيع الاتجار بالبشر وأدرجت مديرية الأمن العام هذه المواضيع في دورات القيادات الوسطى والمتقدمة. وتم تدريب ٥٤٩ من أفراد الأمن العام العاملين كخبراء في المعابر الحدودية لكشف الضحايا والوثائق المزورة، كما عقدت ١٨ دورة تدريبية استهدفت القضاة والمدعين العامين وطلاب المعهد القضائي والنيابة العامة والعاملين في وزارة العدل ووحدة مكافحة الاتجار بالبشر وبرنامج قضاة المستقبل. وأعد دليل إرشادي للمدعين العامين لتقصي الجرائم وتم التدريب عليه، وبعد إنشاء وحدة منع الاتجار بالبشر زار المفتشون ٥١٦٦١ مؤسسة زيارات نهائية ويليية عام ٢٠١١ للتأكد من توفير ظروف عمل ملائمة وصحية واتخذوا الاجراءات القانونية بحق الشركات المخالفة.

يوضح الجدول رقم (١) إجمالي عدد الدورات التدريبية في مجال الاتجار بالبشر

نوع الدورة	مبتدئة	ندوات خاصة	إعداد محققين	إعداد مدربين	إعداد مدربين	إعداد مدربين	إعداد مدربين	إعداد مدربين	إعداد مدربين	ندوات خاصة	مبتدئة
عدد الدورات	١٩	٧	١	٢	٥	٥	٢	٥	٢	٣	٣
عدد المشاركين	٣٦٧	٢٠٧	٣٥	١٧	٩٢	١٠٥	١٥	٥٤٩	٦٩٣	١٤٠	١٤٠
الفئات المستهدفة	وزارة العمل	مرتبتي الأمن	مرتبتي الأمن	الأمن العام	الأمن العام	الأمن العام	الأمن العام	أعضاء اللجنة	الأمن العام	الأمن العام	منظمات المجتمع المدني

٣٨. نفذت وزارة العمل برامج تدريب ورفع قدرات للمفتشين في قضايا العمل الجبري والاتجار بالبشر شارك بها ٨٣ مفتشا ونفذت ٥ أنشطة في مجال: إعداد مدربين ومفتشين بقضايا الاتجار بالبشر، العمل مع لمحاربة الاتجار بالبشر. حماية العمال المهاجرين من الاتجار بالبشر، العمالة المهاجرة وإدارة التفتيش وتطوير القدرات للمفتشين والعاملين في مجال إدارة العمالة المهاجرة.

٣٩. يواجه التحقيق في قضايا الاتجار بالبشر عدد من المعوقات كامتناع الضحايا عن تقديم الشكوى أو تورطهم في بعض الجرائم كالسرقة والاحتيال، أو سفر الضحايا أو الشهود للخارج، وعدم التعاون مع الجهات القضائية، وتعهد الضحية على تغيير الوقائع وإجراء التسويات بعد تقديم الشكوى وقبيل سماع شهادتها. يوجد خطوط طوارئ لتلقي أية بلاغات لشبهات جنائية ومن ضمنها الاتجار بالبشر دون التطرق إلى اسم المبلغ للحفاظ على السرية. وأطلق مشروع لتدريب كوادر الأمن "تعزيز الوعي بمخاطر الجريمة" بالتعاون مع وحدة الاتجار بالبشر في الأمن العام؛ الذي نُظم في محافظة المفرق كمنطقة متأثرة بحكم قربها من نقطة عبور الأسر السورية اللاجئة بمن فيهم من نساء وأطفال، وعقدت جلسات وورش توعية وتقديم مساعدات عينية للمشاركين في الدورة وللمتطوعين.

المادة السابعة: المساواة في الحياة السياسية والعامة على المستوى الوطني

٤٠. زاد قانون الانتخاب لمجلس النواب لعام ٢٠١٢ عدد المقاعد المخصصة للنساء إلى ١٥ مقعداً، ونص على إنشاء دائرة انتخابية عامة تشمل جميع مناطق المملكة خصص لها ٢٧ مقعداً؛ مما ساهم في رفع نسبة مشاركة النساء في الانتخابات، ويجري العمل على تعديل القانون حيث يؤمل رفع المقاعد المخصصة للنساء إلى نسبة لا تقل عن ٣٠٪ في الدوائر المحلية، وتخصيص كوتا للنساء في الدائرة الانتخابية العامة.

٤١. ارتفعت نسبة النساء في مجلس النواب من ١٠,٨٪ عام ٢٠٠٩ إلى ١٢٪ وذلك بفوز ١٨ سيدة في انتخابات عام ٢٠١٣، وأضيفت عام ٢٠١٣ لجنة المرأة وشؤون الأسرة» للجان الدائمة العشرين في مجلس النواب، حدد مهامها النظام الداخلي؛ بدراسة القوانين والأمور المتعلقة بشؤون المرأة والأسرة والطفل، ومتابعة السياسات والخطط والبرامج اللازمة لتمكين المرأة من جميع الجوانب. كما تشغل ٣ نائبات موقع رئيس لجنة، ونائبتان بموقع نائب رئيس لجنة، وسبع مقررات للجان. وبموجب النظام الداخلي لمجلس الأعيان استحدثت «لجنة المرأة» للجان المجلس الدائمة في تشرين ثاني عام ٢٠١٣ تضم أعياناً من الجنسين، بهدف دراسة التشريعات والبرامج والسياسات ذات المساس بحقوق المرأة وأي قانون يعرض على المجلس، لضمان عدم التمييز ضد المرأة فيه، والتواصل مع منظمات المجتمع المدني والهيئات النسائية. تبلغ نسبة النساء في مجلس الأعيان ١٢٪ يشغلن موقع مساعد رئيس مجلس، ورئيسة لجنة، ومقررات للجنيتين من لجان المجلس الدائمة. وسيتم إنشاء مكتب تنسيقي بين عضوات مجلس الأمة واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة لتبادل الخبرات وتنسيق الجهود في مجال تعديل التشريعات الواردة في لائحة المطالب.

٤٢. وبهدف تعزيز مشاركة النساء في البرلمان تم تشكيل الائتلاف الوطني لدعم المشاركة السياسية للنساء بقيادة اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة ومشاركة عدد من الوزارات كوزارة التنمية السياسية والبرلمانية والداخلية، والهيئة المستقلة للانتخاب، والمركز الوطني لحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني. وقد وضع الائتلاف استراتيجيته للأعوام (٢٠١٢-٢٠١٧) لتعزيز المشاركة السياسية للنساء في كافة الهيئات المنتخبة على مستوى الانتخابات النيابية والبلدية والنقابية وغرف التجارة والصناعة وغيرها؛ من خلال تنفيذ أنشطة توعية بأهمية مشاركة النساء في مواقع صنع القرار، ويقدم الائتلاف برامج تدريبية مكثفة للنساء الراغبات بالانخراط في الحياة السياسية ودعم قدرتهن على مهارات القيادة والتفاوض، وتعزيز وتفصيل قدرات المرأة البرلمانية، كما تقوم العديد من مؤسسات المجتمع المدني بتنمية قدرات النساء السياسية.

٤٣. أدارت الهيئة المستقلة للانتخاب؛ الانتخابات النيابية لعام ٢٠١٣ مما ساهم بتعزيز الثقة بنزاهة الانتخابات ورفع مشاركة النساء المرشحات لتصل إلى ما يقارب ٢١٠ نساء، كما ساهمت بالإشراف على الانتخابات البلدية لعام ٢٠١٣، وبرفع الوعي بالتشريعات الانتخابية، وبالبحث على المشاركة وتيسير العملية الانتخابية للمواطنين؛ مستعملة كافة وسائل التوعية. ولم يكن هناك تمثيل للنساء في مجلس مفوضي الهيئة حتى تاريخ ٢٣/٤/٢٠١٤ حيث عينت سيدتان في مجلس مفوضي الهيئة يشكلن نسبة تعادل ٤٠٪ من مفوضي المجلس. إلا أنه لا يوجد تمثيل نسائي في تشكيل أعضاء المحكمة الدستورية، وتتضمن لائحة المطالب تعديل قانون المحكمة الدستورية بحيث يتيح لأصحاب المصلحة الطعن في دستورية القوانين والأنظمة.

٤٤. نص قانون الأحزاب السياسية لعام ٢٠١٢ أن لا تقل نسبة العضوات المؤسسات للحزب عن ١٠٪ مما يساهم في رفع نسبة مشاركة النساء في الأحزاب وإمكانية ترشحهن في الانتخابات المختلفة. ويجري العمل على إعداد مشروع قانون معدل للقانون تطالب الحركة النسائية الإبقاء على النسبة المحددة بالقانون لتمثيل النساء بين الأعضاء المؤسسين، وقد ارتفعت نسبة مشاركة النساء في الأحزاب السياسية من ٢٩٪ عام ٢٠٠٩ إلى ٣٢٪ عام ٢٠١٢، منهن من تشغل منصب أمين عام حزب. وتشكل الثقافة المجتمعية والصورة النمطية تحدياً أمام النساء في المشاركة في المجالس التنفيذية للأحزاب، ومن أن يكون تمثيلهن في هذه المجالس مؤثر وفعال؛ لما يثار من أن طبيعة العمل السياسي لا يقع ضمن مجالات عمل النساء؛ لما يتطلبه من توضيحات خاصة بحياتها العملية. وقد أدخل تعديل على قانون الاجتماعات العامة لعام ٢٠٠٩ ألغى شرط الحصول على موافقة الحاكم الإداري الخطية المسبقة على طلب تنظيم اجتماع عام، واستبدلت بتقديم إشعار له بعقد الاجتماع العام.

٤٥. تتولى النساء في السلطة التنفيذية نسبة تقارب ١١٪ من الحقائق الوزارية، وفي السلطة القضائية ارتفع عدد القاضيات من ٤٨ قاضية عام ٢٠٠٩ إلى ١٤٢ قاضية عام ٢٠١٣ يشكلن نسبة ١٥,٥٪؛ يتولين مواقع متقدمة كرئيس محكمة بداية ونائب عام ورئيس هيئة في محكمة الاستئناف ومدعي عام ومساعد رئيس نيابات عامة إدارية ومفتش قضائي، إلا أنه لم تشغل أي من القاضيات بعد موقع قاض في محكمة التمييز لعدم استيفاء شروط التعيين في هذا الموقع. كما أن عدد المحاميات المزاويات ٢٣١٤ محامية يشكلن نسبة ٢٢,٥٪ من الهيئة العامة لنقابة المحامين، وتشكل المتدربات ٣٤٪ من مجموع المتدربين، مما يساهم في رفع نسبة المحاميات المزاويات. وعدد المحاميات الشرعيات ١٠٧٥

محامية من ٥٠٠٠ محام مجاز بالمرافعة امام المحاكم الشرعية. تبلغ نسبة مشاركة النساء في وظائف الدرجة العليا ١٠٪، وفي النقابات العمالية ٢٢٪. وفي النقابات المهنية ٣٢٪ ومجالس النقابات المهنية ٧،٤٪ وغرف الصناعة ٦،٥٪ وغرف التجارة ١،١٪.

٤٦. شارك الأردن دول العالم إطلاق "مبادرة المستقبل المتساوي" لتعزيز المشاركة السياسية والاقتصادية للمرأة في أيلول ٢٠١٢ في نيويورك بصفته عضواً مؤسساً؛ وقدم التعهدات والالتزامات الطوعية التي ستسهم في النهوض بالمرأة وتعزيز مشاركتها في التنمية المستدامة وتسريع وتيرة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية عام ٢٠١٥، وبتكليف من مجلس الوزراء؛ بادرت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة إلى دعوة الوزارات والمؤسسات الرسمية والجهات المعنية للعمل بنهج تشاركي لوضع خطة وطنية لتفعيل المبادرة واتخاذ الإجراءات اللازمة لتفعيل بنودها بمسارين الأول؛ تعزيز المشاركة السياسية، والثاني؛ تعزيز المشاركة الاقتصادية.

٤٧. يتناول المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين من خلال مشروع "معوقات وآفاق التمكين السياسي للنساء ذوات الإعاقة" أبرز التسهيلات المقدمة والعقبات التي تواجههن وتحول دون مشاركتهن السياسية بفاعلية، مترجماً أهداف الاستراتيجية الوطنية لذوي الإعاقة (٢٠١٥-٢٠٢٧)، ودعم التواصل والتنسيق مع صنّاع القرار ومنظمات المجتمع المدني، إضافة للدور الذي يقوم به المجلس في تنظيم المؤسسات المعنية بالإعاقة في المملكة بالتعاون مع الشركاء المعنيين؛ بتضمين برامج الإعاقة المختلفة في جميع الوزارات والدوائر الحكومية؛ استناداً إلى قانون حقوق الأشخاص المعوقين والاتفاقية الدولية لحقوق ذوي الإعاقة. وبدورها سهلت الهيئة المستقلة للانتخابات عملية الانتخاب والاقتراع لذوي الإعاقة بتهئية أكثر من ٢٢٦ مركزاً للاقتراع من بين أكثر من ٨٠٠ مركزاً في الانتخابات لعام ٢٠١٣.

المادة الثامنة: التمثيل على المستوى الدولي

٤٨. تمثل المرأة الأردنية الأردن في شتى المحافل والاجتماعات والمؤتمرات الاقليمية والدولية من خلال إشغالها المناصب الدبلوماسية كرئيسة للبعثات الدبلوماسية أو كدبلوماسية عاملة أو كملحق في السفارات، وتشارك بفعالية في الوفود الرسمية. ووفقاً لأحكام نظام السلك الدبلوماسي يتم تعيين الأكفأ من الجنسين، وتمنح فرص عادلة للقبول دون تمييز، فقد ارتفعت نسبة المشاركة الدبلوماسية للنساء من ١٧٪ عام ٢٠٠٩ إلى ١٨،٤٪ عام ٢٠١٤؛ وفي مواقع: مندوب الأردن الدائم لدى الأمم المتحدة وسفيرة ووزير مفوض ومستشار وسكرتير وملحق. وتبلغ نسبة النساء ٣١٪ في العمل الإداري في وزارة الخارجية منهن ٣٣ رئيسة قسم.

الجدول رقم (٢) النسبة المئوية للدبلوماسيات في وزارة الخارجية حتى آذار عام ٢٠١٤.

الوظيفة	سفير	وزير مفوض	مستشار	سكرتير أول	سكرتير ثاني	سكرتير ثالث	ملحق	نسبة الدبلوماسيات
النسبة المئوية	٦,٣٥	١٠	٦,٥	٢٠,٦	٤١,٢	٣٠	١٨,٨	١٨,٦

٤٩. شاركت البرلمانيات بأعمال المنظمات والهيئات على المستوى الإقليمي والدولي. كما تحظى المرأة العسكرية في القوات المسلحة بدور كبير في مختلف مجالات العمل، وقد شكّلت لجنة من المديرات ذات العلاقة للنهوض بدور أكثر فاعلية للمرأة العسكرية، وتعزيز دورها في ميادين جديدة للمشاركة في قوات حفظ السلام والمهام الإنسانية الخاصة، وتشارك العناصر النسائية من الخدمات الطبية الملكية ومديرية شؤون المرأة العسكرية في المهام والواجبات الخارجية؛ وأهمها مشاركتها في المستشفيات الأردنية؛ الخط الثالث والرابع لبيبريا، المستشفى الأردني الخط الثاني الكونغو، قوة الواجب الخاص أفغانستان، عززت هذه المشاركة من قدرتها على التحمل والقيادة وزيادة سعة اطلاعها وتثقيفها وتعريفها بالجيش الأخرى. وما تزال تشارك المنتسبات لجهاز الأمن العام بالمهام في قوات حفظ السلام والأمن الدوليين، ويعقد معهد تدريب قوات حفظ السلام التابع لمديرية الأمن العام دورات تدريبية للشرطة النسائية قبل سفرهن للمشاركة في مهام قوات حفظ السلام الدولية؛ بمواضيع تتعلق بطبيعة المهمة المسندة لهن، وحقوق الإنسان، وقرارات الأمم المتحدة الخاصة بذلك كقرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ والقرارات اللاحقة، والقانون الدولي الإنساني، بالإضافة إلى دورات إعداد المناصب القيادية. كما عين الأمين العام للأمم المتحدة سيدة أردنية عضواً في لجنة التحقيق الدولية لانتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا، وتشغل العديد من النساء الأردنيات مناصب متقدمة في المنظمات الدولية.

المادة التاسعة : الجنسية

٥٠. وبشأن توصية اللجنة رقم (١٠) حول تعديل قانون الجنسية: القانون لا يحرم أبناء الأردنيات المتزوجات من أجنبي من التجنس بالجنسية الأردنية؛ فيمكن للابن المولود لأم أردنية أن يتجنس بالجنسية الأردنية على أن تتم الولادة في المملكة ويكون الأب مجهول الجنسية أو لا جنسية له أو لم تثبت نسبته إلى أبيه قانوناً، وفي غير هذه الحالات فإن التطبيق العملي الرسمي للقانون لا يمنح الحق للأبناء التجنيس بالجنسية الأردنية، وتتضمن لائحة المطالب لعام ٢٠١٣ تعديل القانون لجهة السماح لمن تخلت عن الجنسية الأردنية بزواجها من أجنبي بالعودة للجنسية الأردنية متى رغبت بذلك ودون إثبات انقضاء الزوجية؛ لتخفيف معاناة من تعرضن لهجر الزوج أو غيبته، ومساواة الأردني والأردنية في منح الأبناء الجنسية.

٥١. كما تعمل الحكومة على تيسير حياة أبناء الأردنيات المتزوجات من أجنبي؛ بتسهيل الإقامة والإعفاء من الغرامات، وضمان حقهم في العمل والتعليم، واستجابة للائحة المطالب وجهود منظمات المجتمع المدني؛ طالبت مجموعة المبادرة النيابية منح أولاد الأردنيات حقوقاً مدنية، وقد صدر قرار مجلس الوزراء بمنح امتيازات وتسهيلات لأبناء الأردنيات المتزوجات من غير أردنيين؛ سيتم من خلاله التعامل مع أبناء الأردنيات المتزوجات من غير أردنيين معاملة الأردنيين في مجالات التعليم والصحة والعمل والتملك والاستثمار والحصول على رخص القيادة فئة خصوصي. هذا وسيستفيد من منح الامتيازات ٣٣٨،٤٤٤ ابن من زواج نحو ٨٩ ألف امرأة أردنية من غير أردني. ويعطي قانون جوازات السفر لعام ٢٠١٣ لمجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير الداخلية ولأوضاع إنسانية مبررة إصدار جواز سفر عادي لأبناء الأردنية المتزوجة من غير أردني لمدة معينة قابلة للتجديد.

الجزء الثالث

المادة العاشرة : التعليم

٥٢. نفذ الأردن عدة استراتيجيات وسياسات تربوية وتعليمية كان آخرها الاستراتيجية الوطنية للتعليم (٢٠٠٩-٢٠١٣)، وحقق الهدف الإنمائي الثاني «تعميم التعليم الأساسي»، مما فتح آفاقاً للاستفادة من الفرص المتاحة للاستثمار برأس المال البشري، وأكدت التعديلات الدستورية لعام ٢٠١١ أن التعليم الأساسي إلزامي ومجاني للأردنيين في مدارس الحكومة، ولتنظيم شؤون المعلمين النقابية صدر قانون نقابة المعلمين الأردنيين لعام ٢٠١١. هذا وشكلت موازنة وزارة التربية والتعليم ١٢٪ من الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٣ مرتفعة بنسبة ٣٪ عن عام ٢٠٠٩، وشهدت معدلات التحاق الطلبة ببرامج التعليم ارتفاعاً بكافة المراحل حيث تبلغ نسبة الطلبة ٣٠٪ من مجمل السكان، كما أن معدل الالتحاق الصافي في رياض الأطفال (٤٧,٧٪ للإناث و٥٢,٣٪ للذكور)، وتسعى خطة التعليم للجميع على زيادة نسب الملتحقين في برنامج رياض الأطفال إلى ٥٦٪ في عام ٢٠١٥، عدد رياض الأطفال التابعة لوزارة التربية والتعليم ١٠٦٠ شعبه بطاقة استيعابية مقدارها ٢٥ طالب للشعبة. نسبة الالتحاق الصافي في التعليم للعام ٢٠١٣/٢٠١٢: الأساسي الإلزامي ٩٩,١٪ للإناث و٩٦,٩٪ ذكور، والثانوي ٧٦,٩٪ (٧١,٣٪ ذكور و٨٣٪ إناث). ويجري العمل على إعداد مشروع قانون معدل لقانون التربية والتعليم ليعاقب ولي أمر الطفل المتسبب في عدم إلحاق طفله بالتعليم الإلزامي، ولتفعيل إلزامية التعليم؛ هناك صلاحيات مخولة للحاكم الإداري لمتابعة أولياء الأمور حول موضوع تسرب الطلبة والحاق الأبناء بالمدارس.

٥٣. تبلغ نسبة القيادات النسائية في وزارة التربية والتعليم بمركز رئيس قسم فأكثر ١٣٪ لعام ٢٠١٣، ومديرات المدارس ٦١٪؛ يعزى ذلك إلى أن معظم المدارس الأساسية هي مدارس مختلطة، وبالتالي فإن الكادر التعليمي فيها من الإناث، وتبلغ نسبة المديرات للمرحلة الأساسية ٧٤,٢٪ والمدراء ٢٥,٨٪ والمعلمات ٦٧,٥٪ والمعلمين ٣٢,٥٪ للمعلمين، لا يوجد تفاوت كبير في المرحلة الثانوية فالنسبة تبلغ ٥٨,٤٪ للمديرات و٤١,٦٪ للمديرين، وللمعلمين ٥٣,٧٪ وللمعلمات ٤٦,٣٪. تبلغ نسبة ذوات الإعاقة من المعلمات ٠,٢٣٪ والإداريات ٠,٨٥٪، ومن أدمجن من الطالبات في برامج التعليم ٢٦٪ عام ٢٠١١ وذلك بعد توفير التسهيلات البيئية، تسعى الاستراتيجية الوطنية للمرأة (٢٠١٣-٢٠١٧) لرفع هذه النسبة إلى ٣٥٪ عام ٢٠١٥، وتم العمل على برنامج دعم حق التعليم والتأهيل لذوي الإعاقة الذهنية في المراكز التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية والمراكز الخاصة والجمعيات، حيث تصل خدمات الدعم سنوياً إلى الفين وحتى الفين وخمسمائة حالة، كما يتم تقديم خدمات الدعم داخل المنازل لتسمح لذوي الإعاقة بالعيش في مجتمعهم.

٥٤. نسبة الإناث المنتحقات في الجامعات ٥١,٣% (في الكليات العلمية ٤٨,٥%، وفي النظرية ٥٣,٦%) للعام ٢٠١٣/٢٠١٢ وذلك لحصولهن في امتحان الثانوية العامة على أعلى المعدلات في جميع الفروع، مما يؤهلهن للالتحاق بالتعليم الجامعي بسهولة.

جدول رقم (٣) النسبة المئوية للطالبات المنتحقات في الجامعات الأردنية حسب الدرجة العلمية للعام الدراسي ٢٠١٢/٢٠١١

الدرجة العلمية	بكالوريوس	دبلوم عالي ومهني	ماجستير	دكتوراه
نسبة الإناث	٥١,٣	٧١,٦	٤٥,٣	٣٦,٣

المصدر دائرة الإحصاءات العامة - الكتاب السنوي ٢٠١٢

وتبلغ نسبة عضوات هيئة التدريس في الجامعات في الكليات النظرية ٢٤% وفي الكليات العلمية ٤٥,٧%، وتشغل خمس سيدات في الجامعة الأردنية للعام الدراسي ٢٠١٤/٢٠١٣ موقع عميد كلية لكليات؛ الطب، الدراسات العليا، لغات أجنبية، علوم تأهيل، وكلية التمريض، كما يُمثلن في مجالس أمناء الجامعات الرسمية بعضو على الأقل، وفي المنح التعليمية شكلت نسبة المستفيدات من برنامج التأهيل التربوي الذي تقدمه وزارة التربية والتعليم ٤٣,٥% من مجموع المبعوثين للحصول على الدبلوم العالي، و٣٢% على الماجستير، و١٢,٥% للدورات الخارجية.

٥٥. كما استحدثت قسم للنوع الاجتماعي في وزارة التربية والتعليم عام ٢٠١٠ في مديرية السياسات والتخطيط الاستراتيجي في إدارة التخطيط؛ لتحقيق؛ تكافؤ الفرص والعدالة بين الجنسين من خلال إعداد الوثائق والأدلة التدريبيية والمطبوعات التربوية والدراسات، ولبناء مؤشرات خاصة بالنوع الاجتماعي، وعقد ورش توعية وتحليل ومراجعة المناهج كخطة مستقبلية. وتم توقيع مذكرة تفاهم بين وزارة التربية والتعليم والمركز الوطني لحقوق الإنسان تهدف إلى تدريس حقوق المرأة في مستويات التعليم المختلفة من خلال إدماج مفاهيم حقوق الإنسان في المناهج المدرسية، واستحدثت الوزارة عام ٢٠١٢ قسم الحماية والبيئة الآمنة؛ قسم حماية الطفولة من الإساءة، وتم التوسع في الأهداف لتشمل توفير بيئة تعليمية آمنة تعمل على تنظيم الحياة الاجتماعية في المدرسة، واستثمار الموارد والإمكانات المتاحة في المدرسة والمجتمع لتحسين وتطوير نوعية الخدمات المقدمة للطلبة وحمايتهم من التعرض للعنف والإساءة، وإكسابهم مهارات شخصية واجتماعية تساعدهم على ممارسة دورهم الاجتماعي في المدرسة والمجتمع.

٥٦. تبلغ نسبة المدارس المختلطة ٦٦% من مجمل المدارس؛ نسبة الحكومية منها ٤٨%. عملت وزارة التربية والتعليم انطلاقاً من اعتماد الفترة (٢٠١٢-٢٠٠٣) بصفتها عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية؛ على إنشاء مراكز لتعليم الكبار لأغراض التعليم المستمر لخفض نسبة الأمية والقضاء عليها بحلول عام ٢٠٢٠ بأسلوبين وقائي وعلاجي، وبرامج ما بعد محو الأمية؛ مسار أكاديمي، ودراسات مسائية ومنزلية، ومسار مهني، يتم التوسع في فتح مراكز محو الأمية وإعطاء الأولوية للقطاع النسائي في رفع نسب الالتحاق، وأنهت الوزارة تنفيذ برنامج قضاء بلا أمية الذي حقق إنجازاً واضحاً في مكافحة الأمية من خلال سياسات وبرامج عمل استهدفت توفير برامج التعليم غير النظامي لمحو أمية الكبار، وانتفت تقريباً الأمية عند الأفراد من عمر (١٥-٢٤ سنة)، وانخفضت النسبة عام ٢٠١٢ إلى ٣,٥% للذكور و٩,٩% للإناث؛ تنحصر معظمها في الفئة العمرية (٥٥-٦٤)، وتساوت معدلات الالتحاق والاستمرار في التعليم والقراءة بين الجنسين، إضافة إلى السياسات الموجهة نحو إلزامية التعليم وتعزيز الثقافة للمتسربين لمعالجة مشكلة التسرب والحد منها- وهي لا تصل لحد الظاهرة- من خلال إعداد وتأهيل المتسربين للفئة العمرية (١٣-١٨) ذكوراً و(١٣-٢٠) إناثاً وإكسابهم المعارف والمهارات والاتجاهات الإيجابية وتأهيلهم للالتحاق بمؤسسة التدريب المهني أو إكمال دراستهم كدارسين غير نظاميين ”دراسة منزلية“، وقد نجحت الوزارة في الحد من هذه المشكلة حتى وصلت نسبة التسرب للعام ٢٠١٢/٢٠١٣ إلى ٠,٣٠%- تُعد من أقل النسب عالمياً- وتم العمل بخطة التطوير التربوي ”برنامج اقتصاد المعرفة ٢٠٠٨-٢٠١٥“ على توفير التعليم للجميع، والدعم المادي للطلبة غير القادرين على الوفاء بالكلفة غير المباشرة للتعليم. وللتغلب على مشكلة صعوبات المنهج عملت الوزارة منذ عام ٢٠٠٩ على تأليف مناهج جديدة ومطورة وقد صنف الأردن في المرتبة الأولى في التعليم في تقرير البنك الدولي ”الطريق غير المسلوک لإصلاح التعليم (٢٠٠٨)“ على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

٥٧. تشير الجداول رقم (٤،٥) إلى فجوة في التحاق الطلاب من الجنسين بالتعليم الثانوي المهني وزيادة إقبالهم على التعليم الثانوي الأكاديمي للاعتقاد السائد بأن الدراسة الأكاديمية تساعد الطلاب في الحصول على وضع اجتماعي جيد يوفر لهم فرص عمل أفضل، فلا تزال نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي المهني متأثرة بالتنميط الاجتماعي السائد والأدوار الاجتماعية المسندة إلى كل من الذكر والأنثى، كما أن الفجوة لا زالت قائمة على أساس النوع الاجتماعي تلقي بظلالها على نسب إقبال الطالبات على التخصصات المهنية لا سيما الصناعية، الزراعية والفندقية، وتمركز الطالبات في التخصصات المهنية الأكثر قبولاً من ناحية مجتمعية.

جدول رقم (٤) النسبة المئوية لتوزيع الطلبة في مسارات التعليم العام ٢٠١٢-٢٠١٣

نسبة الطلبة في التعليم الثانوي الأكاديمي بالنسبة لمجموع طلبة الثانوي			النسبة المئوية للطلبة في التعليم الثانوي المهني بالنسبة لمجموع طلبة الثانوي		
إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	المجموع
%٩١,٤	%٨١,٩	%٨٦,٨	%٨,٦	%١٨,١	%١٣,٢

جدول رقم (٥) النسبة المئوية لتوزيع طلبة التعليم الثانوي المهني الإناث حسب التخصص

نوع التعليم	صناعي	فندقي	زراعي	إنتاج ملابس	تجميل	تربية طفل	تصنيع منزلي	حرف تقليدية	تطبيقي
إناث	١,٠٠	١,٦٦	١٧,١٨	٩٤,٨٥	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠٠	٠,٠٠	٥,٢٢

المصدر للجدولين رقم ٤، ٥ وزارة التربية والتعليم / قسم إدارة نظام المعلومات

٥٨. تنظر وزارة التربية والتعليم إلى أن تصبح ممارسة الرياضة جزءاً من الحياة اليومية للطلبة، وتم تعزيز هذه الممارسات من خلال تطبيق جائزة الملك عبد الله الثاني للياقة البدنية، وقد بلغت نسبة مشاركة الفتيات فيها للعام ٢٠١٣/٢٠١٢ (٥٤%) من مجموع الطلبة المشاركين، وتتابع الوزارة الطلبة من خلال عقد معسكرات للفائزين والمتميزين وربطهم بالمنتخبات الوطنية، يعنى منهج التربية الرياضية بالطالبة ويعتبرها محورياً هاماً في العملية التعليمية والتربوية، مراعيًا بذلك خصائص نموها والاهتمام بجوانب شخصيتها الجسمية والعقلية والاجتماعية والانفعالية وحاجاتها وميولها واستعداداتها وقدراتها، ويتاح المجال للطالبات لممارسة جميع الأنشطة الرياضية والبدنية من خلال الألعاب الجماعية والفردية؛ فهن يمارسن كرة القدم والسلة واليد والطائرة والريشة وألعاب القوى، وعلى مستوى البطولات المحلية؛ تشارك الطالبات في الفرق الرياضية المدرسية كما تشارك المعلمات في تدريب الفرق الرياضية وتحكيم وإدارة البطولات المدرسية المحلية وتنظيمها.

جدول رقم (٦) توزيع مدارس ومعلمين الأوتروا ٢٠١٢/٠١٣٢

البيان	ذكور	إناث	مختلطة	المجموع
عدد المدارس	٨٦	٧٢	١٥	١٧٣
عدد المعلمين	٢١٢١	٢٢٩٩	٠	٤٤٢٠

المصدر: لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأوتروا)

٥٩. تسهم الأوتروا في توفير التعليم للاجئين من الصف الأول وحتى العاشر، بلغ عدد الطلبة ١١٧ ألف طالب للعام ٢٠١٣ بنسبة تبلغ للذكور %٥١,٥ وللإناث %٤٨,٥.

يوضح الجدول رقم (٦) توزيع المدارس والمعلمين التابعة للأونروا. ويتم تدريب الطالبات على مبادئ حقوق الإنسان والمشاركة السياسية ضمن مشروع برلمانات مدرسية؛ ليكن ناخبات ومرشحات، يشرف على البرنامج إدارة التعليم، وتوفر الأونروا الدراسة المجانية من خلال كليتين جامعتين متوسطتين؛ الأولى؛ وادي السير المتوسطة وتقدم دراسة الهندسة المعمارية، بلغ عدد الإناث فيها ٢٥ طالبة، وتكنولوجيا الحاسوب؛ عدد الإناث فيها ٣٠ طالبة يشكلن ٣٠٪ من الطلبة، والثانية؛ كلية تدريب عمان؛ تقدم دراسة دبلوم المهن الطبية وإدارة وتجميل، نسبة الطالبات فيها ٨٥٪. أما كلية العلوم التربوية والآداب الجامعية فترتفع فيها نسبة الإناث إلى ٩٠٪ لتفوقهن في امتحانات الثانوية العامة. كما تقوم وحدة التدريب بعقد دورات مجانية حول مهارات وأصول التقدم لطلب وظيفة لتمكين الخريجات من التقدم للوظائف المناسبة مباشرة بعد التخرج. بلغت نسبة التسرب في مدارس الأونروا ١,٩٪ ويعمل فريق متخصص على وضع خطة للحد من التسرب من خلال برنامج تعزيز التحصيل الدراسي والتوعية بمخاطر الزواج المبكر وبرنامج البيئة الجاذبة للطلبة. ويتم تحليل المناهج من منظور النوع الاجتماعي بإدخال مواد إثرائية لمعالجة المناهج وتم تدريب المعلمين على توظيف هذه المواد الإثرائية لتفادي الخلل في المناهج.

المادة الحادية عشر: العمل

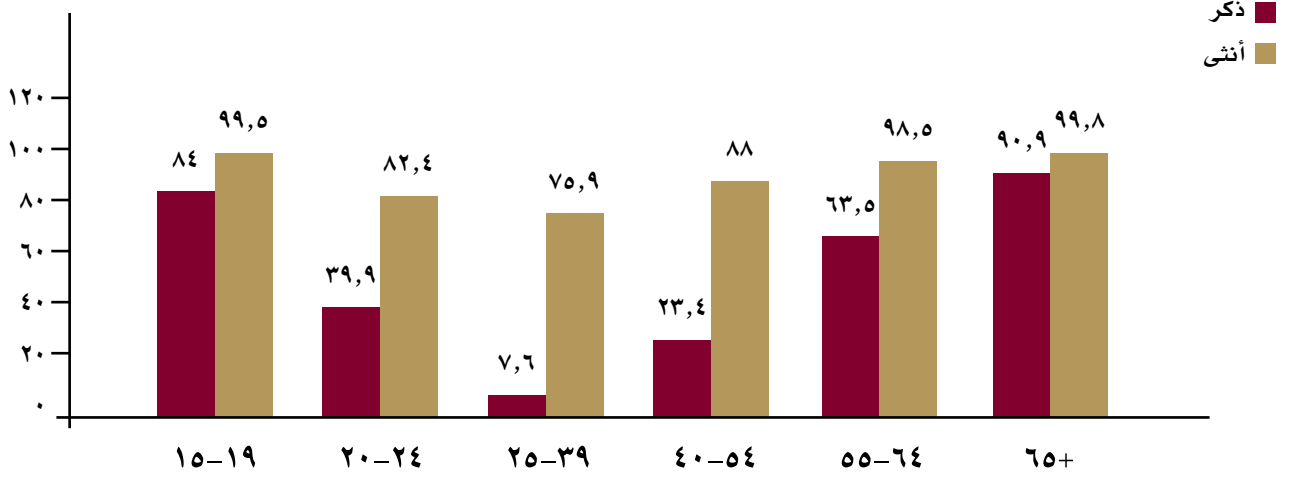
٦٠. تأثر الأردن اقتصادياً بالأزمات العالمية، وبالوضع في الشرق الأوسط، خاصة الأزمة السورية، ويشهد ارتفاعاً في معدلات البطالة التي تبلغ ١٢,٦٪ عام ٢٠١٣ (للمذكور ١٠,٦٪ مقابل ٢٢,٢٪ للإناث). وقد أظهر التقرير الوطني الثاني للمملكة حول تقييم التقدم في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية القاهرة ١٩٩٤ - وما بعد ٢٠١٤ والمتضمن محاور تتعلق بقضايا المرأة؛ تحسناً في المؤشرات الصحية والتعليمية والمشاركة السياسية، وتراجعا في مؤشرات المشاركة الاقتصادية للمرأة، وركز على أهمية تعزيز الخدمات المساندة لعمل المرأة، وبناء قدراتها وتمكينها في ظل انخفاض معدلات مشاركتها الاقتصادية على الرغم من ارتفاع مستواها التعليمي، وانخفاض فرصها في الحصول على الموارد والتحكم بها، وهو ما يؤثر سلباً على فرص تمكينها.

٦١. تضمن برنامج عمل الحكومة للأعوام (٢٠١٣-٢٠١٦) مجموعة من الإجراءات التنفيذية لتمكين المرأة خاصة في مجال تعزيز المشاركة في سوق العمل؛ من خلال زيادة مشاركة المرأة في العملية الإنتاجية، ورفع معدل المشاركة الاقتصادية، وتوفير الحماية الاجتماعية، وتشجيع دخول المرأة إلى سوق العمل، وتوسيع قاعدة الشمول بالضمان الاجتماعي القائم على أساس التوسع الجغرافية، مع إدخال برامج خاصة لإدراج الفئات غير المُمثلة، وتعديل التشريعات التي تحد من التمييز ضد المرأة في سوق العمل من ناحية فرق الأجور، وجعل تغطية التأمين الصحي إلزامية تدريجياً للعاملين في الشركات غير المشمولة بخطط تأمين أخرى، بالإضافة إلى تنظيم توفير نوافذ تمويلية بشروط ميسرة للمشاريع المتناهية الصغر التي ستعمل على توفير فرص عمل وإيجاد دخل للمتغلبين عن العمل؛ مما يعزز زيادة مشاركة المرأة في العملية الإنتاجية، ويساهم في رفع معدل مشاركتها الاقتصادية لتصل إلى ١٦٪، حيث يبلغ معدل النشاط الاقتصادي للأردنيين ٣٧,١٪؛ تبلغ نسبته للمذكور ٦٠,٤٣٪ مقابل ١٣,٢٪ للإناث، وتركز نسبة ٤١,٧٪ من المشتغلات في التعليم، ١٤,٦٪ في قطاع الصحة، و ١٤,١٪ في قطاع الإدارة العامة، و ٦,٢٪ في الصناعات التحويلية. إن ٢١,٤٪ من إجمالي المشتغلات الإناث يحملن مؤهل الثانوية العامة فما دون، و ٥٦,٧٪ من حملة البكالوريوس فأعلى. وقد سجلت النساء في الأعمار المتقدمة أدنى معدل للمشاركة والذي بلغ ١٢,٠٪ للفئة العمرية (٤٠-٥٤) سنة، واستمر بالانخفاض إلى ١,٥٪ للفئة العمرية ٥٥-٦٤ سنة، حيث تعتبر النساء في هذه الأعمار - من وجهة نظر المجتمع - غير مسؤولات عن تحمل أعباء الإعاقة، كما أن حوالي ١٥,٢٪ من المشتغلات بدون أجر هم من الإناث، كما أن العمل في مشاريع أسرية غالباً ما يكون موسمياً وبدرجة متدنية من التنظيم؛ لا يساهم في رفع كفاءة العاملين وتدريبهم. لم تتجاوز نسبة الإناث المشتغلات صاحبات الأعمال أو اللاتي يعملن لحسابهن الخاص ٤٪؛ رغم أن هذا العمل يلائم المرأة ويسمح لها بالتوفيق بين العمل والمسؤوليات العائلية.

٦٢. إن تدني مشاركة النساء في قوة العمل مرتبط بعدة أسباب منها ضعف مقدره سوق العمل على استيعاب عرض القوى العاملة النسوية، ووجود عوائق أمام وصولهن إلى الموارد الاقتصادية التي يمكن للرجال الوصول إليها، الأمر الذي يفسر تركيز عمل النساء في القطاع العام، كما أن هناك عوامل مستمرة تدفع بالنساء إلى خارج سوق العمل؛ منها انخراطهن في العمالة المهمشة وتدني الأجور وأسباب اجتماعية وثقافية منها التمييز بين الجنسين في سن التقاعد. تعمل اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة بالتعاون مع المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي على تنفيذ برامج لرفع الوعي بالمخاطر الناجمة عن التقاعد المبكر.

شكل رقم (٢)

النسبة المئوية للسكان خارج قوة العمل ١٥ سنة فأكثر حسب الجنس وفئات العمر
للعام ٢٠١٣



المصدر: موقع دائرة الإحصاءات العامة

٦٣. تشير الإحصاءات إلى أن هناك فجوة في متوسط الأجور بين الجنسين لصالح الذكور تشكل ١٢,٣٪ لعام ٢٠١١، وتظهر بشكل واضح في القطاعين الخاص بنسبة ١٧٪ والعام ١١٪. تحصل المرأة على ٥٧٪ من أجر الرجل في قطاع الصناعة وبفجوة أقل في الخدمات بنسبة ٨٥,٨٪ من أجر الرجل وتصل إلى ٤٠,٣٪ في الصناعات التحويلية ٢٦,٠٪ في الصحة والعمل الاجتماعي، و ٢٤,٥٪ في التعليم؛ تمثل هذه الفجوة تحدياً كبيراً نظراً لارتفاع نسبة العمالات في التعليم، ولتحديد عوامل وأسباب عدم المساواة في الأجر؛ ”أنشأت اللجنة الوطنية للإحصاء في الأجور“ عام ٢٠١١ برئاسة مشتركة من وزارة العمل واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة وممثلين عن النقابات العمالية، المجتمع المدني والرسمي، غرفتي التجارة والصناعة ووسائل الإعلام، وبدعم من منظمة العمل الدولية، تهدف إلى تعزيز الوسائل الفعالة لردم الفجوة في الأجور بين الجنسين والتطبيق الفعال لمعايير العمل الدولية، خاصة اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٠٠ ورقم ١١١، أجرت اللجنة القانونية في اللجنة الوطنية للإحصاء في الأجور دراسة بعنوان ”نحو المساواة في الأجور“ عرضت على أعضاء مجلس النواب في جلسة حوارية خلصت إلى ضرورة تعديل التشريعات العمالية، حيث أعدت وزارة العمل مشروع قانون معدل لقانون العمل ليطم عرضه على مجلس الأمة يتضمن تعديلاً للمادة ٧٢ المتعلقة بتوفير حضانة لرعاية أطفال العاملين، وللمادة ٦٩ التي سنت بهدف حماية النساء ولكنها تقيد من فرص ومجالات عملهن، وغيرها من المواد.

٦٤. أعد المجلس الأعلى للسكان وثيقة الفرصة السكانية لعام ٢٠٠٩ تضمنت سياسات ومؤشرات للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء؛ نظرا لدورهن في تحقيق الفرصة السكانية والانتفاع منها، وقد أقرت هذه الوثيقة من مجلس الوزراء عام ٢٠١٠، كما أعد المجلس خطة متابعة وتقييم للوثيقة، وتم تضمين محور تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمرأة ضمن السياسات والمؤشرات ذات العلاقة ضمن البرامج التنفيذية التنموية التي تعدها وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة، حيث يبذل الأردن جهوداً لتعزيز دور النساء في الحياة الاقتصادية. كما أنه يشارك في المحافل الدولية بعضوية منتدى سيدات الأعمال في إطار برنامج الاستثمار لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ودول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، الذي يهدف إلى تطوير السياسات والتشريعات لدى الدول الأعضاء من أجل زيادة مساهمة النساء ودعم التوازن الجندي في الأعمال، وشكلت لجنة عمل وطنية عام ٢٠١١ كنقطة اتصال ضمت في عضويتها ممثلين عن القطاع العام والخاص والجمعيات التي تُعنى بشؤون صاحبات الأعمال، ويشارك الأردن في إعداد دليل إرشادي لصاحبات الأعمال يشمل ١٨ دولة من دول المنطقة. كما تحتضن وزارة الصناعة والتجارة والتمويل مشروعاً يهدف إلى تنمية التجارة بين الدول العربية، من أهدافه تحفيز دور النساء والشباب في التجارة، وتم عقد عدة دورات تدريبية لترويج منتجات صاحبات الأعمال في الأسواق الخارجية. كما أخذت الاستراتيجية الوطنية للتشغيل (٢٠١١-٢٠٢٠) بعين الاعتبار الفجوة الكبيرة بين المشتغلين الذكور والإناث، والمعوقات التي تواجه الإناث في سوق العمل، وكيفية تجاوزها، ولتنمية أعمال ومشاريع النساء الرياديات وخاصة من الحجم الميكروي إلى الصغير والمتوسط. وقد صدرت تعليمات ترخيص المهن من داخل المنزل لسنة ٢٠١١ بموجب قانون رخص المهن لمدينة عمان بهدف تحفيز وتمكين ربات المنازل من مزاوله الأعمال من منازلهن بصفة قانونية في عدة قطاعات اقتصادية مهنية.

٦٥. لدعم المشاركة الاقتصادية للنساء وقعت وزارة العمل في مذكرة تفاهم بنهاية عام ٢٠١٣ مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة لتعزيز الجهود وتحقيق العدالة بين الجنسين وتمكين المرأة وتوفير فرص عمل من خلال؛ تطوير القوانين، وممارسات سوق العمل، وتوفير إطار من التعاون ومتابعة سير تقدم الأنشطة. وتنفيذاً «لحملة الوطنية للتشغيل وتخفيض معدل البطالة في المناطق النائية وجيوب الفقر» أطلقت الوزارة المرحلة الثانية «أيام وطنية للتشغيل» في بداية ٢٠١٣ تضمنت مبادرة تشغيل النساء من المنزل كجزء من الحلول للمساهمة بتعزيز مشاركتهن الاقتصادية، وفرت المرحلة الأولى لحملة ١٢٢٧ فرصة عمل في القطاع الخاص؛ منها ٥٧ فرصة في المناطق النائية بعد تدريب النساء على المهارات الحياتية والمهنية والتسويق وتزويدهن بالوسائل والأدوات اللازمة، وتم الاتفاق على توقيع اتفاقية تدريب وتشغيل ٦٠٠ امرأة في كافة المحافظات خلال عام ٢٠١٤؛ مع التركيز على جيوب الفقر. أكثر من نصف فرص العمل المستحدثة عام ٢٠١٢ التي استفادت منها الإناث كانت لحملة المؤهل الجامعي بنسبة ٥٥,٨% وللأميات بنسبة ٢,٧% من إجمالي فرص العمل المستحدثة.

٦٦. تبنت وزارة العمل ومن خلال مؤسسة التدريب المهني؛ سياسة تعزيز مشاركة الإناث في برامج التدريب المهني وتأهيلهن للمشاركة في سوق العمل؛ من خلال معاهدها المنتشرة في كافة أنحاء المملكة، وذلك من خلال تدريبهن على مهن وتخصصات تؤهلن للالتحاق بسوق العمل حسب احتياجاته، وتأهيلهن للتشغيل الذاتي بفتح مشاريع صغيرة، وبالأخص في الأماكن النائية والفقيرة، بالإضافة إلى تدريب النزليات في مراكز الإصلاح والتأهيل على مهن تساعدن وتأهلن للخروج الى سوق العمل بعد انتهاء فترة محكوميتهن، كما تقوم المؤسسة بتدريب الفتيات ذوات الإعاقة. وتم فتح فروع إنتاجية لتشغيل الإناث في عدد من المناطق النائية. ودعم صندوق التشغيل والتعليم والتدريب المهني والتقني الباحثين عن عمل بحوالي ٢٤ مليون دينار من خلال عدة برامج؛ منها المساهمة بجزء من الرواتب، ومنح بعض الامتيازات للمستغلات وتحفيزهن للالتحاق بالتدريب، منها إعفائهن من الرسوم التدريبية، وتأمين بدل مواصلات، ويتم ذلك بالتعاون مع الجمعيات الخيرية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، هذا وتشكل نسبة الفتيات المنتهيات ببرامج التدريب المهني ٣٥,٨%.

٦٧. صدرت عدة أنظمة وتعليمات بموجب قانون العمل تعطي لعاملات المنازل امتيازات أفضل، وتنظم عمل المكاتب الخاصة باستقدامهن، ومراقبة مدى التزام المكاتب بأحكام القانون، ولوزير العمل إغلاق المكتب حال ثبوت انتهاكه لحقوقهن، وصدر في كانون ثاني ٢٠١٣ نظام العاملين في المنازل وطهايتها وبستانيتها ومن في حكمهم المعدل لنظام عام ٢٠٠٩ ليتوافق مع أحكام قانون العمل ومعايير العمل الدولية والعهدين الدوليين. وشكلت في وزارة العمل مديرية شؤون العاملين في المنازل من غير الأردنيين بموجب أحكام النظام؛ وخففت التعليمات الخاصة بعاملات المنازل ساعات العمل إلى ٨ ساعات ومنحن الحق في إجازة سنوية لمدة ١٤ يوماً، وأسبوعية لمدة يوم وإعلام رب العمل عن مكان قضاء الإجازة، وشمولهن بالتأمين الصحي، وبدأ العمل في تموز ٢٠١١ بقرار وزير العمل إلزام رب العمل بفتح حساب بنكي لعاملة المنزل وتقديم ما يثبت ذلك، وعدم احتجاز جواز سفرها وأن يكون في متناول يدها، وعند نقل العاملة لمنزل آخر يجب حضورها أمام الموظف المعني لتأكيد موافقتها وحصولها على جميع مستحقاتها.

٦٨. لتعزيز المشاركة الاقتصادية للنساء استهدف قانون الضمان الاجتماعي لعام ٢٠١٤ جميع العاملين لحسابهم الخاص وأصحاب العمل والشركاء العاملين في منشآتهم، ويجوز تطبيقه على خدم المنازل ومن في حكمهم، وعلى المنشآت التي تشغل أقل من ٥ أشخاص، مما يعزز الحماية الاجتماعية والاقتصادية للنساء خاصة العاملات في المنشآت الصغيرة، كما استحدث القانون الانتساب الاختياري مما يتيح لربة المنزل الاشتراك بالضمان الاجتماعي، حيث ارتفعت نسبة المشتركات بالضمان من ٢٥% عام ٢٠٠٩ إلى ٢٦,١% عام ٢٠١٤، كما استحدث القانون تأمين الأمومة وبدأت المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بتطبيقه في أيلول عام ٢٠١١ مما يحفز أصحاب العمل على تشغيل النساء وعدم الاستغناء عن خدماتهن حال زواجهن أو قرب استحقاقهن لإجازة الأمومة. كما صادق الأردن على اتفاقية المعايير الدنيا للضمان الاجتماعي رقم ١٠٢ الصادرة عن منظمة العمل الدولية مع الالتزام بما جاء في بنودها الخاصة بفرع التأمينات.

٦٩. نفذ مفتشو وزارة العمل ٨٧ حملة تفتيشية مكثفة على مكاتب الاستقدام والاستخدام؛ للتأكد من تطبيقها لأحكام القانون والأنظمة، وضمان عدم استغلال العاملات بأي شكل، وقد اتخذت إجراءات قانونية بحق المكاتب المخالفة، حيث تم إغلاق ٥ مكاتب لانتهاكها حقوق العاملات، وقامت لجنة تفتيش بزيارات للمناطق الصناعية المؤهلة، لمتابعة أمور العمل الإضافي وشروط تشغيل النساء وفق أحكام قانون العمل وتعليمات القائمة الذهبية للشركات الخاضعة لها، وقامت بالتفتيش على المنشآت التي تشغل ٢٠ عاملة فأكثر؛ لتطبيق أحكام القانون بتوفير حضانة لأطفال العاملات؛ مما يوفر نحو ٤٠٠٠ وظيفة لتخصصات التربية وتربية الطفل وبيئة آمنة للأطفال، كما وضعت تعليمات ترخيص الحضانات المؤسسية للقطاعات العام والخاص والتطوعي شروطا ميسرة تتيح لرب العمل توفير دور حضانة أقل تعقيدا مقارنة بشروط الحضانات التجارية. إن عدم وجود مكان رعاية مناسب لأطفال العاملات المتزوجات يعد سبباً رئيساً لانسحابهن من سوق العمل، وقد وافقت الوزارة عام ٢٠١٣ على ترخيص ٢٨ حضانة ليصل مجموعها إلى ٩٠٢ حضانة، وأطلقت مديرية التفتيش برنامج زيارات ليلية على

المؤسسات التي يبدأ عملها بعد انتهاء ساعات العمل الرسمي، ولمراقبة عمل الشركات التي تشغل العمال أكثر من الحد المسموح به، وضمان عدم وجود حالات انتهاك لحقوق العاملين أو عمل قسري، ومن تطبيق ظروف العمل وعدم تشغيل النساء بعد الساعة العاشرة ليلاً، وموافقة العاملين على العمل الإضافي، وآلية احتسابه، وتوفير شروط الصحة المهنية. تم عام ٢٠١١ تنفيذ ١٦١ زيارة ليلية وزيارات تثقيفية برفقة المترجمين للعمالة الوافدة لرفع الوعي بحقوقهم وواجباتهم مع توزيع العديد من المنشورات التوعوية عليهم.

٧٠. هناك نقص في أعداد المفتشين البالغ عددهم ١٢٩ مفتشاً لعام ٢٠١٣، حيث سيتم زيادة العدد والتركيز على التدريب والتأهيل ورفع قدرات المفتشين. تضم مديرية شؤون العمال والتفتيش الأقسام التالية: السلامة والصحة المهنية ومكافحة عمل الاطفال وقسم التفتيش وقسم للشكاوى العمالية مع خط ساخن يعمل على مدار الساعة، وتسهيل عملية التبليغ عن جريمة الاتجار بالبشر بست لغات هندية، بنغالية، سيريلانكية، فلبينية، اندونيسية، صينية. ورد الى قسم التفتيش في مديرية العاملين في المنازل ٢٢٩٧ شكوى عام ٢٠١٢ تم العمل على حلها، وأجرت المديرية ٤٩٤٦٣ زيارة إلى المنشآت في مختلف أنحاء المملكة، واتخذت الاجراءات القانونية التالية: إصدار ٣٦٧٢ إنذار وتحرير ١٤٢١٤ ضبط مخالفة وحل ٤٥٨٤ شكوى عمالية، تولي مديرية التفتيش المناطق الصناعية المؤهلة أهمية قصوى من حيث استمرارية وديمومة الزيارات، فقد أجرت ١١١٨٩ زيارة واتخذت الاجراءات القانونية التالية: إصدار ١٦٥٣ إنذار و٢٥٣١ مخالفة لشروط وظروف العمل، وردت ٥٣٤١ شكوى عمالية، وتم حل ٤٥٨٤ شكوى منها. فرغت وزارة العمل مفتش عمل لكل من سفارات الدول المصدرة للعمالة، لضمان التنسيق والتعاون معها لحصول كل عاملة على حقوقها بالسرعة القصوى، وحل قضايا العمالات العالقة، نظرت اللجان الفرعية في السفارات ١١١٠ شكوى خلال عام ٢٠١٢، تم حل معظمها، واعفاء ١٧٧ عاملة من غرامات الإقامة، وتسفير أكثر من ٢٥٠ عاملة ممن رغبن بالعودة الى بلادهن، وتحصيل ما يقارب ٩٠ الف دولار أجور مستحقة للعمالات، وتصويب أوضاع ٣٠٠ عاملة بالعودة للعمل لدى كفيل آخر.

٧١. قضايا التحرش الجنسي في العمل محدودة جداً حيث يشكل الوصم الاجتماعي أهم التحديات أمام تقديم الشكوى، وتحقق مديرية التفتيش بالقضايا عند ورود الشكاوى أو بناءً على تقارير دولية ومحلية، سواء كانت صادرة عن جهة حكومية أو أهلية، وحققت في عدة حالات بناء على تقارير دولية، عقدت وزارة العمل ورش لزيادة التوعية حول التحرش الجنسي وتدريب المفتشين على آليات التعامل مع الحالات بالتعاون مع مشروع العمل الأفضل وأصدرت المواد التثقيفية حول التحرش الجنسي بلغات العمالات، وعملت على زيادة وعي أرباب العمل حول مشكلة التحرش الجنسي وانعكاساتها السلبية على العمل، ووضعت اجراءات محددة لتمكين وتشجيع العمالات على تقديم الشكاوى بالتحرش الجنسي والتوجه للجهات الأمنية المختصة لتسجيل الحالات، ويعاقب قانون العقوبات على التحرش الجنسي عند صدور الفعل من زميل في العمل أو من رب العمل، ولتبعية العامل وخضوعه لرب العمل؛ فقد أورد قانون العمل عقوبة إضافية على رب العمل بإغلاق المؤسسة عند إقدامه على التحرش الجنسي بالعاملين لديه، كما نصت مدونة السلوك الوظيفي وأخلاقيات الوظيفة العامة المقررة من مجلس الوزراء على التعامل بروح الزمالة بين موظفي القطاع العام، واحترام علاقة الشراكة في العمل بين الرجل والمرأة، ومراعاة أخلاقيات الوظيفة العامة، ووفق أحكام نظام الخدمة المدنية يوقف الموظف عن العمل حال ارتكابه جنائية أو جنحة مخلة بالشرف وإحالته للمدعي العام.

٧٢. تشكل الإناث نسبة ٤٤٪ من إجمالي أعداد الموظفين في القطاع العام، نتيجة لإقبال الإناث على دخول هذا القطاع للملائمته مع ظروفهن الاجتماعية، وبلغ عدد الإناث في الوظائف القيادية والإشرافية ١٢٤٠ موظفة، بين تقرير النوع الاجتماعي والقوانين والسياسات العامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا أن الأردن حاز على نسبة عالية فيما يتعلق بتمثيل المرأة بمستويات عالية في الإدارة الوسطى في القطاع العام.

جدول رقم (٧) النسبة المئوية لتوزيع موظفات الخدمة المدنية للفئتين الأولى والثانية وفق الفئات العمرية للأعوام (٢٠١٠ - ٢٠١٢).

الفئة العمرية السنوات	٢٠-٢٤	٢٥-٢٩	٣٠-٣٤	٣٥-٣٩	٤٠-٤٤	٤٥-٤٩	٥٠-٥٤	٥٥-٥٩	٦٠ فأكثر	المجموع
٢٠١٠	٥٦	٥٤	٦١	٥٨	٥١	٤٠	٥٩	١٧	٦	٥١
٢٠١١	٥٩	٥٣	٦١	٥٩	٥٢	٤١	٢٨	١٦	٥	٥١
٢٠١٢	٥٣	٥٠	٥٩	٦١	٥٢	٤٤	٢٩	١٤	٣	٥١

المصدر: ديوان الخدمة المدنية

٧٣. منح نظام الخدمة المدنية لعام ٢٠١٣ الموظف إجازة أبوة، وساعة رضاعة للموظفة يوميا لمدة تسعة أشهر بعد إجازة الأمومة، وإجازة عند الإجهاض، ورفع الإجازة العرضية لوفاء الزوج/الزوجة إلى ١٠ أيام، ونص على عدم تكليف الموظفة الحامل القيام بالأعمال الجسدية المضارة بصحتها وحملها، إلا أن النظام لم ينص على توفير دور حضانة لأبناء الموظفين، ولا زالت العلاوة العائلية تمنح للموظف دون الموظفة، هذا وصدر نظام التعيين على الوظائف القيادية لسنة ٢٠١٣ يضمن النزاهة والشفافية والعدالة والمساواة في التعيين في الوظائف القيادية ما سيعزز تواجد النساء في تلك الوظائف.

٧٤. بلغ مجموع الموفدين في بعثات دراسية داخلية وخارجية ٦٣٦ موفدا عام ٢٠١٢، مع تقارب نسب الإيفاد بين الذكور ٥٢٪، والإناث ٤٨٪. يلاحظ أن عدد المبعوثات داخليا تجاوز أعداد الذكور فقد شكلن ٥١٪ من مجمل المبعوثين، على خلاف البعثات والدورات الخارجية التي تشكل فيها نسبة الإناث (١٦٪، ٩٪) من المبعوثين على التوالي، وقد يعود السبب الرئيسي في هذه الهوة إلى عوامل تعود للثقافة المجتمعية وظروف خاصة أكثر منها إلى عوامل أخرى، علما بأنه لا يوجد ما يحد من سفر الإناث لغاية الاستفادة من هذه المنح ما لم يكن ذلك محمدا من قبل الجهة المانحة.

جدول رقم (٨) النسبة المئوية للموفدات في بعثات دراسية حسب المؤهل العلمي حتى ٢٠١٢/١٢/٣١

الدرجة العلمية	دبلوم مهني	بكالوريوس	دبلوم عالي	ماجستير	دكتوراه	المجموع
النسبة	٢٥	٥٩	٥٢	٣٧	٦	٤٨

المصدر: ديوان الخدمة المدنية

٧٥. تناول محور الأمن الإنساني والحماية الاجتماعية في الاستراتيجية الوطنية للمرأة (٢٠١٣-٢٠١٧) محور المرأة ذات الحاجات الأساسية والتحديات الخاصة، يهدف إلى تأمين الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للمرأة ذات الإعاقة، وصولاً إلى حالة الاعتماد على الذات، نسبة ذوات الإعاقة ممن تم إدماجهم في سوق العمل ٢٥٪ عام ٢٠١١، وتوسع الاستراتيجية لرفعها إلى نسبة ٣٢٪ في عام ٢٠١٤، حيث أعد فريق الخبراء عدد من المشاريع التجديدية لتسهم في تطوير واقع المرأة ذات الإعاقة من خلال بناء قاعدة معلومات كمية دقيقة مصنفة حسب الجنس للاستفادة منها عند إعداد الخطط والمشاريع والسياسات، بالإضافة إلى إعداد البحوث النوعية المتخصصة للكشف عن المهارات والخبرات المتوفرة لدى ذوي الإعاقة.

٧٦. كما تتخذ الأونروا لإغاثة وتشغيل الفلسطينيين التدابير اللازمة لتحقيق المساواة بين الجنسين في التوظيف والمنافسة على الوظائف من خلال عدم التمييز سواء في إعلان الوظائف أو قبول الطلبات، ومراعاة التوازن في تحديد المرشحين الذين تنطبق عليهم شروط المقابلة لإشغال الوظيفة؛ مع تفضيل توظيف النساء في حال تساوي كلا الجنسين في الكفاءة، وتراعي الموازنة بين الجنسين في عضوية لجنة المقابلات (وقد تحققت جميع هذه الاجراءات بنسبة ١٠٠٪).

المادة الثانية عشر: الصحة

٧٧. يشهد الأردن نقلة نوعية في مجال الرعاية الصحية وزيادة الإنفاق على الخدمات الصحية فقد شكلت موازنة وزارة الصحة ٨٪ من الموازنة العامة للدولة عام ٢٠١٣، وتم رصد مبلغ ١٥٧,٩ مليون دينار لدعم برامج خدمات الرعاية الصحية الأولية في موازنة عام ٢٠١٤؛ منها ٧٣,٨ مليون دينار للرعاية الصحية للإناث، ورفعت الوزارة نسبة الإنفاق على الرعاية الصحية الأولية من ١٩٪ عام ٢٠١٢ إلى ٢٥,٣٪ عام ٢٠١٣. كما بلغت نسبة الأسرة في المستشفيات ١٨٩,٥ سرير لكل ١٠٠ ألف فرد، وتم التوسع في عدد المراكز الصحية والعيادات التابعة للوزارة المنتشرة في المحافظات من ١٣٨٠ إلى ١٤٨٩. وبلغت نسبة المؤمنين بنوع من أنواع التأمين الصحي ٨٨٪ لعام ٢٠١٣، كما بلغ متوسط العمر المتوقع عند الولادة للإناث ٧٦,٧ سنة وللذكور ٧٢,٤ سنة، ومتوسط عدد أفراد الأسرة ٥,٤ فردا لعام ٢٠١٢، وانخفضت الخصوبة لدى العاملات من الإناث مما أدى لانخفاض معدل الانجاب الكلي للمرأة من ٣,٨ عام ٢٠٠٩ إلى ٣,٦ لعام ٢٠١٢ وذلك بسبب تأخر سن الزواج وزيادة استخدام وسائل تنظيم الأسرة وسعي الإناث للحصول على فرص عمل، ويرتفع هذا المعدل في البادية إلى ٤,٤ وفي مخيمات اللاجئين ٣,٧ وفي المناطق الريفية ٣,٩ وفي المناطق الحضرية ٣,٤. وتسعى خطة عمل الحكومة للأعوام (٢٠١٦-٢٠١٣) إلى خفض نسبة الخصوبة الكلي إلى ٣,٤.

٧٨. كما تم وضع سياسة شاملة لخدمات الرعاية الصحية من خلال ٦٩٣ مركز صحي فرعي وأولي وشامل، ٤٧ مركز أمومة وطفولة، ٣٧ عيادة طب أسنان و٣١ مستشفى. كما أنجزت عدة خطط في مجال الرعاية الصحية الأولية منها: الاستراتيجية الوطنية للسكان (٢٠٢٠-٢٠٢٠)، الخطة الوطنية للصحة الإنجابية/تنظيم الأسرة (٢٠٠٨-٢٠١٢)، استراتيجية تنظيم الأسرة لوزارة الصحة (٢٠١٣-٢٠١٧)، والاستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية/تنظيم الأسرة (٢٠١٣-٢٠١٧) وقد ركزت على أهمية تحسين بيئة سياسات الصحة الإنجابية/تنظيم الأسرة، وزيادة جودة الخدمات المقدمة، وتعزيز مساهمة القطاع الخاص والجهات غير الحكومية في هذا المجال، والتوعية وزيادة الطلب على الخدمات في مجال الصحة الإنجابية.

الجدول رقم (٩) النسب المئوية لمستخدمات وسائل تنظيم الأسرة مرتبطة بمستوى التعليم

وسائل منع الحمل	امية	ابتدائي	اعدادي	ثانوي	أعلى من الثانوي
استعمال أية وسيلة	٤٥,٦	٥٣,٤	٦٠,٦	٦٤,٧	٥٩,٣
أية وسائل تقليدية	١٣,٨	١٦,٨	١٧,١	١٨,٧	٢٠,٨
أية وسائل حديثة	٣١,٨	٣٦,٦	٤٣,٥	٤٦,٠	٣٨,٥
لا تستعمل حالياً	٥٤,٤	٤٦,٦	٣٩,٤	٣٥,٣	٤٠,٧

المصدر: مسح السكان والصحة الأسرية لعام ٢٠١٢

٧٩. هذا وتنتشر الرعاية الصحية المبكرة للسيدات بشكل تام، وتشير البيانات خلال الخمس سنوات ما قبل ٢٠١٢ أن ٩٩٪ من السيدات تلقين رعاية مبكرة من مختص صحي (طبيب، ممرض أو قابلة) أثناء الحمل بطفلهن الأخير، وتلقى أكثر من ٨ من كل ١٠ نساء رعاية صحية خلال يومين بعد الولادة، ونسبة من يحصلن عليها بعد الولادة في الوقت المناسب أعلى بين النساء الريفيات مقارنة بالحضريرات.

٨٠. ولتحقيق الهدفين الرابع والخامس من الأهداف الانمائية للألفية بتعميم خدمات الصحة الإنجابية وخفض الوفيات النفاسية؛ فقد تضمن برنامج عمل الحكومة مجموعة من الإجراءات التنفيذية في مجال الرعاية الصحية؛ وذلك بتعزيز برامج الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة من خلال توفير خدمات ومعلومات الصحة الإنجابية/تنظيم الأسرة ذات الجودة العالية لضمان الوصول الى ذروة الفرصة السكانية بحلول عام ٢٠٣٠. وللحفاظ على ما تم تحقيقه نفذت وزارة الصحة عام ٢٠١٢ استراتيجية الحمل الآمن لعام ٢٠١١ تتضمن تحويل الحالات ذات الاخطار العالي بالحمل وتفعيل الآليات والتغذية الراجعة من المستشفيات الى المراكز الصحية والعكس للتقليل من وفيات الأمهات، ويتم توزيع نشرات للحمل الآمن على المراكز الصحية، واستفادت العديد من النساء في البلديات والقرى النائية المصنفة ضمن مناطق جيوب الفقر والفئات الأقل حظاً خلال الأربعة أشهر الأخيرة لعام ٢٠١٣ من نشاطات التوعية الميدانية لحملة "صحتنا وراحتنا بتنظيم أسرنا" التي ينفذها مشروع تعزيز تنظيم الأسرة من خلال المراكز التابعة لوزارة الصحة، والجمعية الأردنية لتنظيم وحماية الأسرة، والأونروا، وعيادات القطاع الخاص، استكمالاً لحملة سابقة حققت نجاحات تهدف لتوعية أكبر شريحة ممكنة من النساء حول تنظيم الأسرة ووسائلها الحديث، وتعريفهن بالعيادات ومراكز تقديم خدمات تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية ككل، وأهمية المتابعة أثناء الحمل والولادة، والمباعدة بين الأحمال، ورفع الوعي بالتأثير السلبي لزواج الأقارب، ويتم منح قسائم مجانية لخدمات تنظيم الأسرة للراغبات باستخدام الوسائل الحديثة بعد تلقي المشورة.

٨١. بينت دراسة مسح السكان والصحة الأسرية لعام ٢٠١٢ أن نسبة اللواتي يستعملن وسائل تنظيم الأسرة تبلغ ٦١٪؛ في الحضر وفي مخيمات اللاجئين، وهي في الريف ٦٢٪ والبادية ٥٨٪. إن ما يزيد عن ٤ من كل ١٠ سيدات يستعملن وسيلة حديثة حصلن عليها من مصدر عام؛ سواء من مركز صحي حكومي أو من مراكز رعاية أمومة وطفولة أو من المستشفيات الحكومية، ونسبة من حصلن عليها من: القطاع الخاص ١٥٪ ومن الجمعية الأردنية لتنظيم وحماية الأسرة ١١٪ ومن عيادات الأونروا ١٠٪ ومن أطباء الاختصاص ٧٪، أكثر من نصف السيدات المعلمات اللواتي يشكلن ٥٤٪ حصلن على خدمة التعقيم الأنثوي من مستشفى حكومي، في حين أن الربع حصلن على الخدمة من الخدمات الطبية، بالإضافة للولب الذي تقدم خدمته كافة الجهات. من المعيمات التي تواجه خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة النقص في أعداد طبيبات إناث في المناطق النائية والأقل حظاً.

٨٢. يسعى الأردن عام ٢٠١٥ للحد من انتشار فيروس الإيدز تنفيذاً للأهداف الإنمائية للألفية، وتحققت إنجازات كبيرة في مكافحته سواء في السيطرة على مخاطر انتقال الفيروس من الأم للطفل أو الحد من الإصابة به أو الوقاية منه من خلال تنفيذ البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز (٢٠٠٤-٢٠١٣) والذي يركز على الإجراءات الوقائية؛ خاصة وأن ٧٠٪ من الحالات تعود لغير أردنيين أصيبوا به خارج الأردن، بلغ عدد الحالات المصابة ١٠٢٦ حالة منها ٢٨٣ حالة لأردنيين، وترتفع نسبة الإصابة به بين الذكور في جميع الفئات العمرية. وحققت الخطة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإيدز (٢٠١٢-٢٠١٦) الانجازات التالية: إنشاء نظام للمتابعة والتقييم للبرنامج الوطني لمكافحة الإيدز، وتوفير البرامج العلاجية والوقائية بدون كلفة مالية، والمحافظة على معدل انتشار منخفض، وبناء شراكة فاعلة مع المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني في جهود وأنشطة مكافحة، وتنفيذ برامج التعليم وبناء القدرات للكوادر الصحية ومؤسسات المجتمع المدني، وإنتاج مواد تعليمية وتدريبية وأدلة إرشادية في مجال مكافحة الإيدز والأمراض المنقولة جنسياً، حيث لا توجد حملات إعلامية كافية في مجال مكافحة المرض، مع ضرورة التخفيف من حالات التمييز ضدهم، وقد أنشأت مراكز المشورة والفحص الطوعي في المحافظات. تحققت إنجازات صحية كبيرة للحد من انتشار التدرن الرئوي ومكافحة الملاريا حيث يعتبر الأردن خالياً من مرض الملاريا، والإصابات المكتشفة تعود لوافدين يتم ترحيلهم.

٨٣. بلغت حالات سرطان الثدي الأكثر شيوعاً بين الإناث ٩٤١ حالة عام ٢٠١٠ بنسبة ٣٧,١٪ من حالات سرطان الإناث، وما نسبته ١٩,٨٪ من السرطانات، ثم القولون والمستقيم بنسبة ٩٪، وبلغ معدل الإصابة بالسرطان ٧٩,٤ حالة لكل مئة الف من السكان البالغين (ذكور ٧٤ حالة وإناث ٨٥,١ حالة). أطلقت عدة حملات توعية تشجع الكشف المبكر عن المرض، كان آخرها عام ٢٠١٣ "صحتك أهم يلا فحص" تضمنت مسابقة إعلامية وزعت فيها جوائز على الإعلاميين الفائزين بأفضل مواضيع توعية عن سرطان الثدي، وقد أجرت ٤١٨٤ سيدة فحص ماموغرام، كما حققت حملة "إوعدينا تفحصي" في عام ٢٠١٢ والتي عمت المملكة نجاحاً.

جدول رقم (١٠) يبين عدد الندوات وعدد السيدات المستفيدات من برامج التوعية بسرطان الثدي

السنة	أجرين فحص سريري	دربن على الفحص الذاتي	عدد الندوات التثقيفية	عدد الحضور للندوات	حولن لفحص ماموغرام
٢٠١١	٥١٧٥٣	٥٠٩٢٦	٥٦٠٢	٥٤١٤٥	٤٥٧١
٢٠١٢	٥٧٧٥٦	٥٩٩٥٧	٦٤٣٥	٦١٣٥٩	٥٠٦٧

(المصدر: وزارة الصحة)

٨٤. أصدرت الحكومة الأردنية نظام المركز الوطني للعناية بصحة المرأة لسنة ٢٠١١، وبموجبه أنشئ المركز الوطني للعناية بصحة المرأة في الطفيلة بهدف تقديم الخدمات المتخصصة للعناية بصحة المرأة من خلال تنفيذ برامج تدريبية وتنقيفية والتوعية بأهمية العناية بصحة المرأة ودورها في بناء المجتمع، وإجراء البحوث والدراسات وعقد المؤتمرات والندوات العلمية المتخصصة، والتنسيق مع مختلف المؤسسات الحكومية والخاصة المحلية والدولية، وأنشئ قسم تابع لمديرية صحة المرأة والطفل في وزارة الصحة يعنى بالوقاية والحماية من العنف المنزلي والكشف المبكر عن حالات العنف ضد المرأة والطفل، وأعدت أدلة إرشادية وتدريبية وتم تدريب الكوادر الصحية على اكتشاف الحالات وتحويلها والتعامل معها، وأعد نموذج خاص للتبليغ والإحالة لحالات العنف المنزلي.

٨٥. تقدم وزارة الصحة الخدمات الصحية والعلاجية التأهيلية للمسنين؛ بشمولهم في التأمين الصحي، وتبسيط إجراءات مراجعتهم للمستشفيات، وتعدد دورات تدريبية لكوادر الوزارة حول أسس التعامل معهم، واستحدثت الوزارة قسم خاص لرعاية المسنين، كما وافق مجلس الوزراء على تشكيل لجنة متابعة الاستراتيجية الوطنية الأردنية لكبار السن في ١٨/١٠/٢٠١٢. وأطلقت مبادرة "مسنين بلا حدود" في بداية ٢٠١٤ بهدف إشغال وقت المسنين من خلال عدة برامج لتحسين الذاكرة، والوضع الصحي والنفسى والاجتماعي والروحي والتغذوي، وكيفية تأخير الشيخوخة والحفاظ على القدرات العقلية والجسدية، وتركز المبادرة على تعزيز برنامج خدمة المجتمع المحلي في المؤسسات والوزارات بدمج المتقاعدين منهم في المؤسسات كعمل تطوعي، وخلق مدارس وجامعات مجتمعية تركز على تعزيز برنامج خدمة المجتمع المحلي في المراكز الصحية والمستشفيات، واستثمار طاقة المسنين كل حسب اختصاصه، ووضع برامج تهيئة لمرحلة التقاعد، وتقديم الخدمات التمريضية المنزلية للمسنين غير القادرين بالتنسيق مع الجامعات وخاصة كليات التمريض، وتنفيذ برامج لدمج المسنين في المجتمع، وكانت قد أطلقت مبادرة كفاءة المسن بالمال والوقت، كما أن هناك مبادرات للمجلس الوطني لشؤون الأسرة ووزارة الصحة وجهات أخرى لتعزيز خدمات الرعاية

الصحية والنفسية لكبار السن، ومشروعاً لوزارة الصحة بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية لتأسيس عدد من المراكز الصديقة لكبار السن، وتقدم الرعاية على نفقة وزارة التنمية الاجتماعية في دور رعاية المسنين وكما تنتهج الوزارة سياسة شراء الخدمات.

٨٦. حول سؤال لجنة الاتفاقية رقم (٤٥) و(٤٦) عن عدم وجود قانون لحماية ذوات الإعاقة ذهنياً من التعقيم القسري؛ فقد نص قانون العقوبات على عقوبة لا تقل عن ١٠ سنوات لكل فعل على جسم الإنسان يؤدي إلى بتر عضو أو تسبب في إحداث عاهة دائمة، وكفل قانون الصحة العامة الحق للأشخاص - بما فيهم ذوي الإعاقة - بالموافقة الكاملة على إجراء أي علاج طبي أو تدخل جراحي يقدم لهم، وتؤخذ موافقة ولي الأمر أو الوصي في حال عدم إدراك الشخص، ووضع الدستور الطبي الأطباء تحت طائلة المسؤولية القانونية؛ حال وقوع خطأ طبي يؤثر على سلامة الشخص. كما يتبنى المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين سياسات يكون لذوي الإعاقة ومنظمتهم فيها دور فاعل فيها، يكفل لهم الحماية المدنية والجنائية لسلامة الجسد، ويساهم بضمائم تبني شركائه من الوزارات والمؤسسات نموذج الدعم على اتخاذ القرار لذوي الإعاقة الذهنية أو النفسية بما يكفل حقهم في الاختيار وتقرير مصيرهم في الممارسات الطبية العلاجية.

٨٧. نفذت لجنة المرأة ذات الإعاقة في المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين ورش للتوعية باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة - والتي صادقت عليها المملكة، وتمكين ذات الإعاقة من الحصول على حقوقها، وعقدت ٣١ ورشة منذ عام ٢٠١٢ استهدفت ٤٥٥ أسرة لذوات الإعاقة الذهنية ومؤسسات التربية الخاصة، ومحاضرات حول استئصال أرحام الفتيات ذوات الإعاقة الذهنية، إلى جانب إرشاد الأسر بهدف تجنب استئصال الأرحام، بالإضافة لورش ركزت على تجريم استئصال الأرحام استهدفت نقابة الأطباء، وصانعي القرار، ورجال الدين والناشطين بقضايا الإعاقة في جميع محافظات المملكة، وقد صدرت فتوى عن مجلس الإفتاء والبحوث والدراسات الإسلامية بالقرار رقم ٢٠١٤/١٩٤ تقضي بتجريم وتجريم استئصال أرحام الفتيات ذوات الإعاقة الذهنية ومسؤولية المجتمع تجاههن، وسيتم العمل على تفعيل هذه الفتوى بالنص على عقوبة لمخالفتها، ويجري العمل على تعديل القانون لحماية ذوي الإعاقة من العنف والنساء ذوات الإعاقة من التعقيم القسري.

٨٨. أُعد دليل إجرائي متكامل عام ٢٠١١ للكشف والتدخل المبكر وتشخيص الإعاقة وتم تدريب مقدمي الخدمات الصحية في مراكز الأمومة والطفولة على استخدامه، مع تمكين ذوي الإعاقة من الحصول على خدمات الصحة الإنجابية الشاملة وتوفير الدعم الطبي وتنفيذ برامج التوعية للمراهقين والمتزوجين حديثاً، وقد طورت وزارة الصحة بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال الصحة النفسية وبمشاركة نسبية لذوي الإعاقة سياسة وطنية تتعلق بالصحة النفسية والعلاج النفسي؛ تهدف إلى تبني فلسفة أكثر شمولية تعتمد مبادئ حقوق الإنسان ومشاركة ذوي الإعاقة في عمليات صنع القرار، كما عُين ذوو إعاقة عضواً في مجلس الأعيان، وفي مجال الاهتمام بمتطلبات التنمية الاجتماعية لذوي الإعاقة بلغ عدد البرامج التثقيفية ٢٧٠ برنامجاً، ومن تم تأهيلهم جسمانياً بمعدات وأجهزة طبية بتمويل من صندوق المعونة الوطنية ٥٨٥ شخصاً.

٨٩. وحول توصية لجنة الاتفاقية رقم (٤٠)؛ ففي القانون يعتبر الإجهاض لأسباب طبية قانونياً، وغير مقبول دينياً واجتماعياً في غير هذه الحالات؛ وذلك حفاظاً على حق الجنين في الحياة، رغم لجوء المغتصابات خاصة في حالات السفاح للإجهاض غير الآمن، مما يستدعي المراجعة في هذا المجال، والبحث في شرعيته في الأيام الأولى للحمل. يتم وضع الأطفال غير الشرعيين بعد الولادة في ملاجئ تابعة لوزارة التنمية الاجتماعية، وبحسب قانون الأحوال المدنية يتم تزودهم بأسماء جديدة يختارها أمين المكتب، ولا يذكر اسم الأب أو الأم أو كليهما معاً في سجل الولادة؛ إلا بناء على طلب خطي منهما، أو من أي منهما، مؤيداً بحكم قضائي قطعي، بحيث يذكر اسم الوالدة، ويختار أمين المكتب اسم منتحل للأب، وإذا لم يصرح بالاسم الحقيقي لوالدي المولود غير الشرعي قبل تسجيل واقعة الولادة؛ فللوالدين أو أحدهما الإقرار أمام أمين المكتب بنسب المولود إليه بموجب تصريح خطي مؤيداً بحكم قضائي، ويحظر على أمين المكتب ذكر اسم الوالد أو الوالدة أو كليهما حتى لو طلب اليه ذلك؛ إذا كان الوالدان من المحارم أو كانت الوالدة متزوجة والمولود من غير زوجها.

٩٠. تقدم الأونروا الخدمات الصحية المجانية للاجئين الفلسطينيين المسجلين لديها في الأردن والبالغ عددهم ٢،١١٠،١١٤ عام ٢٠١٢، والرعاية الصحية الأولية؛ من خلال المراكز الصحية للتجمعات الفلسطينية؛ خارج المخيمات ١٣ مركزاً وبداخلها ١٢ مركزاً، كما تقدم الخدمات الصحية العلاجية بالمجان وتشمل؛ عيادات الطب العام والاختصاص ومختبرات وأشعة وأسنان والمعالجة الفيزيائية، والخدمات الوقائية قبل الإخصاب، وللحامل بمجرد الحمل حتى الولادة وما بعد الحمل في كل المراكز الصحية، والتحري عن الحمل الخطر، ورعاية صحة الطفل من (٥-٠) سنوات، ومراقبة نموه وإعطاء المطاعيم والتدخل العلاجي عند اللزوم. تم تسجيل ٢٥،٨٥٧ حامل عام ٢٠١٢ لرعاية الحمل في عيادات الوكالة ٧٤% منهن في الأشهر الثلاثة الأولى من الحمل، وكان معدل الزيارات للحوامل ٥،٤ زيارة من بدء الحمل وحتى الولادة، ونسبة تطعيم الحوامل للكزاز ٩٩،٧%، وتتم ١٠٠% من الولادات بإشراف صحي ٩٩،٩% من الولادات حدثت في مؤسسة صحية، كما يتم التحري عن أمراض

مضاعفات الحمل كالسكري والضغط وفقر الدم من خلال برنامج شامل مدمج في الرعاية الصحية، ويتم التدخل حسب كل حالة بالعلاج المناسب، وتسعى الأونروا لتغطية كافة الولادات في المستشفيات بموجب اتفاقية مع وزارة الصحة، تلقت ٩٠,٥% من الحوامل المسجلات خدمة رعاية ما بعد الولادة في عام ٢٠١٢، وتقدم خدمات تنظيم الأسرة ضمن وحدة صحة الأسرة من خلال: رفع الوعي لدى الأسر حول تنظيم الأسرة، والإرشاد الصحي قبل الحمل وبعده للرجال والنساء، وبلغ عدد متلقيات خدمة تنظيم الأسرة ٣٩,٦١٢ سيدة منتظمة الاستفادة، أما نسبة استعمال وسائل تنظيم الأسرة والتي تقدم بالمجان فقد كانت: اللولب ٣٨%، وحبوب الهرمونات ٣٣%، والواقي الذكري ٢٥%، وتعقيم ذكري ١% وهرمونات حقن ٣%. بلغ معدل حجم الأسرة اللاجئة في الأردن ٥,٥ عام ٢٠١٢، ومعدل وفيات الاطفال ٢٢,٦ لكل الف طفل حي، ومعدل وفيات الأمهات ٢٢,٤ وفاة لكل مئة الف ولادة.

٩١. تقدم منظمات المجتمع المدني بالتعاون مع الهيئات الدولية والمنظمات المانحة خدمة الرعاية الصحية للاجئات السوريات في مخيم الزعتري للاجئين السوريين، افتتحت ثلاث عيادات طبية لتقديم خدمات الصحة الإنجابية تشمل رعاية الحامل ما قبل وأثناء الحمل وما بعده ومرحلة الولادة وتنظيم الأسرة ومعالجة الأمراض النسائية والتثقيف الصحي، وتحويل الحالات المستعصية للمستشفيات. وفي مخيمات: سايبستي، حدائق الملك عبد الله، والأردني الإماراتي؛ تقدم خدمات الرعاية الصحية الإنجابية الشاملة للنساء في المخيمات، أما الولادة فيتم تحويلها للعيادات أو المستشفيات، تتولى مؤسسة نور الحسين التوعية بالصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة ومخاطر الزواج المبكر والأمراض المنقولة جنسيا وغيرها من المواضيع، كما تقوم منظمات المجتمع المدني من خلال عياداتها الصحية الإنجابية الشاملة المتنقلة منها أو الثابتة في مدن وقرى المملكة باستقبال الحالات للاجئين السوريين وللأردنيين في مجال رعاية الأمومة والطفولة والصحة الإنجابية للمرأة قبل وأثناء الحمل والولادة والنفاس، ومعالجة الحالات أو تحويلها عند اللزوم للمستشفيات الحكومية، وتوفير كافة وسائل تنظيم الأسرة حسب الرغبة بعد التوعية بميزة كل وسيلة.

٩٢. شكلت لجنة «الصحة الإنجابية للاجئات السوريات» تضم ممثلين عن وزارة الصحة وكافة المنظمات العاملة في مجال الصحة الإنجابية لتنسيق الخدمات المقدمة، ينبثق عنها لجنة تعنى بالصحة الإنجابية في مخيم الزعتري، حيث يتم التعرف ومتابعة الحالات والحاجات والأولويات، كما شكلت وزارة الصحة لجنة لتنسيق وتحسين الخدمات والتزويد بالكوادر الصحية للاجئتين في محافظات الشمال، ولغايات تقديم خدمات الأمومة والطفولة في مخيم الزعتري، توفر الخدمة للاجئات في كافة مراكز الوزارة الصحية بما فيها حملات المطاعيم خاصة شلل الأطفال. وللتوعية بالصحة الإنجابية تعقد دورات وورش لكوادر المنظمات غير الحكومية التي تقدم خدمات الرعاية الصحية ويتم تزويدها بالمواد التثقيفية والتوعية بالصحة الإنجابية، وتستقبل وزارة الصحة الحالات المحولة من مراكز الرعاية الصحية الإنجابية المختلفة، وتخضع ١٠٠% من الولادات للإشراف الطبي، حيث لم تسجل أية حالة وفاة بين اللاجئات السوريات داخل المخيمات.

المادة الثالثة عشر: القضاء على التمييز ضد المرأة في المجالات الأخرى للحياة الاقتصادية والاجتماعية

٩٣. يعرض على مجلس الأمة إجراء تعديل على قانوني التقاعد المدني والعسكري منها السماح للموظفة الأرملة الخاضعة للتقاعد الجمع بين راتبها التقاعدي وما يستحق لها من تقاعد زوجها وغيرها من المواد، ووفقاً لأحكام قانون الضمان الاجتماعي لعام ٢٠١٤ فإن راتب المرأة المتوفاة سواء توفيت وهي صاحبة راتب تقاعدي أو حصلت الوفاة وهي مشتركة على رأس عملها يورث كاملاً لمستحقه كما راتب الرجل، بمن فيهم زوجها في حال عجزه وعدم عمله، ويؤول كاملاً إلى أبنائها ووالديها في حال عدم استحقاق الزوج لنصيب منه، وأتاح للأرملة الجمع بين نصيبها كاملاً من راتب التقاعد أو الاعتلال الذي يؤول إليها من زوجها وبين أجرها من العمل والجمع بين نصيبها من رواتب التقاعد والاعتلال الذي يؤول إليها من والديها وأبنائها، ويحق للأبنة التي تتقاضى راتباً تقاعدياً أو راتباً اعتلال الجمع بين هذا الراتب ونصيبها من رواتب التقاعد أو الاعتلال التي تؤول إليها من والديها، ويستمر صرف الحصة المترتبة للأبنة بصفتها مستحقة في حال عدم عملها أو زواجها، وبصرف النظر عن عمرها، بالإضافة إلى منح الوالدة نصيبها من ولدها المتوفي دون أي شروط. ونص قانون الأحوال الشخصية المؤقت لعام ٢٠١٠ على إنشاء صندوق تسليف النفقة المحكوم بها عند تعذر تحصيلها خاصة للأرامل والمطلقات إلا أنه لم تصدر الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام الصندوق.

٩٤. تقوم عدة جهات بجهود مكثفة لدعم النساء الأشد فقراً والمعيلات لأسرهن وأولت الحكومة اهتماماً كبيراً بتمويل المشاريع الصغيرة والميكروية والمتوسطة لتخدم فئة السكان الفقراء والطبقة الوسطى ساهمت في خفض نسبة الفقر من ١٨,٦% إلى ١٤,٤% لعام ٢٠١٠، وحصلت النساء على ١٩,٦% من إجمالي عدد القروض الزراعية الممنوحة والتي تمثل ١٢% من إجمالي قيمة القروض، ونفذ مشروع تسهيلات ضمان القروض بقيمة ٢٥٠ مليون دولار لتشجيع البنوك على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ذات الجدارة الائتمانية، ودعم المشاريع التي تخلق فرص عمل في المحافظات وتعزيز ملكية النساء لتلك المشاريع.

٩٥. ساهمت عدة جهات بتدليل المعوقات التي تحد من قدرات وإمكانيات مشاركة النساء في عملية الإنتاج والعمل:

٩٥.أ. تشكل الإناث نسبة ٦٠٪ من إجمالي عدد أرباب الأسر المنتفعة من صندوق المعونة الوطنية معظمهم في مناطق الريف والبادية وتنتفع من المعونات المالية الشهرية، كما وسع قاعدة الاستهداف ونطاق الشمول للنساء في برامج المعونات المالية المختلفة عام ٢٠١٢، وتم زيادة عدد الفئات الرئيسية المستهدفة والخاصة بالنساء لتصبح خمس فئات: فئة أرامل الأسر أم الأيتام، المرأة التي لا معيل لها ولأسرتها، المطلقات وأبناؤهن وفئة أسر الغائبين والمفقودين، وبلغ حجم الإنفاق المخصص للإناث ٣٩ مليون دينار عام ٢٠١٢ سيرتفع لنحو ٤٢ مليون دينار عام ٢٠١٦، وأعيد تعريف دخل الأسر التي تعيلها المرأة فقط؛ فلا يعتبر الدخل الشهري لربة الأسرة من العمل الذي يقل عن ١٥٠ دينار دخلاً للأسرة، ولا المردود المادي المتأتي من ممارسة المرأة لأي من الحرف اليدوية أو الأعمال الإنتاجية المنزلية، وبالتالي لا تأثير لهذا الدخل على المعونة المستحقة، ويعتمد نسبة لا تتجاوز ٤٠٪ من دخل الأرملة العاملة كدخل للأسرة في القطاعات الحكومية وغير الحكومية.

٩٥.ب. يوفر صندوق المرأة من خلال فروعه المنتشرة في أنحاء المملكة تمويل وتوسيع المشاريع الصغيرة والوصول للمحتاجين في المناطق الأقل حظاً، وتشكل النساء ٩٧٪ من المنتفعين، كما يوفر الخدمات غير المالية كالفرص التعليمية، تطوير الأعمال، الخدمات الاجتماعية وبناء القدرات، التدريب وبرامج التحفيز والتأمين الذي يشمل جميع التمويلات الدائمة والموسمية.

٩٥.ج. يقدم الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية القروض الدوارة بفوائد بسيطة وفترات سداد مريحة للجمعيات النسائية وللريفيات لعمل مشاريع أسرية منتجة، بلغت نسبتها ٦٥٪ من إجمالي عدد القروض للفترة ٢٠١١-٢٠١٣، مع تدريب وبناء قدرات المقترحات على المهارات اللازمة لإدارة المشاريع الإنتاجية وما يتعلق بالتسويق والتعبئة والتغليف والمحاسبة والتحفيز على ابتكار أفكار لمشاريع جديدة غير تقليدية ومنافسة، بلغت نسبة قيمة القروض للريفيات ٥٨٪ من إجمالي قيمة القروض.

٩٥.د. يساهم البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة في إنجاح الاستراتيجية الوطنية للحد من مشكلتي الفقر والبطالة من خلال زيادة إنتاجية أصحاب المشاريع الصغيرة خاصة النساء، وتحسين مستوى معيشتهم، بتوفير خدمات مالية مستدامة تلبى الاحتياجات للمشاريع المايكروية والصغيرة، ويمنح قروضاً دون ضمانات أو كفالات، ويولي النساء عناية خاصة ليساهمن في التنمية، نسبة المقترضات ٨٨٪ ومنحت ٦٠٪ من القروض خارج العاصمة للوصول إلى أكبر شريحة من المواطنين المستهدفين، بالإضافة لمجموعة من الخدمات الأخرى التي تمكنهم من الحصول على فرص أكبر لتسويق منتجاتهم ورفعهم بالمهارات التدريبية اللازمة لإدارة أعمالهم، سيطلق البنك مبادرة جديدة لتدريب ١٠٠ الف شاب وشابة بمجالات التمكين والريادة ومكافحة الفقر.

٩٥.هـ. منح صندوق التنمية والتشغيل قروضاً بقيمة ٢٤ مليون دينار عام ٢٠١٣، وفرت أكثر من ٨ آلاف فرصة عمل وبنسبة زياده في قيمة الإقراض بلغت ٣٢٪ مقارنة مع عام ٢٠١٢ نتيجة انتهاز الصندوق سياسة العمل الميداني وتلمس احتياجات المواطنين في المحافظات البعيدة ومناطق البادية وجيوب الفقر للاستفادة من البرامج التمويلية المتخصصة للحد من مشكلتي الفقر والبطالة، للصندوق دور بتمكين الفئات المستهدفة من الحصول على التمويل اللازم لإقامة مشاريع إنتاجية صغيرة ومتوسطة؛ لتحقيق التنمية المستدامة في القطاعات السياحية والحرفية والتجارية والخدمية ومشاريع الطاقة البديلة وتصنيع المنتجات الغذائية والمشاريع الإنتاجية الخاصة بالجمعيات الخيرية والتعاونية ومشاريع تمكين المرأة، ما تم انجازه لعام ٢٠١٣ زاد عما هو مخطط له بنسبة ١٠٤٪، فقد حصلت مناطق الريف والبادية على ٤٨٪ من إجمالي القروض، نسبة الإناث تجاوزت ٥٠٪ من إجمالي عدد المستفيدين، وقروض محافظة العاصمة لم تتجاوز نسبتها ٢١٪ لتوفير حوافز للمشاريع الممولة خارج العاصمة، أسعار مرابحة الصندوق بسيطة تتراوح بين ٣-٥٪ سنوياً، مع قبول بدائل متعددة للضمانات لتمويل كافة الفئات المستهدفة دون استثناء.

٩٥.و. تمنح مؤسسة الإقراض الزراعي القروض لدعم الزراعة وتنميتها وتطويرها، تضمنت برامج وخطط المؤسسة تمويل مشاريع متخصصة موجهة للنساء تهدف إلى مكافحة الفقر والبطالة في الريف والبادية، بلغت نسبة عدد القروض الممنوحة للنساء (٣٧٪)، (٣٣٪، ٣٣٪، ٣٣٪) على التوالي من إجمالي عدد القروض خلال السنوات (٢٠١٠-٢٠١٣)، وكانت نسبة عدد القروض الممنوحة للنساء الريفيات من إجمالي القروض للمشاريع المختلفة كالتالي: إدارة المصادر الزراعية المرحلة الثانية في محافظات الجنوب لتفعيل دور المرأة في تنوع مصادر دخل الأسرة بنسبة ٨٣٪ حتى عام ٢٠١٣. مشروع القروض الصغيرة لتنفيذ مشاريع أسرية صغيرة مدرة للدخل بنسبة ٥٦٪؛ استمر المشروع حتى عام ٢٠١٣ ضمن إجراءات ميسرة لإشراك المرأة بالعمل الزراعي. مشروع القرى الصحية بالتعاون مع وزارة الصحة لتمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً عن طريق منح القروض الزراعية وخاصة للأسر التي ترأسها النساء، وإيجاد مشاريع

صغيرة مدرة للدخل بنسبة ٤٦٪ حتى عام ٢٠١٣. ومشروع التسميد بالري (٢٠١١-٢٠١٤) لتمويل المشاريع الزراعية للمحافظة على البيئة وتحسين الإنتاج الزراعي نوعاً وكماً برفع كفاءة استخدام مياه الري والأسمدة وتدريب المزارعين على الاستخدام الأمثل لها بنسبة ٩٪، ومشروع إدارة المصادر الزراعية لحوض نهر اليرموك بنسبة ٥٥٪.

٩٥.ز. تعمل مؤسسة نهر الأردن على تمكين النساء في المناطق النائية والفقيرة والأقل حظاً، وتلتزم بإدماج النساء اجتماعياً واقتصادياً في المبادرات التنموية التي تنفذها، وخلق فرص اقتصادية للاستفادة من قدراتهن كمصدر إضافي للدخل بإنشاء مشاريع لصالحهن، والتدريب وبناء القدرات وتوفير الوصول إلى المعلومات والموارد المالية، وخصصت صناديق لمنظمات المجتمع المحلي التي تديرها النساء ليتمكن من تأسيس مشاريع مدرة للدخل، وتخصيص صناديق القروض المتجددة لرائدات الأعمال، أطلقت المؤسسة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بنهاية عام ٢٠١٣ مشروع التمكين الاقتصادي للمرأة في محافظة المفرق التي تضم أكثر النساء فقراً بنسبة ٢٢٪، كما أن معدلات الفقر مرتفعة جداً خاصة ضمن العائلات التي ترأسها النساء، وأنشأت المؤسسة وحدة مواجهة العنف ضد المرأة والتي توفر خدمات الرعاية النفسية والاجتماعية للمعنفات.

٩٦. يسهم برنامج الإغاثة والخدمات الاجتماعية في الأونروا في التخفيف من حدة الفقر المدقع وتعزيز الأمن الغذائي لمجتمع اللاجئين الفلسطينيين، حيث يعمل برنامج شبكة الأمان الاجتماعي على تقديم الدعم الغذائي والنقدي، بلغ عدد الأسر المستفيدة من البرنامج عام ٢٠١٣ حوالي ١١,٨٧٥ أسرة فقيرة، ٣٥٪ من أرباب هذه الأسر نساء، وفي عام ٢٠١٠ عدلت الأونروا آلية التقييم التي تعتمد على تحديد الاستحقاق لشبكة الأمان الاجتماعي بحيث يستهدف البرنامج العائلات التي تعيش تحت خط الفقر المدقع دون تمييز أخذاً بعين الاعتبار العمر ومرعاة النوع الاجتماعي. ولتمكين المرأة يتم العمل من خلال نظام التعامل مع العنف المبني على النوع الاجتماعي، حيث تم تدريب كوادر قسم الإغاثة والخدمات الاجتماعية وقسم التعليم والصحة بالتعامل مع الحالات وتحويلها إلى أقسام الأونروا المختلفة والهيئات الشريكة، كما عالجت الأونروا قضية الخلاف بين الزوجين في تلقي الدعم المادي والعيني من قسم الإغاثة بحيث تستطيع المرأة تلقيها إذا تقدمت بشكوى لقسم الإغاثة تفيد بأن الزوج لا ينفقها على أبنائها، وقدمت الأونروا برنامج "القروض الصغيرة" الذي قدم ٣٦٨٣ قرضاً صغيراً لتمكين المرأة اقتصادياً، ويمتاز البرنامج بعدم اشتراطه على المرأة تقديم كفيل ذكر.

٩٧. أسس تجمع لجان المرأة الوطني عام ٢٠١٠ "مركز تنمية المرأة" لتمكين النساء الأقل حظاً من اللاجئين العراقيين والسوريين والأردنيين، وتقديم المساعدة لأكثر عدد من النساء بمختلف المجالات المهنية والاجتماعية والصحية والنفسية، وتحسين المستوى المعيشي بالعمل على توفير الوسائل والأدوات المناسبة، والتدريب المهني، وتقديم القروض للنساء والفتيات لتمكينهن من الحصول على فرص عمل أو إقامة المشاريع، بالإضافة لما يقوم به المركز من توعية، تثقيف، تعليم، تمكين ذاتي، وتقديم الاستشارات.

٩٨. تشارك النساء بكافة الأنشطة الرياضية، فقد حققت كرة القدم النسوية فوزه نوعية، وتقدم المنتخب الوطني للنساء على لائحة تصنيف المنتخبات الصادرة عن الاتحاد الدولي (فيفا) وعددهن ٢٣ لاعبة، فزن بلقب بطولة كأس العرب الأولى "الطريق إلى ألمانيا"، ويشارك المنتخب بنهائيات كأس آسيا، ويواصل الكادر التدريبي متابعته للوقوف على جاهزية اللاعبات لإعداد المنتخب ودعمه للظهور في النهائيات بصورة جيدة، كما منحت الفيفا الأردن استضافة النسخة السادسة من مونديال نهائيات كأس العالم للسيدات تحت ١٧ لعام ٢٠١٦، مما يمنح مسيرة الكرة النسوية دفعة للأمام، وإطلاق موجة إيجابية لتطوير قطاع كرة القدم النسوية وخاصة الناشئات، أبدت كل مؤسسات الدولة استعدادها لتقديم الدعم لهذا الحدث، يأتي ذلك بعد تحقيق الهدف الأول المتمثل في التأهيل لنهائيات كأس آسيا ونهائيات الصين ومن ثم بلوغ الملحق العالمي، وكان أول المنتخبات العربية التي تحقق إنجازاً في تصفيات المونديال، ويشارك منتخب كرة اليد للسيدات في البطولة الآسيوية لعام ٢٠١٤ وللدورة العربية في عام ٢٠١٥، وشاركت فرق كرة السلة للسيدات في بطولات على المستوى المحلي والإقليمي، وحققن ميداليات ذهبية على المستوى الإقليمي في المباراة.

المادة الرابعة عشر: المرأة الريضية

٩٩. قامت وزارة الزراعة بخطوات إيجابية نحو تعزيز دور المرأة الريضية في التنمية، واعتمدت لتحقيق هذا الهدف محورين: الأول عقد دورات تدريبية على المهارات الإنتاجية وأهمية دور المرأة في التنمية؛ أهمها دورات في الإدارة والتسويق والمحاسبة وكيفية التعامل مع التكنولوجيا في إدارة المشاريع. ارتفعت نسبة من حصلن على تدريب في المجالات الزراعية لتصبح مقاربة لنسبة الرجال. والمحور الثاني تحسين ظروف المرأة الاقتصادية والاجتماعية، أما الخطوات الإيجابية لتحقيق المحورين فكانت: ١. وضع برنامج المبادرات المجتمعية في القرى الصحية الذي

يعمل في المناطق النائية وجيوب الفقر، حيث تم عقد ١٥ دورة حرفية في مجالات مختلفة. ٢. زيادة مشاركة النساء بنسبة ٢٥٪ في مواقع صنع القرار في المجالس القروية والجمعيات التعاونية. ٣. زيادة البرامج الثقافية الإعلامية الإرشادية الموجهة للمرأة الريفية عن دورها في الأسرة والمجتمع، وعن حقوقها، وإدراج قضايا النوع الاجتماعي في المقررات الزراعية وبرامج محو الأمية. ٤. تم تغطية ٨٠٪ من النساء الريفيات في دورات رفع الكفاءة والمواضيع التنموية وتمكين المرأة ومهارات الاتصال والتشبيك.

١٠٠. وضعت وزارة الزراعة بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة الدولية استراتيجية إدراج قضايا النوع الاجتماعي في سياسات ومشروعات وبرامج الوزارة، وفي التنمية الريفية، وتجديد الإجراءات والأنشطة للحد من المشكلات التي تواجه النساء في الزراعة وزيادة مشاركتهن الاقتصادية، حيث يبلغ معدل البطالة في الريف للإناث ٢٤,٢٪ في عام ٢٠١٣. تحوز النساء في الريف على ٣٪ من الأراضي الزراعية بسبب عدم توفر الموارد المالية اللازمة لشراء الأرض، ونسبة ملكية النساء للماشية ١٢٪ وللدواجن ٨٪ وللمعدات الزراعية ٥٪. نفذت وزارة الزراعة مشاريع وجهت للنساء الريفيات كمشروع الحديقة المنزلية، ومشروع زيادة دخل الأسرة الريفية الفقيرة ووحدة الأمن الغذائي، ورصد ٥,٧ مليون دينار لبرنامج مكافحة الفقر في موازنة عام ٢٠١٤ بزيادة نصف مليون دينار عن عام ٢٠١٣، وتم زيادة مخصصات إنشاء مساكن الأسر الفقيرة لتبلغ ١,٥ مليون دينار، ورفع عدد الأسر المستفيدة إلى ١٢٠ أسرة مقارنة بنحو ١٠٠ أسرة في عام ٢٠١٣.

١٠١. تم التوسع في خدمات التنمية الاجتماعية، وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني في توفيرها، ففي عام ٢٠١١ زاد عدد الجمعيات الخيرية التي تم تأهيلها في المناطق الفقيرة إلى ٨٥ جمعية، وعدد الأفراد والأسر التي تم تقليص فجوة الفقر لهم نحو ٨٥٩٧٠ أسرة، ونسبة الإناث المستفيدات من الدورات التدريبية التي يقدمها صندوق التنمية والتشغيل سنويا إلى ٧٨٪. ولتقليص التفاوت بين المناطق أطلقت الحكومة مبادرة عام ٢٠١١ بتأسيس صندوق تنمية المحافظات برأس مال مقداره ١٥٠ مليون دينار، وتم إطلاق البرنامج التنفيذي للتنموي للمحافظات للأعوام (٢٠١٢-٢٠١٤)، واستراتيجية تنمية الموارد البشرية والاستثمار برأس المال البشري في المحافظات البعيدة عن العاصمة، وذلك من خلال إنشاء الجامعات وتخصيص منح دراسية لأبنائهم، وإفراء باب قبول استثنائي لخريجي المدارس الأقل حظا، والتي تعاني ضعف البيئة التعليمية. ولتشجيع الفرص الاقتصادية للنساء؛ تنفذ وزارة العمل عدة مشاريع لتعزيز دورهن في سوق العمل أهمها؛ مشروع فتيات (تشغيل الفتيات من المناطق النائية)، ومشروع الفروع الإنتاجية (نقل بعض فروع الإنتاج لبعض المصانع الكبرى للمناطق السكنية المكتظة بالفتيات) لتسهيل وصولهن إلى مكان العمل.

١٠٢. بلغت نسبة الفقر لعام ٢٠١٠ بين الإناث ٧,٤٪ مقابل ٦,٩٪ بين الذكور، في حين بلغت هذه نسبة على المستوى الوطني ١٠,٤٪، وحسب جنس رب الأسرة فقد بلغت بين الأسر التي أربابها ذكور ٩,٥٪ مقابل ٠,٩٪ بين الأسر التي أربابها من الإناث، وإلى ارتفاع النسبة بين الأسر في المناطق الريفية ١٣,١٪ في حين تشكل في المناطق الحضرية ٩,٩٪، وتزداد نسبة الفقر بين الإناث في الريف عنها في الحضر؛ لكبر حجم الأسرة الريفية، وعدم إمكانية الحصول على فرص العمل في السوق المحلي، ومحدودية الخدمات الاجتماعية والأساسية، وارتفاع نسب الأمية بين أرباب الأسر الإناث مقارنة بأرباب الأسر الذكور، هذا وتشكل نسبة الإناث أرباب الأسر ١٣,٧٪ (في الحضر ١٤,١٪ مقابل ١١,٣٪ في الريف).

١٠٣. نفذت الهيئة التنسيقية للتكافل الاجتماعي مشروعا بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بهدف دراسة أثر الاتفاقيات التجارية على الفقر والعمالة (٢٠٠٩-٢٠١٣)، وأعدت دليل للمؤسسات العاملة بمجال التكافل الاجتماعي يتضمن مهامها، أهدافها، استراتيجية عملها، خططها المستقبلية والفئات المستهدفة من خدماتها، مع إعداد الدراسات المتخصصة في جوانب مكافحة الفقر ومنها دراسات بمواضيع الفقر بالأردن من منظور جنسري وقضايا المرأة والتمكين الاقتصادي.

١٠٤. ينفذ الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية؛ البرامج البيئية والاقتصادية التدريبية المكثفة، لتمكين مناطق جيوب الفقر على المهارات المهنية للنساء الريفيات، يسهل تطبيقها كمشاريع إنتاجية مدرة للدخل، مثل التدريب على الخياطة الاحترافية، تصميم الألبسة، الصناعات الغذائية التحويلية وتلك المتعلقة بالتدوير، كما اهتم برنامج إدارة الموارد الطبيعية بالمرأة الريفية من خلال تعزيز دورها كنقطة محورية في عمليات التنمية الاقتصادية، والتأثير الايجابي على البيئة، وتم استهدافها بمشاريع وأنشطة تساهم في تحسين مستواها المعيشي من خلال تدريبها وبناء القدرات بمجموعة من المهارات منها: استثمار المياه الرمادية، وإعادة تدوير المخلفات المنزلية، وتوفير الطاقة والأمن الغذائي، واستثمار الحديقة المنزلية، وحفر الآبار المنزلية الخاصة بالريفات ربات الأسر وغيرها.

الجزء الرابع

المادة الخامسة عشر: الأهلية والمساواة مع الرجل أمام القانون

١٠٥. كفل الدستور الأردني حق التقاضي للجميع كحق عام ومطلق، ونصت المادة ٢٥٦ من القانون المدني على حق المتضرر ذكراً كان أو أنثى المطالبة بالتعويض عن الضرر الذي يلحق به. ولا يوجد في قانون البيئات أي نص يعطي قيمة قانونية لشهادة المرأة مختلفة عن تلك التي يدلي بها الرجل، كما أن شهادة المرأة في المحاكم النظامية مساوية في حجيتها القانونية للشهادة التي يدلي بها الرجل. وفيما يتعلق بحركة الأشخاص وحرية اختيار محل إقامتهم فقد كفل الدستور الأردني المعدل لعام ٢٠١١ هذا الحق بموجب المادة ٩ التي نصت على أنه لا يجوز إبعاد أردني من ديار المملكة، أو أن يحظر على أردني الإقامة في جهة ما، أو يمنع من التنقل، ولا أن يلزم بالإقامة في مكان معين؛ إلا في الأحوال المبينة في القانون.

١٠٦. لعبت التغييرات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها الأردن والمتمثلة في تحسن أوضاع النساء بشكل عام، دوراً جوهرياً في إحداث تأثيرات أدت لتحرر من العادات الموروثة والتقاليد السائدة، المتعلقة بحرمان النساء من حقوقهن في الميراث في كثير من الحالات. وتشير البيانات لعام ٢٠١٢ أن هناك تطوراً في ملكية النساء للأصول العقارية، فقد بلغت نسبة المالكات من مجموع المالكين من الأراضي ٩,٢٪، والشقق ١٩,٥٪ والأوراق المالية ٤٣,٤٪. كما أن الدخل السنوي المتأتي من الإيجارات للأملاك يشكل بالدينار الأردني كما يلي؛ للإناث ١٥٨١,٦ وللذكور ١٥٦٥,٥، والدخول التحويلية ٢٨٨١,٠ للإناث و١٧٥٥,٧ للذكور، بفضوة لصالح الإناث في هذين القطاعين، أما الدخل من الملكية فهي للإناث ١٢٠,٩ وللذكور ١٦٧,٢، وذلك بفضوة لصالح الذكور.

١٠٧. وحول ملاحظة اللجنة رقم (٤٩) من أن فصل الذمة المالية ينطوي على تمييز ضد المرأة؛ يعني انفصال الذمة المالية بين الزوجين أن لا سلطان للزوج على تصرفات الزوجة، وهو ما أكد عليه مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي في قرار جاء فيه: استقلالية الذمة المالية للمرأة تعني ألا يكون هناك سلطان لأحد على أموالها وذمتها المالية. للزوجة الأهلية الكاملة والذمة المالية المستقلة التامة، ولها الحق المطلق في إطار أحكام الشرع مما تكسبه من عملها، ولها ثروتها الخاصة، ولها حق التملك، وحق التصرف بما تملك، ولا سلطان للزوج على مالها، ولا تحتاج لإذن الزوج في التملك والتصرف بمالها. كما تخلو التشريعات الأردنية المنظمة لحق الملكية والميراث من أية نصوص تمييزية ضد المرأة أو أية قيود على أهليتها القانونية وحققها بالتملك أو الميراث ولا يجيز أي منها حرمانها من هذه الحقوق.

المادة السادسة عشر: القضاء على التمييز ضد المرأة في جميع الأمور المتعلقة بالزواج والعلاقات الأسرية

١٠٨. فيما يتعلق بتوصية اللجنة رقم (١٠) المتعلقة بمراجعة التحفظات الواردة على الفقرة ١ (ج) و(د) و(ز) من المادة ١٦ من الاتفاقية؛ فهي من التوصيات التي لم تحظى بقبول الأردن أمام مجلس حقوق الإنسان؛ بدعوى التعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، ووفق التبريرات التي قدمت في التقرير الخامس والتقارير السابقة، ونظراً لما تشهده الدول في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وما نتج عنها من تراجع في تعزيز وحماية حقوق المرأة في العديد من الدول؛ وسعيًا للحفاظ على المكتسبات حيث تواجه الحركة النسائية من ينادي بالتراجع عن التصديق على الاتفاقية، فقد قدمت رابطة علماء الأردن رسالة إلى رئيس مجلس النواب تطالب المجلس بعدم الموافقة على رفع التحفظات عن الاتفاقية لمخالفتها لأحكام الشريعة الإسلامية، وعليه يتم التعامل مع رفع التحفظات بكل حساسية وبتدرج يتناسب مع الاهتمام بأهمية تعزيز حقوق المرأة الإنسانية والتمسك برفض كل ما يخالف أحكام الشريعة وهو ما لا تتبناه هذه الاتفاقية.

١٠٩. ولقد عالج قانون الأحوال الشخصية لسنة ٢٠١٠ الأحكام الموضوعية والإجرائية المتعلقة بالزواج، وحدد أهلية الزواج بسن ١٨ عاماً، وأجاز بإذن القاضي وبموافقة قاضي القضاة، ولحالات محدودة، تزويج من أكمل ١٥ عاماً - لا يمكن تزويج من هم دون ذلك- على أن يكون الخاطب كفوًا للمخطوبة من حيث؛ القدرة المالية على النفقة ودفع المهر، وأن يكون في زواجهما مصلحة محققة، وأن يتحقق من رضا المخطوبة واختيارها إذا كان الخاطب يكبرها ب ٢٠ عاماً، وإجازة وضع شروط في عقد الزواج لا تخالف الأحكام الشرعية كحقها في العمل أو متابعة التعليم بعد الزواج وغيرها، إلا أن الممارسات غير الرسمية والضغط أو الثقافة المجتمعية تحد من استفادة المرأة من ممارسة هذه الحقوق، وهو ما تعمل عدة جهات رسمية وغير رسمية على رفع الوعي بذلك، كما خفف القانون عبء الإثبات في دعوى الشقاق والنزاع ووضع ضوابط لتعدد الزوجات، وعلى عدم سرمان التخارج على الأموال غير المنقولة الموروثة، إلا بعد إجراء معاملة الانتقال عليها باسم المورث قبل تسجيل حجة التخارج، ونظم أحكام تسجيل حجج التخارج من أن تتضمن المدة الواجب انقضاءها بين وفاة المورث وإجراء التخارج عن التركة، ورفع سن حضانة الأم إلى بلوغ المحضون سن ١٥ سنة وبعدها يخير المحضون بين أبويهم وينضم إلى من يرغب منهما.

١١٠. تعاقب المادة ٢٧٩ من قانون العقوبات بحبس كل من أجرى مراسيم زواج أو كان طرفاً في إجرائها بما لا يتفق مع أحكام قانون الأحوال الشخصية، ووضعت التعليمات الخاصة بمنح الإذن بالزواج لمن هم دون ١٨ سنة ضوابط منها أن لا يكون الزواج مكرراً وسبباً في الانقطاع عن التعليم الأساسي، وكشف التقرير الإحصائي لدائرة قاضي القضاة عام ٢٠١٢ أن نسبة حالات زواج فتيات أعمارهن أقل من ١٨ عاماً بلغت ١٢,٦٪ من حالات الزواج المسجلة لدى المحاكم الشرعية، والملفت أن النسبة الأقل من الحالات قد سجلت بمحافظة الطفيلة، وقد ارتفع متوسط عمر الزواج الأول للإناث إلى ٢٥,٩ سنة وللذكور ٣٠ سنة (المصدر: دائرة الإحصاءات العامة ٢٠١٢)، وتناول تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان الزواج لدى اللاجئات السوريات في الأردن، ووفقاً لاستطلاع آراء الأهالي أن (١٥-١٨) هو سن الزواج الأنسب، وهو مقبول اجتماعياً لديهم، وخاصة في الأرياف، وهم لا يوثقوا عقود زواج القصر، مما يستدعي تظافر الجهود الوطنية والدولية لرفع الوعي بخطورة هذه الممارسات، ولحماية اللاجئتين من الاستغلال.

١١١. أوردت لائحة المطالب لعام ٢٠١٣ توصيات بضرورة مراجعة أحكام الوصية الواجبة، وأن تشمل حق أبناء البنت المتوفية قبل والدها من إرث جدهم أسوة بأبناء الابن المتوفى قبل الجد، ورفع التعويض عن الطلاق التعسفي خاصة عندما يتم في سن متقدم من عمر الزوجة ومرور سنين من الحياة الزوجية، ومعالجة موضوع الأموال المشتركة للزوجين واقتسامها عند الطلاق، ومن أن تصدر فتوى من مجلس الإفتاء الأردني تلغي أو تقلل من أهمية القرار القضائي الصادر عن محكمة الاستئناف الشرعية بعدم اعتماد شهادة المرأة التي لا تضع غطاء الرأس وغير المحببة في قضايا النزاع الشخصية.

١١٢. صدر قانون التنفيذ الشرعي لسنة ٢٠١٣ وألغى قانون سنة ٢٠٠٦ وقد توسع القانون في مفهوم السند التنفيذي الذي تنفذه المحاكم الشرعية حيث شمل بالإضافة إلى الأحكام والقرارات المعجلة، الاتفاقات بين الأطراف المتضمنة حقاً الصادرة عن المحاكم الشرعية أو المصادق عليها من قبلها والأحكام الأجنبية القطعية؛ لتيسير تحصيل الحقوق وتجنباً للجوء إلى إقامة الدعاوى لتحصيلها كما وسهل القانون الاجراءات التنفيذية بشكل عام.

١١٣. وفي موضوع تعدد الزوجات، سبق الإشارة في التقرير السابق لتعديلات قانون الأحوال الشخصية، التي اشترطت تأكد القاضي من القدرة المالية للزوج، وإعلام الزوجة بعقد القران المكرر، وإخبار المخطوبة بأن الزوج متزوج، وإن أغلب حالات الزواج المكرر في حقيقتها تجري في ظل انفصال حقيقي بين الرجل والمرأة، وفي فترة انتظار صدور قرار المحكمة بالتفريق، تشير إحصاءات مسح السكان والصحة الأسرية لعام ٢٠١٢ أن ما نسبته ٥٪ من حالات الزواج هو زواج متعدد.

١١٤. وحول التوصية (رقم ٥٠/د) تحتفظ المرأة باسمها قبل الزواج وفق أحكام قانون الأحوال المدنية، كما إن توريث النساء في التشريع مستمد من الشريعة الإسلامية التي تعتمد مبدأ العدالة في توزيع الميراث، لا مبدأ المساواة المطلق، وضمن معادلة متكاملة، فالبنت تأخذ نصف نصيب الابن في حالة واحدة مستقرة، بينما نصيب المرأة من الإرث قد يزيد عن نصيب الرجل في أكثر من ست حالات، كما أن نصيبها يساوي نصيب الرجل في ست حالات أخرى، هناك حالات تترث فيها المرأة من المتوفى ولا يرث الرجل، إن تشريع أحكام الإرث على هذا الوجه فيه ضمان لحق المرأة. وردت أحكام الإرث ضمن قانون الأحوال الشخصية الذي طرح للنقاش وحقق قبولاً وتوافقاً وطنياً عاماً على أحكامه، وبالنسبة لحرمان المرأة المسيحية من ميراث زوجها المسلم فالرجل أيضاً يحرم من ميراث زوجته المسيحية فلا يرث الزوجان بعضهما إذا كانا مختلفي الديانة، وهذا لا أصل له في الأديان؛ ولكنه قانون مدني يحتاج إلى نظرة أخرى، مع جواز الوصية للزوجة وبمقدار يزيد عن حصتها الإرثية المفترضة. وتستحق الزوجة العاملة النفقة بشرطين أن يكون العمل مشروعاً، وأن يوافق الزوج على العمل صراحة أو دلالة، ولا يجوز للزوج الرجوع عن موافقته على عمل زوجته إلا بسبب مشروع ودون أن يلحق بها ضرراً.

١١٥. بإيقاع الرجل الطلاق بإرادته المنفردة يلتزم بكامل التبعات المالية المتعلقة بهذا الطلاق، وقد منح قانون الأحوال الشخصية المرأة الحق في طلب الطلاق من تلقاء نفسها، حيث أجاز أن تشتترط في عقد الزواج أن تطلق نفسها متى شاءت، وتحتفظ بكامل حقوقها المترتبة على عقد الزواج، ولها الحق بالتفريق لعدة أسباب منها: التفريق للعيوب الجنسية والجسدية المنفرة وللهجر وللعنة وللانتعاض أو العجز عن دفع النفقة أو دفع المهر المعجل ولعقم الزوج والتفريق بسبب الشقاق والنزاع، حيث اعتبر القانون في المادة ١٢٦ أن أي ضرر لحق بالمرأة سواء كان حسيماً كالإيذاء بالفعل أو القول أو معنوياً ويعتبر ضرراً معنوياً أي تصرف أو سلوك مشين أو مخل بالأخلاق الحميدة ويلحق بها إساءة أدبية أو إخلال بالحقوق والواجبات الزوجية، كل ذلك يعتبر موجبا لطلب التفريق ودون حاجة إلى الإثبات بوسائل الإثبات المعروفة، ويمكن الاعتماد على قول المرأة وحدها، ووفقاً للمادة ٢٣٢ من القانون يمكن للأُم أن تكون وصياً على القاصر سواء كان في حضانتها أم لا، تبين سجلات المحاكم الشرعية أن أغلبية النساء هن الأوصياء على القصر، علماً أن الوصي رجلاً كان أو امرأة لا يملك التصرف بأموال القاصر إلا بإذن المحكمة.

